الموسم الثاني
للانصات المركزي

مظلوم عبدي : مسار الاندماج وانعكاساته الإقليمية على استقرار المنطقة

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 33
الاحد
2026/05/24
No. : 8097

الدستور وتحديات المرحلة الجديدة

أزمة ثقة أم أزمة تطبيق؟

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

رئيس الجمهورية: ندعم كل جهد وطني للارتقاء بالتعليم وتعزيز سلطة الدولة

لقاءات ومباحثات الفخامة...إفصاح رئاسي عن الذمة المالية ورسائل النزاهة

الزيدي: رواتب الموظفين يجب أن تطلق في مواعيدها

رئيس مجلس حماية المصالح العليا : دعم البوردات لتعزيز مهامها

قوباد طالباني : ننظر بتفاؤل إلى هذا الفريق الجديد

تأكيدات على الحوار والتفاهم المشترك لحل المشكلات وترسيخ الاستقرار في المنطقة

ضرورة اخراج الاقليم من من حالة الجمود السياسي

قضايا كردستانية

عماد أحمد: العراق واقليم كوردستان.. هل ينقذ الدستور ما أفسدته السياسة؟

د. زينو عبد الله : نبوءة "الرئيس مام جلال".. كيف حذر غسان كنفاني؟

كاروان أنور: العجاجيون (أعوان الجريمة)

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

راي خبراء حول استحداث وزارة الأمن الاتحادية

العراق والحرب الأمريكية الإسرائيلية مع إيران

حكومة الزيدي و المليشيات.. ما بين الاحتواء والتفكيك

فرست عبدالرحمن مصطفى: العراق... وطنٌ أكلته السلطة وأحرقته العروبة والطوائف

المرصد السوري و الملف الكردي

مظلوم عبدي : مسار الاندماج وانعكاساته الإقليمية على استقرار المنطقة

علي شمدين: الكرد شركاء في هذا الوطن، أم مشاركون؟

المـرصد الايراني ..تغطية توثيقية تحليلية خاصة

واشنطن وطهران : تقدم في المحادثات و وضع اللمسات الاخيرة على الاتفاق

ترامب بين مكاسب وخسائر الحرب مع إيران

ديفيد غولدمان: اضرار حرب إيران على الاقتصاد الامريكي

كيف عصفت الحرب الإيرانية بأسواق السندات العالمية؟

الخليج ينتقل من استراتيجية عزل إيران إلى إدارة التعايش معها

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

ما بعد الحرب: إعادة النظر في الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط

سيناريوهات إعادة تشكيل النظام العالمي بعد حرب إيران

ألكسندر دوغين: تولســـي غابـــارد ونهـــاية «مـــاغـــا»

رئيس الجمهورية:

ندعم كل جهد وطني للارتقاء بالتعليم وتعزيز سلطة الدولة

نص كلمة فخامته في احتفالية تخرج طلبة الجامعة الأمريكية ببغداد..

حضر فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، السبت ٢٣ أيار ٢٠٢٦، احتفالية الجامعة الأمريكية في بغداد بمناسبة تخرج الدفعة الثانية من طلبتها.

وألقى السيد الرئيس كلمة أعرب فيها عن تهانيه للطلبة الخريجيين وعائلاتهم، متمنيا لهم حياة عملية ناجحة، كما هنأ فخامته الكوادر التدريسية والإدارية في الجامعة، معرباً عن أمله في أن تمثل هذه المناسبة انطلاقةً مهمة في تاريخها ومسارها العلمي الطموح إلى جانب الجامعات العراقية الأخرى.

وأكد الرئيس ئاميدي مواصلة العمل البنّاء بالتعاون مع السلطات التنفيذية والحكومة المنتخبة، ودعم كل جهد وطني يهدف إلى الارتقاء بقطاع التعليم، وتهيئة الظروف اللازمة لتطويره.

وأشار فخامته إلى ضرورة دعم كل الجهود من أجل استعادة أمن المنطقة وإنهاء الحرب الدائرة واحترام إرادات الشعوب فيها، وتحقيق سلام عادل ودائم بالدبلوماسية والحوار البنّاء، مشددا على أهمية النظر بتفاؤل

إلى إمكانية التقدم في تطوير جهود التفاهم الوطني الإيجابي اللازم للمضي قدما في تعزيز سيطرة الدولة على ملف الأمن عبر مؤسساتها الدستورية العسكرية والأمنية، وحظر امتلاك السلاح أو استخدام أية قوة خارج هذه المؤسسات وفقا للدستور وماحثت عليه المرجعية الدينية الرشيدة.

وفيما ياتي نص كلمة فخامة رئيس الجمهورية:

«بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة الأخ الدكتور فائق زيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى المحترم

دولة الرئيس الأخ الأستاذ محمد شياع السوداني المحترم

دولة الرئيس الأخ الأستاذ مصطفى الكاظمي المحترم

أصحاب المعالي والسعادة المحترمون

السيدات والسادة الحضور الكرام

السلامُ عليكم ورحمة الله وبركاته

من دواعي السعادة والاعتزاز أن نكون هنا، في هذا الصرح العلميّ الجامعي، لنتشارك معاً في الاحتفال بمناسبةٍ مهمةٍ، تتمثل بتخرّج الدُفعةِ الثانية من طلبة الجامعة الأمريكية.

وإذ أباركُ من الأعماق للأخ الرئيس فائق زيدان منحه الدكتوراه الفخرية، فإنني أهنئ الطلبةَ الخريجين وعائلاتِهم الكريمة، متمنياً لهم حياةً عمليةً ناجحةً ليسهموا من خلالِها في ما نطمح إليه من بناء وتقدّم لبلدنا العراق، كما أهنئ الجامعة، إدارةً وأساتذةً، بهذه المناسبة التأسيسية المهمة التي نأملُ لها أن تشكل انطلاقة حيوية في مسارها العلميّ الطموح إلى جانب جامعاتنا العراقية العريقة، التي نفخرُ بتاريخها الاكاديميّ واسهاماتها العلمية المعروفة. إنَّ الاعتزاز بالجامعاتِ ومؤسسات التعليم هو تعبيرٌ عن الاعتزاز بالقيم العلمية الرفيعة التي عُرف بها العراق في مختلف مراحله التاريخية.

أستعيدُ هنا قصيدة شاعرنا وشاعر العرب الأكبر الجواهري عن (العلم والوطنية) التي جاء في مطلعها:

يا عِلمُ قد سَعِدَتْ بكَ الأوطانُ

فليَسمُ منكَ على المدى سلطانُ..

والسلطانُ هنا هو سلطانُ العلم في الحياة الإنسانية، وهذه قصيدة كان الشاعرُ قد نَظَمَها في عشرينيات القرن الماضي، وأراد بها تحية العلمُ وتعزيز طموحات الأجيال الجديدة حينذاك وحثَّها على التعلّم حيث يقول:

يا أيّها النشءُ الجديدُ تَسابُقاً

بالعلمِ إنَّ حياتَكم ميدانُ

وكلنا ثقةٌ بعزيمة شبابنا وقدرتهم على الإسهامِ فى بناء وطن أكثر استقراراً وازدهاراً وذلك في ظرف تاريخيٍّ يتطلب من الجميع الحرص المُدْعَم بالمعارف والطموح الرصين.

أيها السيدات والسادة

إن التقدّم في العلم والبناءْ دائماً هو قرينُ السلام والاستقرار.

وقد شهدنا خلال عقود الدكتاتورية والطغيان والحروب والحصار كيف عانت مؤسساتُنا العلمية من الإهمال والضرر الذي طالها حينذاك، وتدنّت القيمة العلمية لبعض جامعاتنا بعدما كان معظمُها في مواقع متقدمة إقليمياً ودولياً على لوائح التصنيف الدولي للجامعات.

ومن هنا ، فإننا نثمّنُ جهود المؤسسات التعليمية والأكاديمية والقائمين عليها في الحكومات التي تعاقبت على بناء دولتنا الديمقراطية الاتحادية، وننظر باهتمام إلى الستراتيجيات والتخطيط للارتقاء بالتعليم ليشكّل هدفاً وطنياً مشتركاً تتكاملُ فيه جهود المؤسسات الأهلية والحكومية من أجل النهوض بالتربية والتعليم إلى مستويات يستحقُّها منا المجتمعُ وأَجيالُه الجديدةُ الطامحة.

ومن جانبنا، سنواصل العمل البنّاء بالتعاون مع السلطات التنفيذية وحكومتها المُنتخبة، مؤكدين السعيَ وتضافر الجهود لتهيئة الظروف اللازمة للتطوير.

وفي هذا الصدد نؤكد الحرص الشديد على دعم كل الجهود من أجل استعادة أمن المنطقة وإنهاء الحرب الدائرة واحترام إرادات الشعوب فيها وتحقيق سلامٍ عادل ودائم بالدبلوماسية والحوار البنّاء.

لقد عانى شعبُنا كثيراً من آثار الحروب، ونرى أن التفاهمَ بالطرق السلميّة هو الوسيلةُ الأكيدة لخلق بيئةٍ آمنة للتقدم والنهوض.

هذا ما يتطلب المزيد من التعاون والتكاتف ما بين جميع مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية والقوى السياسية ومختلف القوى المجتمعية لصيانة سيادة البلد وحماية استقلاله واتخاذ قرارات جريئة لتجاوز أزمات الأمن والمال والاقتصاد والقضاء على الفساد.

وفي هذا الشأن ننظرُ بتفاؤلٍ إلى إمكانية التقدم في تطوير جهود التفاهم الوطني الإيجابي اللازم للمضي قُدُماً في تعزيز سيطرة الدولة على ملف الأمن عبرَ مؤسساتها الدستورية العسكرية والأمنية وحظر امتلاك السلاح أو استخدام أية قوة خارج المؤسسات الأمنية الدستورية، وهذا ما يؤكده الدستور وما حثّت من أجله المرجعيةُ الدينية الرشيدة.

وننطلق في هذا المسار من إرادة وطنية خالصة هدفُها بناءُ عراق قويّ ومستقر، يوفّرُ لأبنائه فرص التقدم والازدهار.

مرّةً أخرى، أيها السيداتُ والسادة، أهنئ الطلبة الخريجين، متمنياً لهم ولجامعتهم الفتية المستقبل الأكثر إشراقاً.

والسلامُ عليكم ورحمةُ الله وبركاتُه».

لقاءات ومباحثات الفخامة...

إفصاح رئاسي عن الذمة المالية ورسائل النزاهة في إدارة الحكم

الشفافية في قمة الدولة:

تشكل لقاءات ومباحثات فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي محطة سياسية وإدارية تعكس نمطا متقدما في إدارة موقع رئاسة الدولة، يقوم على تعزيز مبدأ الشفافية وترسيخ الثقة بين المواطن والمؤسسات الدستورية، في سياق يشهد تحولات متسارعة في متطلبات الحكم الرشيد وإعادة بناء الثقة العامة.

وفي هذا الإطار، يكتسب إفصاح فخامة الرئيس عن ذمته المالية أمام هيئة النزاهة دلالة خاصة تتجاوز البعد الإجرائي، لتتحول إلى رسالة سياسية واضحة تؤكد الالتزام الصارم بالسياقات الدستورية والقانونية المنظمة للعمل العام، وترسيخ مبدأ خضوع جميع المواقع الدستورية، بما فيها اعلاها، لمنظومة المساءلة والرقابة.

وقد ارتبطت هذه الخطوة في الوعي المؤسسي العراقي بمسار طويل من تطوير أدوات النزاهة والشفافية، حيث كان هناك في مراحل سابقة نقاش حول شمول رئاسة الجمهورية، بإجراءات الإفصاح المالي، قبل أن يستقر النهج الدستوري والمؤسسي لاحقا على توسيع نطاق هذه الالتزامات بما يعزز مبدأ المساواة أمام القانون.

ويشار في السياق السياسي العام إلى أن الرئيس الراحل جلال طالباني كان من الشخصيات التي دعت مبكرا إلى ترسيخ ثقافة الشفافية داخل مؤسسات الدولة، بما في ذلك التأكيد على أهمية ألا تكون المواقع العليا استثناء من قواعد الإفصاح والمساءلة، انسجاما مع رؤيته في بناء دولة مؤسسات حديثة تقوم على الثقة المتبادلة بين الشعب والدولة، وعلى مبدأ أن الشرعية السياسية تتعزز عبر الالتزام بالقانون لا بالاستثناء منه.

وتأتي بقية لقاءات فخامة الرئيس، سواء مع المسؤولين الحكوميين أو ممثلي الأمم المتحدة أو الشخصيات السياسية والرياضية والمكونات الوطنية، لتكمل هذا السياق العام، حيث تركزت المباحثات على الملفات الاقتصادية والمالية، ودعم مسارات التنمية والإصلاح، وتعزيز الاستقرار السياسي، وتوسيع مجالات التعاون الدولي، إلى جانب

التأكيد على دور المؤسسات الدستورية في إدارة الموارد العامة بكفاءة، وتوفير بيئة مناسبة لتحسين مستوى الخدمات وفرص العمل، بما يعكس رؤية شاملة لربط الاستقرار السياسي بالإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وبذلك، تقدم هذه اللقاءات مجتمعة صورة عن نهج سياسي يقوم على الدمج بين الالتزام الدستوري، والانفتاح المؤسسي، وتعزيز الشراكات الداخلية والخارجية، في إطار رؤية تسعى إلى ترسيخ دولة أكثر استقرارا وفاعلية وقدرة على الاستجابة لتطلعات المواطنين.

رئيس الجمهورية يكشف عن ذمته المالية

أفصح فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الخميس ٢١ أيّار ٢٠٢٦، عن ذمته المالية أمام هيئة النزاهة.

وتأتي هذه الخطوة انطلاقا من حرص فخامته على الالتزام بالإجراءات القانونية في كشف الذمم المالية، وبما يسهم في تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية، وترسيخ الثقة بالمؤسسات الرسمية.

استقبال وزير المالية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأربعاء ٢٠ أيّار ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، وزير المالية السيد فالح الساري.

وفي مستهل اللقاء، هنأ السيد الرئيس، السيد فالح الساري بمناسبة تسنمه مهام منصبه، متمنيا له التوفيق في أداء مهامه.

كما جرى بحث الأوضاع المالية والاقتصادية في البلاد، وأكد فخامة رئيس الجمهورية أهمية اعتماد سياسات مالية متوازنة تسهم في حماية الاقتصاد الوطني، وتوفير البيئة المناسبة لتنفيذ المشاريع التنموية والخدمية، بما يحقق تطلعات المواطنين في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز فرص العمل.

وأشار السيد الرئيس إلى أن وزارة المالية تضطلع بدور محوري في إدارة الموارد للدولة وتنظيم السياسة المالية، وتحسين إدارة الإنفاق العام، مؤكداً أهمية مواصلة جهود الوزارة في تطوير الأنظمة المالية والإدارية.

من جانبه، استعرض السيد فالح الساري أبرز خطط الوزارة وبرامجها المستقبلية، والإجراءات المتخذة لتحسين الأداء المالي وتعزيز الإيرادات ودعم القطاعات الاقتصادية المختلفة.

استقبال المنسق المقيم للأمم المتحدة في العراق

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الخميس ٢١ أيّار ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، المنسق المقيم للأمم المتحدة في العراق السيد غلام محمد إسحق، والوفد المرافق له، الذين قدّموا التهاني لفخامته بمناسبة تسنمه منصب رئيس الجمهورية.

وتناول اللقاء سبل تعزيز التعاون المشترك بين العراق والأمم المتحدة، ولا سيّما دعم البرامج التنموية والإنسانية، وتنسيق الجهود الرامية إلى ترسيخ الاستقرار ودعم خطط الإصلاح في البلاد، حيث أكد فخامة رئيس الجمهورية أهمية استمرار الشراكة مع الأمم المتحدة، مثمناً دور المنظمة الدولية في دعم العراق ومساندة مؤسساته.

وأشار فخامته إلى أن العراق يواصل العمل على ترسيخ الاستقرار وتعزيز مسارات التنمية في مختلف القطاعات، موضحا أهمية دعم الأمم المتحدة للجهود الحكومية وبرامجها الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير بيئة داعمة للتقدم والازدهار.

من جانبه، أعرب السيد غلام محمد إسحق عن تقدير الأمم المتحدة للتعاون القائم مع العراق، مؤكداً التزام المنظمة بمواصلة التنسيق مع الجهات المعنيّة، بما يدعم الأولويات الوطنية ويعزز جهود العمل المشترك في مختلف المجالات.

استقبال رئيس مجلس الوزراء الأسبق

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الخميس ٢١ أيّار ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، رئيس الوزراء الأسبق الدكتور حيدر العبادي، الذي قدّم التهاني لفخامته بمناسبة تسنمه منصب رئيس الجمهورية.

وجرى خلال اللقاء بحث المستجدات السياسية والاقتصادية في البلاد، والتأكيد على ضرورة تعزيز التنسيق بين القوى الوطنية للإسراع في استكمال التشكيلة الوزارية، بما يسهم في دعم مؤسسات الدولة والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

من جانبه، أعرب الدكتور حيدر العبادي عن تمنياته لفخامة رئيس الجمهورية بالتوفيق والنجاح في أداء مهامه الوطنية، مؤكداً أهمية توحيد الجهود لترسيخ الاستقرار السياسي وخدمة أبناء الشعب العراقي.

استقبال رئيس الاتحاد العراقي لكرة القدم

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الخميس ٢١ أيّار ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، رئيس الاتحاد العراقي لكرة القدم السيد عدنان درجال، الذي قدّم التهاني للسيد الرئيس بمناسبة تسنّمه مهام منصبه، وأعرب فخامته عن شكره للتهاني.

وأشار الرئيس نزار ئاميدي، خلال اللقاء، إلى المكانة الكبيرة للعبة كرة القدم في العراق، بوصفها الأكثر جماهيرية التي توحّد أبناء الوطن وإشاعة الفرح والأمل في نفوسهم، مشيداً بالإنجاز الوطني المتمثل بتأهل المنتخب العراقي إلى نهائيات كأس العالم، الذي عكس إرادة العراقيين، وعزيمة شبابهم على تحقيق الإنجازات ورفع اسم البلاد في المحافل الدولية.

وأكد السيد الرئيس دعم رئاسة الجمهورية للجهود الرامية إلى تطوير الرياضة العراقية والارتقاء بواقع كرة القدم، معرباً عن تطلّعه إلى تحقيق المزيد من النجاحات التي تليق بتاريخ العراق الرياضي وتلبي طموحات جماهيره.

استقبال وفد الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الخميس ٢١ أيّار ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، وفداً من الاتحاد الإسلامي لتركمان العراق برئاسة الأمين العام للاتحاد السيد جاسم محمد جعفر البياتي، الذين قدّموا التهاني لفخامته بمناسبة تسنمه منصب رئيس الجمهورية.

وجرى خلال اللقاء، بحث الأوضاع العامة في البلاد، حيث أشار السيد الرئيس إلى أهمية ترسيخ الاستقرار السياسي وتوطيد التلاحم الوطني بين مختلف المكونات العراقية.

وأكد رئيس الجمهورية حرصه على حماية التنوع الذي يتميز به العراق وضرورة مشاركة جميع المكونات في بناء الدولة وتعزيز روح الشراكة الوطنية، مشيدا بالدور الوطني الذي تضطلع به الشخصيات والقوى التركمانية في ترسيخ وحدة الصف العراقي.

من جانبهم، أعرب أعضاء الوفد عن شكرهم وتقديرهم لرئيس الجمهورية على حسن الاستقبال، مؤكدين دعمهم لكل الجهود الرامية إلى تثبيت الاستقرار وترسيخ التفاهم الوطني بين أبناء الشعب العراقي.

الزيدي: رواتب الموظفين يجب أن تطلق في مواعيدها

رئيس مجلس الوزراء يوجه بوضع رؤية مالية متكاملة تستجيب للتحديات والمتطلبات

أجرى رئيس مجلس الوزراء السيد علي فالح الزيدي، السبت، زيارة إلى وزارة المالية، وذلك في إطار متابعته لعمل الوزارات وبرامجها التنفيذية والخدمة والاقتصادية. وترأس سيادته اجتماعاً للكادر المتقدم بالوزارة، واستمع الى تقارير تخص عمل الوزارة في جميع مفاصلها، حيث أكد أن العراق يمرّ بظرف مالي واقتصادي حساس فرضته التطورات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي.

وبيّن السيد الزيدي أن هذه المتغيرات أثّرت في قدرة العراق التصديرية وايراداته النفطية، مبينا أن ٩٠٪ من الموازنة يعتمد على الإيرادات النفطية، ويجب العمل على توسعة الاقتصاد غير النفطي، واعتماد البدائل الداعمة للتنويع، مشيراً الى ضرورة مصارحة المواطنين بشأن التحديات المالية، دون تهويل أو تجميل.

وفي ما يلي أبرز ما جاء في حديث السيد رئيس مجلس الوزراء:

- نريد من وزارة المالية رسم السياسة المالية للعراق، ونحن نعد خطة العراق ٢٠٣٥.

-يجب ان يكون للوزارة رؤية واضحة وأن تكون الموازنة خارطة للمستقبل.

-الموازنة يجب أن تُعظم مواردها، ولا يمكن الاستمرار في الاعتماد على النفط فقط.

- العراق نقطة التقاء للعالم وعلينا استثمار موقعه الجغرافي لتعزيز ايرادته.

- رواتب الموظفين يجب أن تطلق في مواعيدها، كي لا تكون هناك رسالة قلق للناس، وكذلك رواتب شبكة الحماية الاجتماعية.

-وجهنا بتهيئة دفعة من مستحقات الفلاحين، ومستحقات المقاولين والمستثمرين، ويجب أن لا تتأخر حقوقهم لضمان الاستمرار بالعمل.

-هناك مفهوم بأن الدولة هي من تدير الاقتصاد، لكننا نرغب بأن يكون الاقتصاد هو من يدير الدولة، واذا تحقق التغيير في المفاهيم فلن نضطر الى تغيير الأشخاص.

-الدولة ليست مجرد موازنة وتخصيصات، إنما تسعى الى تحقيق ناتج محلي عالٍ.

-هناك نفقات حاكمة وتشغيلية لا تنعكس إيجاباً على التنمية، لذلك نسعى الى تغيير المفاهيم المالية التقليدية.

-لا نريد استنساخ تجارب الأمس، ودور الدولة هو التنظيم والمراقبة، وندعم القطاع الخاص فهو من سينهض بالتنمية.

- واجبنا أن نراعي الفئات الفقيرة، لكن لا يجب استمرار العمل بالعقلية الاشتراكية في الاقتصاد.

-وجهنا بتهيئة كشف لأوضاع الكمارك من حيث الإيرادات خلال الشهور الستة الأخيرة، وخاصة المواد ذات الكمرك العالي.

- لاحظنا ان المواد عالية الكمرك يجري تغييرها بمواد أرخص وبطرق ملتوية، والأتمتة ستنهي هذا التلاعب.

- لدينا ٥٠٠٠ طبيب متعاقدين مع وزارة الصحة، وجهنا بحل اوضاعهم.

-عممنا بعدم وضع صور رئيس الوزراء والسادة الوزراء في كل الدوائر والمؤسسات، نريد من الناس رؤية أعمالنا وليس صورنا.

رئيس مجلس حماية المصالح العليا : دعم البوردات لتعزيز مهامها

زار شيخ جعفر شيخ مصطفى، رئيس مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطني الكوردستاني، السبت ٢٣ أيار ٢٠٢٦، السيد رفعت عبد الله، نائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني ومسؤول مكتب الشؤون التنظيمية.

وجاءت هذه الزيارة بهدف تقديم التهنئة لمسؤولي البوردات (الهيئات) التابعة للمكتب؛ حيث التقى الشيخ جعفر الشيخ مصطفى كلاً من: زياد جبار مسؤول بورد التنظيم، أمل جلال محمد مسؤولة بورد المنظمات، رهبر إبراهيم سعيد مسؤول بورد المناضلين القدامى، جزا سيد مجيد مسؤول بورد الشؤون الاجتماعية.

وإلى جانب تقديم التهنئة لهم بمناسبة تسلّم مهام مناصبهم الجديدة، أعرب رئيس مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطني الكوردستاني عن دعمه الكامل لهم؛ بما يضمن إنجاح مهامهم وأعمالهم المستقبلية.

ننظر بتفاؤل إلى هذا الفريق الجديد

قوباد طالباني يهنئ بانتخاب رئيس الاتحاد العراقي لكرة القدم ونائبيه

وجه قوباد طالباني نائب رئيس اقليم كوردستان السبت ٢٠٢٦/٥/٢٣ برقية تهنئة إلى يونس محمود بمناسبة انتخابه رئيساً للاتحاد العراقي لكرة القدم، ونائبيه، أكد فيها تطلعه إلى أن تشهد كرة القدم العراقية مزيداً من التألق خلال المرحلة الجديدة، وفيما يأتي نصها:

بمناسبة انتخابهم لقيادة الاتحاد العراقي لكرة القدم، أتقدم بأحر التهاني والتبريكات إلى الكابتن يونس محمود، الرئيس الجديد للاتحاد، وإلى نائبيه وأعضاء الاتحاد الجدد كافة.

كما أخص بالتهنئة السيد محمود أحمد، نائب رئيس نادي بيشمركة السليمانية، بمناسبة انتخابه عضواً في الاتحاد العراقي لكرة القدم.

وننظر بتفاؤل إلى هذا الفريق الجديد، آملين أن يتمكن، خلال فترة مهامه، من بناء بنية تحتية رصينة لكرة القدم العراقية، واتخاذ خطوات مهمة نحو تعزيز الاحترافية وتطوير مستوى اللعبة. كما نتطلع إلى أن تشهد كرة القدم العراقية، في عهدهم، مزيداً من التألق والنجاح على الصعيد الدولي.

قوباد طالباني
نائب رئيس حكومة إقليم كوردستان

تأكيدات على الحوار والتفاهم المشترك لحل المشكلات وترسيخ الاستقرار في المنطقة

أكد درباز كوسرت رسول والقنصل العام الصيني في اقليم كوردستان، ضرورة إدامة الحوار الستراتيجي بعيد المدى، من أجل حل المشكلات وترسيخ الاستقرار في المنطقة.

جاء ذلك خلال لقاء جمع درباز كوسرت رسول عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني مع ليو جيون القنصل العام الصيني في الاقليم، الخميس ٢٠٢٦/٥/٢١، بمقر المكتب السياسي في مدينة أربيل، بحضور جانك جيانشين نائب القنصل الصيني.

وجرى خلال اللقاء بحث آخر المستجدات السياسية في العراق والمنطقة، وكذلك القمة الأخيرة في بكين بين الرئيسين الصيني شي جين بينغ والأمريكي دونالد ترامب، حيث أكد القنصل العام الصيني التزام بلاده الدائم بالدبلوماسية كوسيلة لحل الأزمات الكبرى على صعيد العالم.

كما اتفق الطرفان على أهمية القرار ٢٧٥٨ للأمم المتحدة، كأساس قانوني لترسيخ مبادئ السيادة والاستقرار الدولي، كما اعتبرا التفاهم المشترك حول القوانين الدولية هو الأساس لإقامة العلاقات بين الدول.

وشدد الطرفان على أهمية تعزيز العلاقات العتيدة بين الحزب الشيوعي الصيني والاتحاد الوطني الكوردستاني.

ضرورة اخراج الاقليم من حالة الجمود السياسي

استقبل رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني ، مساء (السبت، ٢٣ أيار ٢٠٢٦)، الأستاذ صلاح الدين محمد بهاءالدين، الأمين العام للاتحاد الإسلامي الكوردستاني.

وبحث الجانبان خلال اللقاء الأوضاع الداخلية للعراق وإقليم كوردستان، وأكدا على ضرورة الخروج من حالة الجمود السياسي التي بلغتها العملية السياسية في إقليم كوردستان.

وأعرب نيجيرفان بارزاني عن دعمه الكامل لمساعي الأستاذ صلاح الدين محمد بهاءالدين في هذا الصدد، مؤكداً على أهمية استمرار مساعيه ومبادراته التي تصب في المصلحة العامة لإقليم كوردستان، وأن هذا هو المتوقع منه.

بدوره، أعرب الأمين العام للاتحاد الإسلامي الكوردستاني عن شكره وتقديره لدعم رئيس إقليم كوردستان لمساعيه.

وشغلت الأوضاع العامة في المنطقة وتداعياتها محوراً آخر من محاور اللقاء.

من جهة اخرى أجرى ، رئيس إقليم كوردستان، وعباس عراقجي، وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الليلة الماضية (الجمعة، ٢٢ أيار ٢٠٢٦) اتصالاً هاتفياً.

وناقش الجانبان في اتصالهما الهاتفي تعزيز علاقات العراق وإقليم كوردستان مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لا سيما في مجال التبادل الاقتصادي والتجاري، وتبادلا الآراء ووجهات النظر حول سبل تعزيز التنسيق لحماية أمن الحدود.

وبحثا في محور آخر من الاتصال آخر التطورات في المنطقة، وأكدا على أهمية أن تعمل دول المنطقة على ترسيخ الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

وشكلت مجموعة مسائل تحظى بالاهتمام المشترك محوراً آخر للاتصال الهاتفي.

عماد أحمد:

العراق واقليم كوردستان.. هل ينقذ الدستور ما أفسدته السياسة؟

*ترجمة: نرمين عثمان محمد/ عن صحيفة كوردستاني نوى

*مقدمة المرصد

في الدول التي تتنازعها الأزمات والانقسامات، لا يعود السؤال الحقيقي متعلقا بمن يمتلك القوة، بل بمن يمتلك القدرة على تحويل القوة إلى قانون، والخلاف إلى شراكة، والتعددية إلى استقرار.

وهنا يبرز الدستور بوصفه أكثر من مجرد وثيقة قانونية؛ إنه التعبير الأعمق عن شكل العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين السلطة والحرية، وبين الهوية الوطنية ومستقبل الأجيال.

فالدساتير لا تُقاس بعدد موادها، بل بقدرتها على صناعة الثقة ومنع احتكار السلطة وحماية التنوع. وحين يتحول الدستور إلى ثقافة سياسية ومؤسسات راسخة، يصبح الضامن الحقيقي للاستقرار، أما عندما يبقى مجرد نص جامد أو مادة للخلافات السياسية، فإنه يفقد جوهره الأخلاقي والوطني.

وفي العراق وإقليم كوردستان، تبدو قضية الدستور اليوم أكثر حساسية من أي وقت مضى، ليس فقط بسبب التعقيدات القانونية، بل لأن جوهر الأزمة يرتبط بسؤال أعمق: كيف يمكن بناء دولة مستقرة وشراكة حقيقية في ظل ضعف الثقة وتضارب المصالح وتفاوت تفسير النصوص؟ ومن هنا تأتي أهمية العودة إلى روح الدستور، لا بوصفه أداة للصراع السياسي، بل باعتباره عقدا وطنيا لحماية الحقوق وتنظيم السلطة وصيانة التوازن بين المكونات.

هذه الافتتاحيات الثلاث تحاول قراءة الدستور من زوايا متعددة؛ فلسفيا وسياسيا ووطنيا، انطلاقا من التجربة العراقية والكوردستانية، وصولا إلى السؤال الجوهري الذي يواجه حاضر البلاد ومستقبلها: هل يمكن بناء وطن قوي من دون دستور حيّ، عادل، ومؤمن به من الجميع؟:

اولا: «الدستور؛ الثقة والسلطة

الدستور هو أسمى الأسس القانونية والسياسية للدولة، وهو الهوية السياسية للشعب وركيزة العدالة والاستقرار،وليس مجرد نص قانوني فحسب، بل هو ميثاق الحياة المشتركة بين مكونات الوطن،هذا المقال محاولة للتأمل في روح الدستور بوصفه عقدا أخلاقيا وميثاقا للعيش المشترك، لا مجرد وثيقة رسمية وقانونية جامدة محفوظة في المكتبات.

فعندما يكون الدستور «دستورا حيا»، منسجما مع متطلبات العصر، فإنه يستطيع حماية الحقوق والحريات، وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، وبناء الثقة بين المواطن والدولة، ومن المؤكد أن حماية الدستور ليست مجرد حماية للنصوص، بل حماية لمستقبل الأمة.

وفي تاريخ الفكر السياسي وتأسيس الدول، قلّما نجد مفهوما يمتلك عمق وتأثير مفهوم «الدستور». فالدستور ليس مجرد مجموعة مواد قانونية تحدد حدود السلطة، ولا مجرد وثيقة رسمية لتنظيم المؤسسات، بل في معناه الأعمق والأشمل هو العقد الكبير بين الإنسان والسلطة والحقوق والهوية ومستقبل الوطن.

ومن المنظور الفلسفي، فإن الدستور هو الجواب عن هذا السؤال الجوهري: كيف يستطيع البشر أن يعيشوا معا تحت نظام سياسي واحد، من دون خوف أو ظلم أو هيمنة طرف على آخر؟وهذا السؤال، قبل أن يكون قانونيا، هو سؤال فلسفي وإنساني، لأن الدستور قبل أن يُكتب في البرلمان ويُصادق عليه ويُصوَّت له، يتشكل في وجدان المجتمع وفي الوعي السياسي للشعوب.

ويقول علماء ومفكروا القانون والدستور:(إن الإنسان من دون قانون يشبه كائنا يعيش في حرب الجميع ضد الجميع)، وإن (الدولة تُقام لحماية الحقوق الطبيعية للإنسان)، كما تُعد نظرية «فصل السلطات» أساس

الدستور الحديث.

وبهذا المعنى، فإن الدستور في العالم الحديث ليس مجرد تحديد لإطار نظام الحكم، بل هو اتفاق أخلاقي على تقييد القوة والسلطة.

وفي الحقيقة، فإن تاريخ الدستور هو تاريخ صراع الإنسان مع السلطة المطلقة، فلأول مرة في التاريخ الأوروبي، فُرضت حدود على سلطة الملك، وكان ذلك خطوة أولى نحو نقل السلطة من إرادة الفرد إلى إطار القانون،وبعد ذلك دخلت مفاهيم سيادة الشعب والحرية والمساواة وحقوق الإنسان إلى المؤسسات السياسية.

ومنذ تلك المرحلة، أصبح الدستور أداة لتحويل الدولة من سلطة فردية مطلقة إلى مؤسسة قانونية،لكن في الدول المتعددة القوميات والأديان واللغات، يبرز سؤال آخر: كيف يمكن أن تتحول التعددية إلى مصدر قوة، لا إلى سبب للصراع والانقسام والحروب؟

وفي علم القانون الدستوري، يُعرَّف الدستور بأنه مجموعة المبادئ والقوانين التي:

- تحدد شكل تأسيس الدولة.
- تحدد حدود السلطات.
- تنظم العلاقة بين المؤسسات.
- تحمي الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

وعادة ما تُقسَّم الدساتير إلى عدة أنواع:

أولا: الدستور غير المكتوب، كما في التجربة البريطانية.

ثانيا: الدستور الجامد والدستور المرن، مثل الدستور الأمريكي الذي لا يُعد دستورا مرنا.

ثالثا: الدستور الموحد والفيدرالي والكونفدرالي، كما في سويسرا وألمانيا.

رابعا: دستور الأغلبية والدستور التوافقي، وهو النموذج الأكثر حضورا في الدول المتعددة المكونات، ويُعد لبنان أحد أشهر نماذج الدستور التوافقي، حيث تُوزَّع المناصب الأساسية في الدولة بين المكونات الدينية. ورغم أن هذا النموذج حافظ إلى حد ما على التعددية والمجتمع، فإنه تعرض لأزمات مستمرة عند ضعف المؤسسات وتزايد التدخلات الخارجية.

وهذه تجربة مهمة للعراق، فالتوافق وحده لا يكفي، بل لا بد أيضا من مؤسسات قوية وثقة سياسية.

وهكذا، فإن الدستور، وإن كُتب بالكلمات على الورق، إلا أن مصير المكونات والشعوب يختبئ بين سطوره. ويصبح الدستور حيا عندما لا يقتصر حضوره على المحاكم والبرلمان، بل يترسخ في وعي المواطنين والثقافة اليومية للمجتمع،وقد أثبتت تجربتا كندا وسويسرا أن التعدد اللغوي والهوياتي، إذا أُدير تحت مظلة دستور عادل، يتحول إلى مصدر قوة واستقرار، لا إلى عامل تفكك وانقسام.

وفي هذه المرحلة الحساسة، إذا تحدثنا عن كوردستان، فإنها اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى الوحدة والحكمة والمسؤولية، وإذا كان الحديث عن الإتحاد الوطني الكوردستاني ، فإن الاتحاد

الوطني الكوردستاني كما كان دائما ،ليس مجرد طرف سياسي، بل هو جزء من ذاكرة النضال والأخلاق الوطنية ومشروع مستقبل الشعب،أما القوة الحقيقية، فهي أن تمتزج السياسة بالضمير، وتمتزج السلطة بالخدمة،لأن الوطن يصبح قويا عندما تتحول الأخلاق إلى أساس للقرار،لكن السؤال الجوهري هنا هو:هل يكفي وجود نص مكتوب لضمان العدالة؟،أم أن الثقة تسبق الدستور؟

ثانيا: الدستور العراقي والمرحلة الجديدة

بعد عام ٢٠٠٣، دخل العراق مرحلة جديدة من مراحل بناء الدولة، وفي عام ٢٠٠٥، أقر العراق دستور جديد،هذا الدستور:

- عرّف العراق بوصفه دولة فدرالية.
- . • أقرّ بالتعددية القومية والدينية في العراق.
- اعترف بخصوصية وصلاحيات الأقاليم والمحافظات.
- حدد المبادئ والآليات الكفيلة بتوزيع السلطات والصلاحيات ،في مسار صياغة الدستور، أدى الكورد دورا جوهريا بفضل توحيد صفوفهم ورؤيتهم الاستراتيجية، وخلال تلك المرحلة، كان لدور الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني، وبصمة الرئيس مام جلال، ومسعود بارزاني، ونوشيروان مصطفى، أثر بالغ الأهمية، إذ كانت القيادة الكوردية تؤمن راسخ الإيمان بأن العراق لا يمكن أن يستمر بمنطق الأغلبية، بل يُصان عبر التوافق والتوازن والشراكة،والحقيقة هي أن دستور العراق لعام ٢٠٠٥ لم يستوعب كامل المطالب والحقوق التاريخية لشعب كوردستان، إلا أن موازين القوى في تلك المرحلة، ووجود القوات الأمريكية والتحالف الدولي، فضلا عن التعقيدات الداخلية في العراق والضغوط الإقليمية، جعلت مما تحقّق أقصى ما يمكن نيله.

في تلك اللحظة التاريخية، لم يكن الأمر يتعلق بالحصول على كل شيء، بل بتحصين الهوية والحقوق الدستورية للكورد في خضم عراق جديد، لم يكن الطريق معبّدا، بل كان حافلا بالمنعطفات والعقبات والمطبات، لكن الأهم كان السير في الاتجاه الصحيح ،حتى يومنا هذا، لم يُطبّق الدستور كما ينبغي وهذه ليست مجرد معضلة دستورية وقانونية، بل هي أزمة ثقة بين الشركاء في العراق، لاسيما بين إقليم كوردستان والسلطات الفدرالية، وتعد المادة (١٤٠) واحدة من أهم المواد الدستورية، والتي وُضعت لمعالجة قضية المناطق المتنازع عليها، وفي مقدمتها كركوك، وتتمثل مراحل تطبيقها في:

١. التطبيع.
٢. الإحصاء السكاني.
٣. الاستفتاء

علاوة على ذلك، وردت في معظم مواد الدستور العراقي عبارة (ينظم بقانون)، ما يعني أن تفعيل المادة رهن بتشريع قانون لاحق، ولكن حين لا تصدر تلك التشريعات، تتحول المادة إلى نصّ بلا روح، وتفتح الباب في الوقت ذاته أمام استمرار العمل بالقوانين الصادرة في عهد الحكومة المركزية قبل عام ٢٠٠٣ وهي قوانين لا تنسجم روحها القديمة مع مبادئ النظام الفدرالي.

ومن أبرز الملفات والقضايا التي نص عليها الدستور العراقي وتستوجب تشريع قوانين خاصة بها:

- النفط والغاز.
- تأسيس مجلس الاتحاد.
- تأسيس المحكمة الاتحادية العليا.
- الموازنة والتوزيع العادل للإيرادات العامة.
- الموازنة وصلاحيات إدارة المالية العامة.
- قانون المؤسسات الكفيلة بضمان التوازن والعدالة في الاستحقاقات والحقوق ،إن الدستور ليس مجرد نص قانوني جامد، بل هو وثيقة العيش المشترك بين مكونات البلاد، وحين يتعامل معه بوصفه (دستورا حيا) يتناغم مع متطلبات العصر، فإنه يغدو قادرا على حماية الحقوق والحريات، وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي، وبناء الثقة بين المواطن والدولة. فحماية الدستور لا تعني صون نصوص مكتوبة، بل صون مستقبل الأمة.

وفي واقع الأمر، ليس الدستور (كتابا قانونيا) يوضع على الطاولات فقط، بل هو أمانة تاريخية، وإذا ما أردنا إنقاذ العراق من دوامة الأزمات، فلا بد من العبور به من خانة (الدستور الحبر على ورق) إلى رحاب (دستور المؤسسات)، وتجذيره في (الفكر والوجدان السياسي والإداري) فعندها فقط يغدو الوطن بيتا آمنا يتسع للجميع، بطبيعة الحال، يُكتب أي دستور في مناخات الاستقرار، لكنه يوضع تحت المجهر ويُختبر في زمن الأزمات.

وحين :

- تضطرب المنطقة.
- وتتبدل التحالفات.
- وتتصاعد الضغوط الخارجية.
- ويغيب التوافق.

وحينها يبرز السؤال الجوهري: أيهما يسطو ويسود.. القانون أم القوة؟ إذا كانت القوة هي من تحدد قراءة الدستور وتفسيره، فإن الدستور يفقد معناه وجوديا.

وتظهر القراءة العلمية والتجريبية للدستور العراقي أن الأزمة الدستورية غالبا لا تكون أزمة نص بل هي:

- أزمة إرادة سياسية .
- وغياب للإيمان بسيادة القانون.
- ونقص في الثقة والمآسسة.
- وتراجع في ثقافة المواطنة.

ختاما، الدستور ليس مجرد مواد قانونية، بل هو:

- أخلاق سياسية.
- عقد للشراكة.
- ضمانة لحقوق الإنسان.
- حدّ للسلطة
- الركيزة طويلة الأمد لبناء الوطن .

من الأفضل ألا تقتصر الفدرالية في العراق على إقليم كوردستان فحسب، فمن أجل خلق توازن سياسي ودستوري، لا بد من تطويرها في المناطق الأخرى أيضا على أساس الأقاليم الإدارية. فالكورد أمة وإقليمهم يستند إلى أساس قومي، بيد أن توسيع رقعة الفدرالية في عموم العراق كفيل بإيجاد نظام أكثر توازنا واستقرارا، فالأوطان لا تستمر بالثروات أو السلاح، بل بالثقة المتبادلة وسيادة القانون.

من المنظور الفكري للاتحاد الوطني الكوردستاني، في الماضي والحاضر، لطالما كان الدستور هو الركيزة الأساس للشراكة والتوازن وحل الخلافات العراقية، كان الرئيس مام جلال يؤمن بأن العراق لا يُحمى بالقوة العسكرية أو بالضغوط والمال، بل بالقانون والثقة والشراكة.

واليوم، وفي ظل التعقيدات الداخلية والمتغيرات الإقليمية، تتمثل رؤية الاتحاد الوطني الكوردستاني في أن حل المشكلات بين السلطة والشعب، وبين الإقليم والمركز، وبين المكونات السياسية، يكمن في العودة إلى روح الدستور والتطبيق العادل لمواده ،لذا، وعوضا عن اللجوء للغة السلاح أو المال أو التحالفات المؤقتة، يتعين الاحتكام إلى الدستور،إذ لا يمكن بناء عراق جديد، عراق يمثلنا جميعا، إلا تحت مظلة سيادة القانون.

وفي هذه المعادلة المعقدة، وبموجب ما نصت عليه الأحكام الدستورية، يبرز دور رئيس الجمهورية و(المحكمة الاتحادية) بوصفهما حراسا للدستور، إذ تقع على عاتق المحكمة الاتحادية مسؤولية صون الاستقرار الدستوري كحَكَم مستقيل، وأن تفسر النصوص على نحو يعكس روح الفدرالية والشراكة.

إن تأسيس (مجلس الاتحاد) ــ وهو مادة دستورية جوهرية لم تُنفذ حتى الآن ــ يمثل ضرورة وطنية ملحة، وينبغي لجميع المكونات والقوى السياسية الإسراع في تشكيله، نظرا للدور الحيوي الذي يمكن أن يؤديه هذا المجلس في حل الأزمات الدستورية والسياسية، والحفاظ على التوازن الفيدرالي، ومد جسور الثقة بين السلطة الفيدرالية والأقاليم .

وفي العراق، لا ينبغي للدستور أن يبقى مجرد ذكريات سياسية تعود لعام ٢٠٠٥، بل يجب أن يكون (دستورا حيا) يواكب تحولات العصر، وتطلعات الجيل الجديد، ومقتضيات الشراكة بين المكونات كافة لأنه في النهايةحماية الدستور ليست صونا للنص فقط، بل هي صون لحقوق الإنسان، وثروات البلاد، ومستقبل الأجيال

ثالثا: الدستور؛ أساس إقليم قوي ومستقبل مستقر

في تاريخ الشعوب، هناك لحظات مفصلية يضطر الناس فيها إلى أن يسألوا أنفسهم: ما الشيء الذي يمكنه أن يحفظ الاستقرار وسط التغيرات، والصراعات السياسية، والتعقيدات الداخلية والخارجية؟

إن الجواب في معظم التجارب الناجحة في العالم واحد، وهو: الدستور.

فالدستور ليس مجرد مجموعة من المواد والنصوص القانونية، بل هو عقد وطني بين السلطة والشعب، وبين الحاضر والمستقبل، وبين الحقوق والمسؤوليات. وبعد سنوات طويلة من الثورة والتضحيات، وبعد عقود من تجربة الحكم، أصبح إقليم كوردستان اليوم أكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى دستور خاص به؛ دستور ينسجم مع الدستور العراقي الاتحادي، وفي الوقت نفسه يستوعب الخصوصية السياسية والتاريخية والاجتماعية للإقليم، ويضمن تطبيق تلك الخصوصيات والصلاحيات التي منحها الدستور الاتحادي للإقليم.

لقد واجه إقليم كوردستان خلال السنوات الماضية العديد من الأزمات السياسية والمالية والإدارية والقانونية، ومن بينها مشكلة حدود صلاحيات المؤسسات الدستورية، إذ إن قوانين المؤسسات الدستورية كقانون رئاسة الإقليم والبرلمان ومجلس الوزراء والسلطة القضائية لا تزال منظّمة بقوانين عادية بسبب غياب الدستور، في حين أن المهمة الأساسية للدستور هي تنظيم سلطات المؤسسات الدستورية بنصوص دستورية واضحة وصريحة. وقد أدى ذلك، إلى جانب اختلاف تفسير القوانين والنصوص، إلى تكرار الصراعات المؤسساتية، وأحيانا اللجوء إلى الحلول السياسية بدلامن الحلول القانونية. وهذا الواقع يثبت أن غياب إطار دستوري واضح وشامل يجعل الأزمات نفسها تتكرر ويبقي النظام داخل دائرة الجمود والتكرار.

إن أي دستور حديث للإقليم ينبغي أن يتضمن مجموعة من المبادئ الأساسية، من أبرزها:

١. تحديد شكل السلطات وحدودها التشريعية والتنفيذية والقضائية بنصوص واضحة وصريحة؛ بحيث يُعرف من يقرر، ومن يراقب، ومن يتحمل المسؤولية، لأن غموض الحدود يولّد مزيدا من النزاعات.

٢. تنظيم العلاقة بين المؤسسات، أي بين البرلمان والحكومة ورئاسة الإقليم والمؤسسات القضائية، لأن السلطة إذا فقدت توازنها تنزلق بسهولة إلى الأزمات.

٣. ضمان الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، بما في ذلك حرية التعبير والتنظيم والمشاركة السياسية والمساواة أمام القانون.

٤. حماية حقوق المكونات الأصيلة في الإقليم، وحقوق الكورد والعرب والتركمان والكلدوآشوريين والسريان والأرمن، لكي تشعر جميع المكونات القومية والدينية بأن هذا الإقليم وطن مشترك للجميع، لا مجرد مساحة للحكم.

٥. أن ينسجم الدستور مع روح العصر، أي ألا يكون مجرد حل لمشكلات الحاضر، بل أن يمتلك القدرة على الاستجابة لتحولات المستقبل في مجالات التكنولوجيا والاقتصاد والبيئة والتعليم والتنمية البشرية.

٦. إضفاء الطابع المؤسساتي على قوات الپێشمەرگە وتوحيدها تحت مظلة وزارة الپێشمەرگە، وترسيخ إطار ثابت ومستقر لقوة دفاع كوردستان ضمن الدستور.

٧. ترسيخ إطار دستوري للتوزيع العادل للإيرادات العامة بين مناطق إقليم كوردستان، وفقا لعدد السكان ومستوى الحرمان، وفي إطار قانون الموازنة العامة للإقليم، بما يحقق تنمية متوازنة وينهي حالة الإدارة المالية المزدوجة داخل الإقليم.

لقد أثبتت تجارب العالم أن الأقاليم والدول التي امتلكت دساتير قوية كانت مؤسساتها أكثر قوة واستقرارا، بينما عانت الدول التي أُضعفت دساتيرها بسبب المصالح السياسية المؤقتة من الأزمات وعدم الاستقرار. وإقليم كوردستان، في الواقع منطقة شديدة التعقيد والمخاطر، يحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى قاعدة دستورية تحمي مكتسباته وتعزز تجربته الفيدرالية داخل العراق.

وفي النهاية، فإن الدستور ليس مجرد مشروع تشريعي، بل هو مشروع لبناء الوطن وصناعة الثقة. وإذا كان الإقليم يريد الخروج من دوامة الأزمات والخلافات والحلول المؤقتة، فعليه أن يلجأ إلى الدستور لا إلى الصفقات السياسية. وكما يُقال: «حين تنتهي سلطة القانون يبدأ الظلم». وهذا هو السبب في حالة الشلل السياسي والإداري التي تعاني منها هذه التجربة منذ سنوات.

الشرعية الدستورية وحماية الكيان

لقد منح الدستور العراقي الاتحادي لعام ٢٠٠٥، في المادتين (١١٧-١٢٠)، إقليم كوردستان حق امتلاك دستوره الخاص بشكل واضح. وإن صياغة هذا الدستور ستعزز الموقع القانوني للإقليم أمام بغداد. فعندما يمتلك الإقليم دستورا خاصا به، فإن علاقته مع السلطات الاتحادية لن تبقى قائمة على التفسيرات السياسية المتغيرة، بل ستتحول إلى علاقة مؤسساتية تُصان فيها الخصوصيات القومية والسياسية للإقليم ضمن إطار الدولة الاتحادية.

إننا بحاجة إلى دستور لا يخدم الحاضر فقط، بل يستجيب أيضا لاحتياجات الأجيال القادمة؛ دستور يحدّ من الفساد، ويضمن الشفافية في المال العام، ويحترم البيئة الوطنية.

وإذا أردنا لإقليم كوردستان أن يكون نموذجا مشرفا في الحكم والعدالة والشراكة، فعلينا أن نبدأ من الأساس، وهذا الأساس اسمه الدستور.

فالدستور بالنسبة لإقليم كوردستان ليس مجرد كتابة بضع صفحات، بل هو بناء ذلك المرساة التي تحمي سفينة الحكم من العواصف السياسية. ومن دون دستور سنبقى ندور في حلقة مغلقة من الصراعات الحزبية، أما بوجود دستور حديث وشامل، فإن الإقليم سينتقل من مرحلة «الشرعية المؤقتة» إلى مرحلة «الاستقرار الدائم».

إنه ذلك العقد التاريخي الذي ينبغي أن يجتمع الجميع حوله، لكي تعود هيبة القانون وطمأنينة الوطن، لأنه في النهاية الوطن الذي يكتب دستوره لا ينظم حاضره فقط، بل يؤمّن طريق الأجيال القادمة أيضا.

د. ژينۆ عبد الله :

نبوءة «الرئيس مام جلال».. كيف حذّر غسان كنفاني؟

في أزقة بيروت الصاخبة ومكاتبها الصحفية خلال سبعينيات القرن الماضي، لم يكن الرئيس جلال طالباني مجرد سياسي يرقب الأحداث عن بُعد، بل كان فاعلا في صياغة المشهد الثقافي والسياسي، وشاهدا وثيقا علي أدق تفاصيله. ومن بين أبرز المحطات التاريخية التي تروي عمق العلاقات الفكرية والسياسية آنـذاك، هي تلك العلاقة الأخوية المتينة التي جمعت بين «الرئيس مام جلال» والأديب والمناضل الفلسطيني الكبير غسان كنفاني (١٩٣٦-١٩٧٢)، الناطق باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ورئيس تحرير مجلة «الهدف».

تحذيرات أمنية في مهب الريح

تُعيد الصدف التاريخية فتح دفاتر الماضي، حيث يروي «الرئيس مام جلال» قصة استشرافية مثيرة للإعلامي العربي المعروف غسان شربل (رئيس تحرير صحيفة الشرق الأوسط الحالية)، مستذكرا الأيام التي جمعته بكنفاني في بيروت، وكيف كان يحثه مرارا وتكرارا علي اتخاذ تدابير أمنية صارمة لحماية نفسه من وعيد جهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد).

يقول مام جلال في شهادته الموثقة: «كنا نعمل معا، ولم يكن غسان يستمع لإنذاراتي الأمنية أبدا.

> تحولت مخاوف الرئيس مام جلال واستشرافه الأمني إلى واقع فاجع

كان يصر على فتح الرسائل البريدية الواردة إلي المجلة بنفسه، دون أدني مبالاة بالخطر المحدق به. اقترحتُ عليه ذات يوم شراء جهاز فحص خاص بالرسائل المتفجرة نضعه في أسفل مقر الجريدة لتصفية البريد، لكنه رفض تفعيل هذا المقترح. وكنت أحيانا أخرج من غرفته غاضبا عندما يشرع في فتح الرسائل أمامي، وأقول له مازحا: لا أريد الانتحار معك!».

ولم تقتصر تحذيرات الرئيس طالباني على بريد كنفاني فحسب، بل شملت حتى تحركاته اليومية البسيطة، إذ سأله يوما مستغربا: «أستاذ غسان، لماذا لا تستعين بسائق خاص يتولي تنقلاتك؟»، فجاء رد كنفاني منطلقا من خلفيته الأيديولوجية قائلا: «هذه عادات برجوازية!»، ليرد عليه الرئيس مام جلال مستنكرا ومحذرا: «ليست برجوازية.. هل نتحدث عن البرجوازية في معركة مواجهة ضد إسرائيل؟».

تحقق النبوءة السوداء

في الثامن من تموز (يوليو) عام ١٩٧٢، تحولت مخاوف «الرئيس مام جلال» واستشرافه الأمني إلى واقع فاجع هز الأوساط الثقافية والسياسية العربية. فبينما كان غسان كنفاني يستعد لركوب سيارته برفقة ابنة أخته الشابة «لميس» (١٧ عاما) أمام منزله في بيروت، انفتقت الأرض عن تفجير عبوة ناسفة زرعت داخل السيارة، مما أسفر عن استشهادهما فورا. وهي العملية التي أكدت كافة المعطيات اللاحقة وقوف جهاز «الموساد» الإسرائيلي وراءها بشكل مباشر، للتخلص من قلم كنفاني الذي كان يجيد ست لغات ويشكل جبهة دعائية قوية للقضية الفلسطينية في أوروبا وأمريكا اللاتينية.

ولم تقف المأساة عند هذا الحد، فبعد فترة وجيزة من اغتيال كنفاني، تكرر السيناريو ذاته الذي حذر منه الرئيس جلال طالباني بدقة. إذ تلقي الكاتب «بسام أبو شريف»، الذي خلف كنفاني في رئاسة تحرير المجلة، طردا بريديا مفخخا انفجر بين يديه داخل مقر الجريدة، مما أدي إلي إصابته بجروح بليغة فقد على إثرها أربعة من أصابعه وإحدي عينيه وجزءا من حاسة السمع.

دلالات تاريخية

إن هذه الشهادة التاريخية، الموثقة في الصفحة ٤٩ من كتاب «زيارات لجروح العراق» (من حوار أُجري مع مام جلال عام ٢٠٠٧)، لاتكمن قيمتها فقط في رواية تفاصيل اغتيال أديب هزت رواياته مثل «رجال في الشمس» الوجدان العربي، بل تكشف عن الحس الأمني والاستشراقي المبكر الذي كان يتمتع به الرئيس جلال طالباني، وتؤكد كيف كان المفكرون والمناضلون في تلك الحقبة يدفعون حياتهم ثمنا لإبداعهم وقناعاتهم. فبينما كان كنفاني يري في الإجراءات الحمائية نوعا من الرفاهية البرجوازية، كان الرئيس طالباني يدرك أن الخصم لا يقيم وزنا إلا للتصفية الجسدية لكل قلم حر ومؤثر.

العَجاجيون (أعوان الجريمة)

*ترجمة: نرمين عثمان محمد / عن صحيفة كوردستاني نوى

في جريمة الإبادة الجماعية والدفن الجماعي لضحايا عمليات الأنفال وهم أحياء، شارك آلاف الجنود والضباط والمراتب من سلك الأمن والاستخبارات والمخابرات والحرس الجمهوري، لقد أسهمت كل قوة من هذه القوى بطريقة أو بأخرى في هذه الفظائع، لكن المؤكد أن أولئك الذين شاركوا بشكل مباشر في عمليات الإطلاق العشوائي للنار ومواراة المقابر الجماعية، كانوا فئة خاصة جداً من القتلة، ممن نفذوا هذه المهمة بسرية تامة وتحت إشراف ورقابة مباشرة من جهاز الأمن الخاص،ولكن، أين هم هؤلاء الآن؟

وهنا، أطرح باسمكم جميعاً، سؤالاً تتولد منه آلاف الأسئلة الأخرى: من بين عشرات الآلاف الذين شاركوا في المراحل الثماني لعمليات الأنفال، لماذا لم يكشف شخص واحد منهم عن نفسه حتى الآن ليقول مثلاً: «إن المقبرة الجماعية الفلانية تقع في المكان الفلاني»؟ إن من تبقى منهم على قيد الحياة الآن، أو من يمرون في اللحظات الأخيرة من أعمارهم، يملكون بالفطرة والأخلاق البشرية السوية دافعاً لبوح ما في أعماقهم من أسرار قبل الرحيل، علّهم يريحون ضمائرهم المثقلة؛ لكن الغريب والمثير للدهشة أن

هؤلاء القوم يبدون وكأنهم قُدّوا من نار وحديد، ولا ينتمون إلى الجنس البشري، وإلا ألم يكن من بين كل هؤلاء فرد واحد يحمل قلباً إنسانياً؟

على مدار الـ ٣٨ عاماً الماضية، ألم يتحرك ضمير شخص واحد من هؤلاء الرماة، أو من ضمن تلك الفرق التي كانت تقود الجرافات وشاحنات النقل، ليدل شعب العراق وكوردستان على مكان مقبرة واحدة من تلك المقابر الجماعية؟ تلوذاً فقط بالخلاص من عذاب الضمير (إن وجد).

نحن الكورد، لم ننظر يوماً إلى أعدائنا بعين الحقد والانتقام؛ وانظروا على سبيل المثال إلى انتفاضة عام ١٩٩١، والتي جاءت في ذروة الغليان والحرقة التي خلّفتها الأنفال، حيث جرى اعتقال ما يقارب ١٠٠ إلى ١٥٠ ألفاً من الجنود والضباط والمراتب، ومع ذلك لم يُقتل أحد منهم بدافع الانتقام، بل أُعيدوا بكل احترام إلى ذويهم وعائلاتهم.

وهنا يبرز سؤال آخر: ألا يُحتمل أن يكون هؤلاء الرماة أنفسهم قد جرت تصفيتهم وإعدامهم رمياً بالرصاص بعد فراغهم من تنفيذ المجازر؟ تاريخ العراق السابق حافل بآلاف الأمثلة المماثلة؛ فعندما خطط صدام وناظم كزار في ٣٠ حزيران ١٩٧٣ لاغتيال رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر أثناء عودته من رحلة إلى الاتحاد السوفيتي وبلغاريا، كانوا قد جهزوا ثلاث مجموعات من المسلحين والقتلة: المجموعة الأولى كانت مهمتها تصفية البكر فور نزوله في مطار بغداد، والمجموعة الثانية تقتل أفراد المجموعة الأولى تحت ذريعة الدفاع عن الرئيس، والمجموعة الثالثة ــ المقربة جداً من صدام ــ تتولى تصفية المجموعة الثانية، لتبقى هذه المجموعة الأخيرة فقط كونها تحظى بثقة صدام المطلقة. لكن جهاز الاستخبارات السوفيتي (KGB) كشف المؤامرة للبكر مسبقاً؛ وحينها قام ناظم كزار(الذي كان يشغل منصب مدير الأمن العام في العراق) باحتجاز وزير الدفاع حمادي شهاب ووزير الداخلية سعدون غيدان، فقتل شهاب وأصاب غيدان بجروح بليغة أصابته بالشلل لاحقاً. وعندما قُبض على كزار، جرى إعدامه رمياً بالرصاص فوراً بإيعاز من صدام ودون أي محاكمة رسمية، ليروح ضحية اللعبة.. لقد كنا نحن الكورد نعيش وسط مستشفى المجانين ذلك!

> **نحن الكورد، لم ننظر يوماً إلى أعدائنا بعين الحقد والانتقام**

إن ذلك النظام الجلاد لم يتوانَ حتى عن قطع رؤوس وزرائه وقادته، وقضى على أقرب البعثيين إليه وأبرزهم بالتعذيب والسم والإعدام؛ ومنهم حردان التكريتي، فؤاد الركابي، صالح مهدي عماش، عبد الخالق السامرائي، محيي المشهداني، عدنان حسين، محمد عايش، وغانم عبد الجليل، إلى جانب عشرات الآخرين الذين جرت تصفيتهم وتغييبهم في قاعة الخلد عام ١٩٧٩.

أنا أفكر دائماً في أولئك الأشخاص الذين أطلقوا الرصاصة الأخيرة على ضحايا الأنفال؛ فهم لم يكونوا يوماً بأهمية كزار، الركابي، التكريتي، أو السامرائي بالنسبة للبعث، ولذا فمن المرجح جداً أنهم لاقوا المصير ذاته، وجرت تصفيتهم جميعاً بعد انتهاء عمليات إطلاق النار، وإلا.. فأين هم الآن؟ إن هذه المعضلة تبدو تماماً كالبحث عن «مثلث مستدير» (أمر مستحيل وجوده).

راي خبراء حول استحداث وزارة الأمن الاتحادية

بغداد-عادل النواب:حصلت «العربي الجديد»، على معلومات من مصادر حكومية عراقية في بغداد، وعبر ثلاثة مصادر تطابقت إفاداتهم، تؤكد بحث قيادات أمنية وعسكرية وسياسية وحكومية، مشروعا لافتا، يقضي باستحداث وزارة جديدة، تعرف باسم «وزارة الأمن الاتحادية»، يتم وضع جميع التشكيلات والعناوين المسلحة، غير المدرجة ضمن القوات النظامية الأساسية (الجيش والشرطة)، فيها، وفي مقدمتها قوات «الحشد الشعبي» والفصائل المرتبطة بها.

المشروع العراقي الذي تسعى حكومة علي الزيدي من خلاله إلى استيعاب الضغوط الامريكية والغربية تجاه ملف حصر السلاح بيد الدولة من جهة، وتجنب الصدام مع الفصائل التي ترفض أي محاولات لنزع

> المشروع يحظى بقبول أطراف سياسية شيعية وتحفظ أخرى

سلاحها بالقوة من جهة أخرى، ما زال غير مضمون النتائج، ويحظى بقبول أطراف سياسية شيعية وتحفظ أخرى.

وبحسب ثلاثة مصادر عراقية تحدثت معها «العربي الجديد»، فإن المشروع المقترح لا يقتصر على إنشاء وزارة ذات طابع إداري أو تنظيمي فحسب، بل يتجه نحو بناء تشكيل أمني بصلاحيات محددة، ويضم في هيكليته، كلا من قوات البشمركة الكردية، والحشد الشعبي، وفرقة التدخل السريع، والشرطة الاتحادية، وتحت عنوان إنهاء حالة التعدد الأمني التي رافقت الدولة العراقية منذ سنوات ما بعد عام ٢٠٠٣، تاريخ الغزو الامريكي للعراق، ولا سيما بعد الحرب ضد تنظيم داعش.

ووفقا للمصادر، فإن هذا التوجه جاء من بين مقترحات عدة مطروحة كحل وسط لمواجهة الضغوط الامريكية والدولية على بغداد من أجل تقليص نفوذ الفصائل المسلحة داخل مؤسسات الدولة، وإنهاء التكتلات المسلحة.

ومنح الدستور العراقي الذي تمّ إقراره عام ٢٠٠٥، إقليم كردستان صلاحية تأسيس وتنظيم القوات الأمنية داخل الحدود الإدارية للإقليم، دون أن يذكر صراحة عبارة «البشمركة»، التي تعني باللغة الكردية (حـرس الإقليم)، غير أن بغداد بوصفها السلطة الاتحادية العليا ممثلة بالحكومة، لا تملك أي صلاحيات أو سلطة على تلك القوات، التي دخلت بمواجهات مسلحة مع الجيش العراقي في كركوك عام ٢٠١٧.

من جهة أخرى، أقرّ البرلمان العراقي عام ٢٠١٦ قانونا عرف باسم «قانون هيئة الحشد الشعبي»، وتم التصويت عليه، وينص على إجراءات تنظيمية ومالية وحقوقية لأفراد «الحشد الشعبي»، دون أن يكون هناك نص دستوري مباشر. كما نصّ على أن «الحشد» جزء من المؤسسة العسكرية العراقية ويأتمر بأمر القائد العام للقوات المسلحة (رئيس الوزراء) لا وزارة الدفاع.

دمج «الحشد الشعبي» على طاولة البحث

مشروع الوزارة الجديدة الذي يجري بحثه «لم ينضج حتى الآن وما زال غير قابل للكشف عنه بعد». هكذا ردّ مسؤول أمني عراقي كبير على تساؤلات «العربي الجديد»، بشكل مقتضب، وهو ما يعتبر تأكيدا ضمنيا أن المشروع قيد البحث والنقاش. قوى نافذة داخل «الإطار التنسيقي»، قابلت المشروع بحذر بالغ، فيما أبدت قوى أخرى موافقتها على أي إجراءات تضمن تخطي العراق خطر فرض عقوبات امريكية عليه، بينما فصائل مسلحة استبقت الحديث عن أي ترتيبات جديدة تتعلق بها بالرفض.

> هذه أكبر عملية إعادة هيكلة أمنية في العراق منذ 2003

وتخشى بعض القوى والأطراف العربية الشيعية في العراق، من أن يؤدي دمج الحشد الشعبي ضمن وزارة أمنية جديدة، إلى إنهاء خصوصيته العقائدية والهيكلية، وتحويله من قوة تمتلك نفوذا واسعا في المشهدين السياسي والأمني، إلى تشكيل تقليدي يخضع بالكامل لسلطة الدولة المركزية وقيودها الإدارية والعسكرية، وبالتالي يتم تذويبه تدريجيا مع مرور الوقت.

النائب في البرلمان العراقي عن كتلة «بدر»، مهدي تقي، قال لـ«العربي الجديد»، بشأن المشروع: «نعم هناك نقاش مطروح»، موضحا أن «المقترح المتداول بشأن استحداث وزارة الأمن الاتحادية ودمج هيئة الحشد الشعبي ضمن تشكيل أمني جديد، مطروح بالفعل للنقاش داخل الأوساط السياسية والحكومية الضيقة، والملف ما يزال في إطار الأفكار الأولية ولم يصل إلى مرحلة الاتفاق النهائي أو اتخاذ القرار الرسمي». وأكد تقي في لقاء بمكتبه بمبنى البرلمان العراقي ببغداد، أن «هناك أطرافا سياسية داخل الإطار التنسيقي تبدي تحفظا واضحا على هذا التوجه، بسبب حساسية ملف الحشد الشعبي وطبيعة دوره الأمني والعسكري خلال السنوات الماضية»، مشددا على أن «أي خطوة تتعلق بإعادة هيكلة المؤسسات الأمنية تحتاج إلى تفاهمات سياسية واسعة وإجماع وطني، خصوصا في ظل التعقيدات الحالية».

وبيّن النائب العراقي أن «بعض القوى تخشى أن يفسّر المشروع على أنه محاولة لتفكيك هيئة الحشد الشعبي أو تقليص دورها داخل المنظومة الأمنية العراقية، فيما ترى أطراف أخرى أن تنظيم الملف الأمني وإعادة هيكلته بات أمرا ضروريا لتعزيز سلطة الدولة وتوحيد القرار الأمني». وأضاف تقي أن «النقاشات ما تزال مستمرة ولم تحسم حتى الآن، ولا يوجد قرار رسمي أو اتفاق نهائي بشأن إنشاء الوزارة الجديدة أو آليات عملها، والمرحلة الحالية تقتصر على تبادل وجهات النظر ودراسة المقترحات المطروحة».

من جهته، ردّ عضو بارز في فصيل «النجباء»، على رأي الجماعة بمثل هذا التحرك، بالقول: «نعتبر أن أي مبادرة أو مشروع يتعلق بشكل أو إدارة الحشد الشعبي ككل، قادما من ضغط امريكي، وهو بالتالي يمثل وجها إسرائيليا، وليس قرارا عراقيا داخليا، لهذا نحن نرفضه»، وفقا لرد مكتوب قدمه لـ«العربي الجديد»، عبر تطبيق واتساب.

عملية إعادة هيكلة معقدة

ويرى مراقبون أن مشروع «وزارة الأمن الاتحادية» قد يمثل أكبر عملية إعادة هيكلة أمنية يشهدها العراق منذ ٢٠٠٣، خصوصا إذا ما ترافق مع إعادة توزيع

> تخشى بعض القوى، من إنهاء خصوصيته العقائدية والهيكلية

الصلاحيات بين وزارتي الدفاع والداخلية والأجهزة المرتبطة بمكتب القائد العام للقوات المسلحة. إلا أن نجاح هذا المشروع سيبقى مرهونا بقدرة الحكومة على تحقيق توازن معقد بين متطلبات بناء الدولة، وضغوط المجتمع الدولي، ومصالح القوى المسلحة والسياسية التي باتت تمتلك نفوذا عميقا داخل مؤسسات الحكم العراقية.

ورأى الخبير في الشؤون العسكرية اللواء جواد الدهلكي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «التوجه الحكومي نحو استحداث (وزارة الأمن الاتحادية) ودمج هيئة الحشد الشعبي ضمن مؤسسة أمنية رسمية موحدة، يمثل محاولة لإعادة ترتيب المشهد الأمني العراقي بما يتلاءم مع المتغيرات الداخلية والضغوط الخارجية المتزايدة على بغداد».

وبيّن الدهلكي أن «العراق يواجه منذ سنوات ضغوطا امريكية ودولية متصاعدة تتعلق بملف الفصائل المسلحة وانتشار السلاح خارج الأطر العسكرية التقليدية، خصوصا مع تنامي نفوذ بعض الفصائل داخل المؤسسات الأمنية والسياسية والاقتصادية»، مذكّرا بأن «الولايات المتحدة وعددا من الدول الغربية تدفع باتجاه حصر السلاح بيد الدولة وإعادة تنظيم التشكيلات المسلحة ضمن هياكل رسمية واضحة تخضع لسلطة القائد العام للقوات المسلحة».

وأضاف الخبير في الشؤون العسكرية، أن «فكرة إنشاء وزارة أمن اتحادية قد تمنح الحكومة مساحة أوسع لإعادة هيكلة المؤسسات القتالية والأمنية وتوحيد القرار الأمني، بدلا من تعدد الجهات والتقاطعات الموجودة حاليا بين بعض التشكيلات المسلحة والأجهزة الرسمية»، لافتا إلى أن «دمج الحشد الشعبي ضمن مؤسسة حكومية جديدة قد يسهم في تقليل المخاوف الدولية المتعلقة بوجود قوى مسلحة ذات استقلالية كبيرة عن مؤسسات الدولة».

وشرح الدهلكي أن «الحكومة العراقية تدرك حساسية هذا الملف، لذلك فإن أي خطوة بهذا الاتجاه لن تكون سهلة أو سريعة، خصوصا مع وجود قوى سياسية وفصائل مسلحة ترى أن هذه التحركات قد تستهدف تقليص نفوذ الحشد الشعبي أو إنهاء خصوصيته العسكرية والتنظيمية»، مشددا على أن «بغداد تحاول الموازنة بين الحفاظ على الاستقرار الداخلي وعدم الدخول في صدام مع الفصائل من جهة، والاستجابة للضغوط الامريكية والدولية من جهة أخرى، لا سيما أن ملف السلاح والفصائل أصبح جزءا أساسيا من طبيعة العلاقة بين العراق والمجتمع الدولي».

العراق والحرب الأمريكية الإسرائيلية مع إيران

مجلة «نيوزويك» /الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

تقرير خاص: توم أوكونور:على الرغم من وقف إطلاق النار المستمر، فإن الصراع الذي هز الشرق الأوسط لا يزال يعيث فسادا في العراق، الذي برز كواحد من أكثر ساحات القتال نشاطا وتعقيدا.

في الأسابيع الأخيرة، ظهرت تقارير عن قواعد إسرائيلية سرية أُنشئت في غرب العراق لتكون بمثابة قواعد انطلاق لعمليات ضد إيران ، فضلا عن قيام ميليشيات متحالفة مع الجمهورية الإسلامية بشنّ هجمات بطائرات مسيّرة عبر الحدود ضد السعودية والإمارات.

ولا يزال المقاتلون الكورد الإيرانيون، الذين سبق أن سخرت منهم الولايات المتحدة وإسرائيل كحلفاء محتملين ، متمركزين في شمال العراق شبه المستقل.

كل هذا يحدث في الوقت الذي تتولى فيه حكومة جديدة، بقيادة رجل أعمال شاب وغير معروف نسبيا، رئيس الوزراء علي الزيدي، زمام الأمور في دولة هشة يبلغ عدد سكانها حوالي ٥٠ مليون نسمة عالقة في دوامة صراع استمرت لعقود.

وقـال علي معموري، الباحث في جامعة ديكين والمستشار السابق للاتصالات الاستراتيجية لرئيس الوزراء العراقي، لمجلة نيوزويك: «إن وضع العراق هش

للغاية، لأنه منذ عام ٢٠٠٣، أصبح أحد الساحات الرئيسية التي تتنافس فيها الخصومات الإقليمية والدولية.

لطالما كان التنافس بين الولايات المتحدة وإيران حاضرا في العراق، لكن الحرب الحالية بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران تزيد من حدة هذا الضعف».

قال معموري: «تشير التقارير المتعلقة بالنشاط الإسرائيلي في غرب العراق، وعمليات الطائرات المسيرة التي تشنها الميليشيات من الأراضي العراقية، ووجود جماعات المعارضة الكردية الإيرانية في الشمال، إلى حقيقة واحدة: العراق ليس خارج الحرب. إنه جزء من جغرافيتها بالفعل، حتى وإن حاولت الحكومة العراقية رسميا البقاء على الحياد».

في قلب النار

إن الوضع الذي يجد العراق نفسه فيه يثير إحباط المسؤولين بشكل خاص، نظرا للمدى الذي سعت إليه بغداد لإبعاد نفسها عن الصراع.

في مقابلة مع مجلة نيوزويك في أكتوبر الماضي، قبل الانتخابات الوطنية بفترة وجيزة، تحدث رئيس الوزراء العراقي آنذاك محمد شياع السوداني بإسهاب عن إنجازه المزعوم المتمثل في جعل العراق «الدولة التي تتمتع بعلاقات أكثر توازنا وودية مع الولايات المتحدة وإيران»، بينما كان يسعى إلى إقامة «احتكار للأسلحة» في أيدي الدولة.

لفترة من الزمن، أثمرت هذه الاستراتيجية.

في حين تدخل عدد من الميليشيات المتحالفة مع إيران والتي تعمل تحت الراية الجماعية للمقاومة الإسلامية في العراق في الحرب التي اندلعت في غزة في أكتوبر ٢٠٢٣ باستهداف القوات الأمريكية وإسرائيل، إلا أن الحملة توقفت تدريجيا، ونجا العراق من المشاهد المدمرة التي ميزت مسارح أخرى تواجدت فيها فصائل

> **من الحياد إلى خط المواجهة: العراق في قلب الصراع الإقليمي الكبير**

محور المقاومة بقيادة إيران، وهي لبنان والعراق وسوريا واليمن.

كما أيد السوداني بسهولة خطة السلام التي طرحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لغزة، وهي مقترح شامل كان يحمل في البداية وعدا بتهدئة التوترات الإقليمية.

تبددت تلك الآمال، إلى جانب الهدوء الهش الذي كان يسود العراق، عندما شنت الولايات المتحدة وإسرائيل حملة مشتركة غير مسبوقة ضد إيران في فبراير/شباط، أسفرت عن مقتل المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي.

لم يكن خامنئي، الذي خلفه ابنه مجتبى، مجرد صاحب السلطة العليا في إيران، بل كان أيضا شخصية دينية بارزة لدى العديد من أتباع المذهب الشيعي الإثني عشري الذي يتبعه غالبية حلفاء الجمهورية الإسلامية.

«على الرغم من وجود عدد من الجماعات المسلحة في البلاد، من الجماعات الكردية إلى الجماعات شبه العسكرية الشيعية، فقد نجح العراق في البقاء خارج الحرب الإقليمية من أكتوبر ٢٠٢٣ حتى فبراير ٢٠٢٦»، هذا ما قاله حمزة حداد، وهو زميل مساعد في برنامج أمن الشرق الأوسط التابع لمركز الأمن الأمريكي الجديد والمستشار السابق لرئيس البنك التجاري العراقي، لمجلة نيوزويك .

وقال حداد: «مع ذلك، ومع مقتل المرشد الأعلى لإيران، الذي يحمل أيضا لقبا دينيا رفيعا، أصبح من الصعب على الحكومة العراقية الحفاظ على الاستقرار، حيث ردت بعض الجماعات المسلحة ذات العلاقات

من غزة إلى بغداد.. كيف جرت الحرب مع إيران العراق إلى قلب العاصفة؟

الوثيقة بإيران بشن هجمات على الوجود الأمريكي في العراق».

وبينما برز الجيش العراقي كقوة قادرة منذ الأيام المظلمة للصعود الدموي لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، فإن استخدام القوة المفرطة لقمع نفس الميليشيات التي ساعدت في تلك الحرب ضد الجهاديين ينذر باضطرابات أكبر.

«هذه الميليشيات لديها مؤيدون سياسيون في الحكومة نفسها، وتسيطر على جزء كبير من الاقتصاد العراقي، وهـي مسلحة وممولة جيدا من إيـران، ومندمجة في قوات الدولة بدرجات متفاوتة»، هذا ما قاله شيروان هندرين علي، مدير أبحاث الشرق الأوسط في مرصد بيانات النزاعات المسلحة والأحداث المكانية (ACLED)، لمجلة نيوزويك .

وأضاف علي: «علاوة على ذلك، فإن مواجهتهم عسكريا تنطوي على مخاطر إشعال صراع داخلي مماثل للصراع الطائفي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أو الحرب مع تنظيم الدولة الإسلامية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين».

تجمع أعضاء كتائب حزب الله، وهي جماعة شبه عسكرية عراقية موالية لإيران، في موكب عزاء لأحد رفاقهم الذي قُتل في اليوم السابق في غارة جوية في البصرة، وذلك خلال الجنازة التي أقيمت في بغداد في ٨ أبريل/نيسان.

بالأرقام

منذ اندلاع الحرب الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران، عانى العراق من أكثر من ٨٠ قتيلا، وفقا لقوات الحشد الشعبي، وهي قوة شبه عسكرية مدعومة من الدولة تضم عددا من الفصائل المتحالفة مع إيران – بما في ذلك كتائب حزب الله وحركة النجباء وكتائب سيد الشهداء – والتي غالبا ما تعمل بشكل مستقل.

ويضع هذا الرقم إسرائيل في المرتبة الثالثة بعد إيران ولبنان، حيث انضم حزب الله، وهو أحد فصائل محور المقاومة، إلى المعركة بشأن اغتيال خامنئي، ويتجاوز عدد القتلى المبلغ عنه في إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي التي تعرضت لهجمات صاروخية وطائرات مسيرة إيرانية.

وقد عزز تقرير نشرته صحيفة نيويورك تايمز يزعم أن إسرائيل أقامت وجودا مباشرا في العراق قبل الصراع فكرة أن إسرائيل كانت تعمل بشكل مباشر في العراق، حيث للولايات المتحدة أيضا تاريخ في شن ضربات ضد الميليشيات.

قال علي: «كان تقرير القواعد الإسرائيلية مفاجئا ولكنه ليس صادما». وأضاف: «على الرغم من عدم وجود تأكيد علني من الحكومة الإسرائيلية، إلا أن مشروع بيانات مواقع النزاعات المسلحة (ACLED) يسجل ١٢٨ غارة جوية/بطائرات مسيرة في العراق استهدفت جماعات موالية لإيران خلال المرحلة النشطة من الحرب الحالية قبل وقف إطلاق النار، والتي نفذتها إما إسرائيل أو الولايات المتحدة».

كما لعبت الميليشيات العراقية دورا مباشرا في ضرب دول مجلس التعاون الخليجي، التي تتهمها طهران وحلفاؤها بمساعدة المجهود الحربي الأمريكي الإسرائيلي من خلال استضافتها لقواعد عسكرية أمريكية.

كشفت بيانات مشروع بيانات مواقع النزاعات

المسلحة (ACLED)، التي نُشرت في مجلة نيوزويك، عن أكثر من ٦٥ هجوما أو نزاعا شاركت فيها ميليشيات عراقية استهدفت دولا في شبه الجزيرة العربية المجاورة، وكثير منها شمل الكويت والبحرين. وأقرّ علي في بحثه بأن هذا الرقم يُرجّح أن يكون أقل من الواقع، إذ تشير التقديرات السعودية إلى أن نحو نصف هجمات الطائرات المسيّرة التي استهدفت المملكة انطلقت من العراق ونفذتها ميليشيات عراقية مدعومة من إيران.

شكلت مجموعة جديدة من ضربات الطائرات بدون طيار الأسبوع الماضي والتي استهدفت المملكة العربية السعودية وكذلك محطة بركة للطاقة النووية في الإمارات العربية المتحدة تصعيدا آخر حيث تبادلت الولايات المتحدة وإيران إطلاق النار في مضيق هرمز على الرغم من وقف إطلاق النار الذي تم الإعلان عنه في أبريل.

من المرجح أن يكون لهذه التداعيات آثار دائمة على مساعي بغداد لكسب ود دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال حداد: «من المهم الإشارة إلى أن العلاقات الثنائية مع الدول المجاورة قد تضررت بسبب هجمات الطائرات المسيرة التي تنطلق من الأراضي العراقية باتجاه دول الخليج. ورغم جهود العراق للتواصل مع دول الخليج، سواء باستضافة قمة جامعة الدول العربية ٢٠٢٥ في بغداد أو بإبرام صفقات طاقة ضخمة مثل تلك التي أبرمها مع توتال إنيرجيز وقطر إنرجي، فإن صبر دول المنطقة سيكون أقل تجاه الحكومة العراقية الجديدة، مما يزيد من صعوبة المهمة المطروحة».

وأضاف: «ومما يزيد الطين بلة، أن الكشف الأخير عن قواعد إسرائيلية سرية في العراق سيزيد الضغط على الحكومة العراقية من الداخل. فبينما شهدت البلاد انتهاكات عديدة للسيادة العراقية في الماضي، يُعدّ وجود الجيش الإسرائيلي مستوى جديدا من الانحطاط».

العراق والشرق الأوسط المشتعل.. حرب النفوذ والسلاح والسيادة المفقودة

تحدي زيدي

تشكل هذه الظروف تحديا هائلا لأي زعيم عراقي، وخاصة بالنسبة للزيدي البالغ من العمر ٤٠ عاما، والذي يتعرض لضغوط من جبهات متعددة، خارجية وداخلية، لإيجاد طريق ناجح للمضي قدما.

تولى زيدي رئاسة الوزراء في ١٤ مايو/أيار بعد أن برز كمرشح توافقي بين الفصائل السياسية المتنافسة، على الرغم من حصول كتلة السودانيين على أكبر نسبة من الأصوات في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني. وكان الخيار المفضل، لا سيما بين القوى السياسية المتحالفة مع الميليشيات، هو رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، إلا أن الولايات المتحدة رفضت ترشيحه تحت طائلة التهديد بقطع التمويل الأساسي عنه.

واصلت واشنطن ممارسة نفوذها في الضغط على زيدي لاتخاذ خطوات أكثر صرامة في كبح نفوذ الميليشيات، وبالتالي كبح نفوذ طهران، التي لها مصالح كبيرة في مستقبل العراق أيضا.

«تماما مثل سلفه، سيكون لدى رئيس الوزراء الجديد قدرة ضئيلة على كبح جماح ما يسمى بفصائل المقاومة في حال استئناف الحرب مع إيران، نظرا لعدم وجود حل عسكري قابل للتطبيق لتفكيك هذه الجماعات»، هذا ما قاله علي المولوي، مدير مجموعة هورايزون الاستشارية، لمجلة نيوزويك .

وقال مولوي: «الفرق الرئيسي هذه المرة هو أن رئيس الوزراء زيدي حظي بتأييد علني من الرئيس ترامب بعد

> الحرب عادة ما تعزز هذه التحالفات

أن زكّاه توم بـاراك، مما يعني أن الصورة العامة لكلا الجانبين ستكون ضارة بشكل خاص إذا تم استخدام الأراضي العراقية مرة أخرى كساحة معركة».

وخلص إلى القول: «كل ما يمكن أن يفعله زيدي بشكل واقعي هو أن يأمل في أن يشمل أي اتفاق مستقبلي بين الولايات المتحدة وإيران بشأن وقف الأعمال العدائية الأراضي العراقية بشكل صريح».

وقال مولوي إن مثل هذا الاتفاق «سيخلق مساحة سياسية لبغداد لاتباع مسار تدريجي نحو وضع جميع الأسلحة تحت سيطرة الدولة».

جادل لهيب هيجل، كبير المحللين لشؤون العراق في مجموعة الأزمات الدولية، بأن «مهمة الزيدي في كبح جماح الجماعات المدعومة من إيران ستكون أصعب مما كانت عليه بالنسبة للسوداني لأن الضغط الأمريكي يتزايد، في حين أن هذه الجماعات تزداد جرأة بعد الحرب».

قال هيجل لمجلة نيوزويك : «أفضل ما يمكنه فعله هو السعي للحصول على دعم واسع النطاق بين الأحزاب الشيعية لنزع سلاح الجماعات التي تعمل خارج نطاق قيادة الدولة ودمجها . قد ينخرط البعض في هذه العملية إذا كان بقاؤهم السياسي مضمونا. أما الآخرون فسيرفضون، وفي هذه الحالة، قد يصبح الصدام أمرا لا مفر منه».

وقـال: «سيسعى أي رئيس وزراء إلى تجنب هذه النتيجة. ولكن إذا تصاعدت الأعمال العدائية مرة أخرى، فلن تتردد الولايات المتحدة في استهداف هذه الجماعات».

تتزايد المخاوف من تصعيد محتمل للأزمة مع استمرار تعثر المفاوضات. وقد أعلن ترامب قراره بالتغيب عن حفل زفاف ابنه، دونالد جونيور، في نهاية هذا الأسبوع، عازيا ذلك إلى «ظروف تتعلق بالحكومة» و«حبه للولايات المتحدة الأمريكية».

إذا استأنفت الولايات المتحدة ضرباتها واسعة النطاق ضد إيران، فإن الأزمة ستزداد خطورة بالنسبة للعراق. ومن المرجح أن تُعمّق شبكة إيران من حلفاء الميليشيات العراقية، التي تُعدّ أحد أهم مكونات محور المقاومة، تدخلها، لا سيما بعد أن قطعت إيران، بعد سقوط الرئيس السوري بشار الأسد، الروابط الجغرافية مع حزب الله.

قال معموري: «يكمن الخطر الأكبر في أنه إذا ما اشتعل الصراع مجددا على الحدود العراقية، فلن تبقى الجماعات الموالية لإيران في العراق مكتوفة الأيدي. فالعلاقات الإيرانية مع الميليشيات والفصائل السياسية العراقية عميقة وتاريخية ومؤسسية. ولا يمكن قطع هذه الروابط بسرعة، لا سيما في زمن الحرب. بل إن الحرب عادة ما تُعزز هذه التحالفات، لأن الجماعات التي تعتبر نفسها جزءا من نفس المعسكر الاستراتيجي تميل إلى توحيد صفوفها تحت الضغط».

وأضاف: «يشكل هذا تهديدا خطيرا لاستقرار العراق. فالولايات المتحدة وإسرائيل تنظران إلى هذه الميليشيات كجزء من «محور المقاومة»، وبالتالي كأهداف مشروعة. أما إيران فتعتبرها خط دفاع أمامي. في المقابل، يفتقر العراق إلى القوة المؤسسية اللازمة للسيطرة عليها أو كبح جماحها بشكل كامل. وهذا يعني أن العراق قد يتحول بسهولة إلى ساحة معركة مباشرة مرة أخرى، حتى وإن لم ترغب بغداد في ذلك.»

* كاتب أول في قسم السياسة الخارجية ونائب رئيس تحرير قسم الأمن القومي والسياسة الخارجية

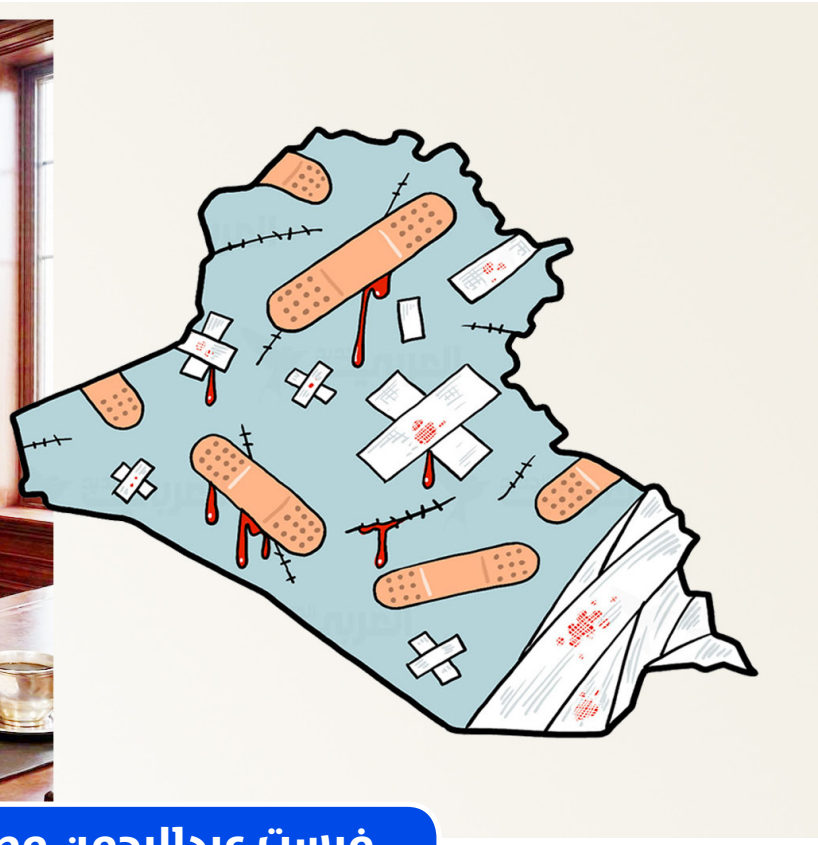

فرست عبدالرحمن مصطفى:

العراق... وطنٌ أكلته السلطة وأحرقته العروبة والطوائف

منذ أن دوّى صوت ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ والعراق يدخل من بابٍ إلى آخر من أبواب الانقلابات والدم. لم تُبنَ الدولة على فكرة الوطن بقدر ما بُنيت على فكرة الغلبة، غلبة العسكر على المدنيين وغلبة الحزب على الدولة وغلبة الطائفة والعروبة على الإنسان العراقي. وكلما تغيّر الحاكم بقيت العقلية ذاتها، عقلية الخوف من الشراكة والخشية من التعدد والإيمان بأن العراق لا يُحكم إلا بقبضةٍ تُقصي الآخرين.

كان العراق بعد سقوط الملكية يقف على حافة فرصة تاريخية، بلدٌ غني ومتعدد القوميات والطوائف، قادرٌ على أن يكون نموذجاً للشرق كله. لكن السلطة منذ أيام عبد الكريم قاسم وحتى الحكومات المتعاقبة، لم تستطع أن تفهم أن الوطن لا يُدار بالشعارات الثورية وحدها. فبدل أن تتحول ثورة تموز إلى مشروع دولة، تحولت إلى بداية سلسلة طويلة من الصراعات على السلطة. سرعان ما دخل القوميون والشيوعيون في نزاعٍ دموي ثم بدأت الانقلابات تلتهم بعضها بعضاً وكأن العراق خُلق ليكون وطناً مؤقتاً للحكام لا وطناً دائماً لشعبه.

وفي قلب هذه الفوضى كانت القضية الكوردية جرحاً مفتوحاً لا يريد أحد معالجته بصدق. كل الحكومات العراقية تقريباً نظرت إلى الكورد بعين الشك لا بعين الشراكة. فمنذ ثورة أيلول مروراً باتفاقية الجزائر ١٩٧٥ ثم حملات الأنفال والقصف الكيميائي على حلبجة، كان الحل العسكري هو اللغة المفضلة لدى السلطة المركزية.

لم يفهم كثير من الحكام أن إنكار حقوق القوميات لا يصنع وطناً موحداً بل يصنع كراهيةً مؤجلة تنفجر مع الزمن.

ثم جاء حزب البعث ليحوّل العراق إلى جمهورية خوف. دولةٌ كاملة كانت تتحرك بإشارة رجلٍ واحد، بينما الحاشية تصنع حوله جداراً من الوهم فلا يسمع إلا التصفيق، ولا يرى إلا صورته في المرايا. وفي ظل تلك السلطة تحولت الحرب إلى قدر العراقيين، حربٌ مع إيران استنزفت الأرواح والثروات ثم غزو الكويت الذي فتح أبواب الحصار والجوع والعزلة. كانت البلاد تتآكل ببطء بينما الخطابات الرسمية تتحدث عن النصر والصمود. وهكذا يصبح خراب الوطن مجرد تفصيل صغير أمام بقاء الحاكم.

وحين سقط النظام عام ٢٠٠٣ ظن العراقيون أن أبـواب الخلاص قد فُتحت. لكن ما حدث كان انتقالاً من دكتاتورية الـفـرد إلـى دكتاتورية الأحزاب والطوائف. صار العراق يُقسّم بالمحاصصة لا بالكفاءة. وأصبحت الوزارات غنائم سياسية بينما المواطن يبحث عن الكهرباء والماء والأمان. لم يعد السؤال من يبني الدولة؟ بل من يسيطر على الدولة؟ وهكذا وُلدت طبقة سياسية تتقاسم النفوذ باسم الطائفة والعروبة لكنها تتفق جميعاً على اقتسام الخراب.

الأخطر من كل ذلك أن الصراع لم يعد بين السلطة والشعب فقط بل بين أبناء الشعب أنفسهم. فالحروب الطائفية التي انفجرت بعد ٢٠٠٦ كشفت حجم الكارثة التي تراكمت لعقود. صار العراقي يُقتل على الاسم والهوية والمذهب، وتحولت المدن إلى خرائط خوف. وعندما ظهر تنظيم داعش لم يكن مجرد حادثٍ عابر بل نتيجة طبيعية لدولةٍ فشلت في بناء العدالة والثقة الوطنية. وحين تنهار فكرة الوطن تنمو الوحوش في الفراغ.

إن مأساة العراق لم تكن في نقص الثروات ولا في ضعف التاريخ بل في فشل النخب السياسية في فهم معنى الدولة. فكل سلطة جاءت وهي تحمل مشروع الهيمنة لا مشروع الوطن. وكل قائد أحاط نفسه بحاشيةٍ تزين له الأخطاء حتى أصبح الحاكم بعيداً عن أنين الشارع لا يسمع سوى أصوات المنتفعين. وعندما يُعزل القائد عن الحقيقة تبدأ الدولة بالسقوط حتى لو بقيت القصور مضاءة.

واليوم بعد أكثر من ستة عقود من الدم والانقلابات والـحـروب والطائفية يقف العراقي حائراً أمام وطـنٍ مـتـعـب. وطـنٌ يملك النفط لكنه يفتقد الاستقرار يملك التاريخ لكنه يفتقد المستقبل. ومـا دام الحكم قائماً على الأحـزاب الطائفية والقومية الضيقة فإن العراقيين لن ينتظروا إلا مزيداً من إعادة إنتاج الأزمات نفسها، بأسماءٍ جديدة ووجوهٍ مختلفة.

> **في قلب هذه الفوضى كانت القضية الكوردية جرحا مفتوحا**

ولهذا فإن الأزمة العراقية اليوم أعمق من أن تُحلّ بخطابٍ فردي أو بشخصيةٍ سياسية مهما بلغت قوتها. فلا الزيدي قادرٌ وحده على إخراج العراق من هذا الركام ولا العروبة السياسية التي حكمت العراق لعقود استطاعت أن تبني دولةً تتسع للجميع. لأن المشكلة لم تكن يوماً في اسم الحاكم فقط بل في العقلية التي أدارت الوطن بمنطق الهيمنة لا بمنطق الشراكة، وبفكرة السلطة لا بفكرة الدولة. والعراق لا يحتاج حاكماً أقوى بل يحتاج فكرة وطنٍ أقوى من الجميع.

مظلوم عبدي :

مسار الاندماج وانعكاساته الإقليمية على سوريا وتركيا واستقرار المنطقة

نحو تسوية سورية جديدة

بعد أربعة أشهر على توقيع اتفاقية الاندماج ووقف إطلاق النار المعدّلة بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية، بوساطة أمريكية، لا تزال الأسئلة الكبرى معلّقة حول مستقبل «قسد»، ومصير الإدارة الذاتية، وحدود الاندماج في مؤسسات الدولة السورية، ومكانة الحقوق الكردية في سوريا الجديدة.

في هذا الحوار المطوّل، الذي أجراه موقع «المونيتور» مع القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، عن مسار التفاوض مع دمشق، وما تحقق حتى الآن في ملفات الجيش والأمن والتعليم والإدارة والموارد، كما يقرّ بوقوع أخطاء في إدارة المفاوضات، ويكشف عبدي، في المقابلة، تفاصيل عن الألوية التي يجري دمجها ضمن الجيش السوري، كما يتطرق الحوار إلى مستقبل روجآفا وصولا إلى احتمال زيارة عبدي إلى أنقرة، وإمكانية لقائه الزعيم الكردي عبد الله أوجلان.

فيما يأتي نص الحوار:

***المونيتور: لقد مرت أربعة أشهر منذ أن وقّعت اتفاقية التكامل ووقف إطلاق النار المعدّلة في ٢٩ يناير مع الرئيس أحمد الشرع في دمشق. لقد تقلصت «روج آفا» بشكل كبير. انسحبت القوات الأمريكية من المنطقة ومحادثات التكامل مع الحكومة المركزية مستمرة. ماذا كنت تفعل — بصفتك القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية — خلال هذا الوقت؟ ما هو تركيزك الأساسي؟ الكثير من الناس يودون معرفة ذلك.**

-مظلوم عبدي: تركيزنا الأساسي ينصب على التنفيذ السليم لاتفاقية التكامل مع دمشق. وفي هذا السياق، يجري دمج قواتنا العسكرية ضمن الجيش السوري، وكذلك المؤسسات المرتبطة بإدارتنا الذاتية. نريد أن تُنفذ هذه العملية بعدل وإنصاف. والجانب الرئيسي لعملنا طوال هذه العملية هو ضمان احترام وخصوصية منطقتنا الكردية والحفاظ عليها.

***المونيتور: هل يمكنك التفضل بتزويدنا ببعض التفاصيل الإضافية؟**

مظلوم -مظلوم عبدي: إنه جهد ثقيل للغاية. لدينا مجموعات مختلفة من الزملاء يتعاملون مع ملفات فردية. على سبيل المثال، الفريق الذي يتعامل مع التكامل العسكري، وسيبان حمو [نائب وزير الدفاع السوري للمنطقة الشرقية] هو أحدهم. ثم لدينا زملاء يتعاملون مع تكامل الأذرع الأخرى للإدارة الذاتية. خذ «الأسايش» على سبيل المثال؛ تم الاتفاق مع دمشق على أن تظل الأسايش سليمة في المناطق ذات الأغلبية الكردية. سيحتفظ جميع مسؤولي وموظفي الأسايش بمناصبهم وسيتم دمجهم مع الدولة السورية ويكونون جزءا منها. نحن نتحدث عن حوالي ١٥،٠٠٠ رجل وامرأة.

في الواقع، هناك مبدآن أساسيان اتفقنا عليهما. لن يتم فصل أو «استبعاد» أي من موظفي الإدارة الذاتية. سيبقون في وظائفهم ويتلقون رواتبهم من الوزارات الحكومية ذات الصلة. نحن نتحدث عن حوالي ٥٠،٠٠٠ شخص.

المبدأ الثاني هو أنه في المناطق ذات الأغلبية الكردية، يجب أن يقود الحكم المحلي سكان محليون، وفي المناطق المختلطة عرقيا يجب تقاسم الحكم على أساس التوافق. وأقصد بالمناطق المختلطة أماكن مثل مدينة الحسكة، حيث يوجد عرب وكرد ومسيحيون وغيرهم. وفي كوباني، هناك بلدتان ذات أغلبية عربية — صرين وشيوخ. ثم هناك رأس العين (سري كانيه). يحتاج العرب في هذه المناطق إلى تولي أدوار قيادية بناء على الإرادة الشعبية. وضع عفرين حساس بعض الشيء لأن الدولة التركية لا تزال موجودة هناك. ومع ذلك، فهي كردية بلا منازع، وكذلك منطقة الشهباء حول عفرين. وحي الشيخ مقصود في حلب ذو أغلبية كردية.

***المونيتور: عُرضت عليك عدة مناصب من قبل الحكومة السورية لكنك لم تقبل أيّا منها. لماذا؟**

-مظلوم عبدي: أخبرتك، تركيزنا الأساسي هو إنجاز عمل التكامل هذا. والسبب الثاني هو أن أولويتنا الأخرى هي ترسيخ الوحدة الكردية.

***المونيتور: هل تقصد مع المجلس الوطني الكردي؟**

-مظلوم عبدي: معهم ومع أحزاب أخرى.

***المونيتور: أفهم أنك اقترحت أن يحصل المجلس الوطني الكردي على اثنين من المقاعد الأربعة المخصصة للكرد الذين سيترشحون للبرلمان عن الحسكة في الانتخابات الوطنية. وقد قبل المجلس.**

-مظلوم عبدي: نحن نعمل على تحقيق التوافق بشأن هذا الأمر.

***المونيتور: هل صحيح أنك بصدد تأسيس حزب سياسي جديد؟**

-مظلوم عبدي: لا. هذا مطلب يأتي من الناس. نحن نقيمه لهذا السبب بالذات. لكن بصراحة، ليس على رأس قائمة أولوياتنا الآن.

***المونيتور: دعنا نعود إلى التكامل. الحكومة لا تقبل مطالب بأن تكون وحدات حماية المرأة (YPJ) جزءا من عملية الاندماج. وقد زُعم مرارا وتكرارا أن الحكومة قبلت شهادات الإعدادية والثانوية الصادرة عن الإدارة الذاتية، ومع ذلك لم يتحرك شيء. ما هي الخطوات الملموسة التي اتخذتها دمشق في هذه الأشهر الأربعة؟**

-مظلوم عبدي: تكامل القوات العسكرية يتقدم كما هو مخطط له. كنا قد اتفقنا على إنشاء أربعة ألوية عسكرية تتكون من قوات سوريا الديمقراطية ويقودها قادة من قوات سوريا الديمقراطية. وقد اكتمل تشكيل هذه الألوية والاعتراف الرسمي بها إلى حد كبير.

لديهم تسميات جديدة كجزء من الجيش السوري، لكن يتم تزويدهم حصريا بمقاتلين من قوات سوريا الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، اللواء الذي شُكل لكوباني منتشر في كوباني وهو جزء من فرقة مقرها حلب. وهناك ثلاثة ألوية أخرى مماثلة في منطقة الجزيرة. واحد مقره في ديريك، وآخر في الحسكة، والرابع في القامشلي. جيا كوباني هو المسؤول عن جميع الألوية في الجزيرة.

اللواء في ديريك يقوده ساسون ديريك، واللواء في القامشلي يقوده لقمان خليل. لواء الحسكة بقيادة سردار عفرين، وأخيرا اللواء الذي شُكل لكوباني يقوده محمود كوباني.

***المونيتور: هل لا تزال قوات سوريا الديمقراطية موجودة؟**

-مظلوم عبدي: حتى تكتمل عملية التكامل، ستظل قوات سوريا الديمقراطية موجودة. لم يتم حل قوات سوريا الديمقراطية.

***المونيتور: وبمجرد اكتمالها سيتم حلها؟**

-مظلوم عبدي: نعم.

***المونيتور: ما هو لقبك (منصبك) حينها؟**

-مظلوم عبدي: هذا سؤال جيد [يضحك]. سأبقى بين أبناء شعبنا. سنركز على تنظيم شعبنا، وبطبيعة الحال ستتشكل منظمات جديدة.

***المونيتور: ماذا عن التعليم؟ لماذا تماطل دمشق؟**

-مظلوم عبدي: لقد تأخر التنفيذ، هذا صحيح. ومع ذلك، توصلنا الآن إلى اتفاق نهائي سيدخل حيز التنفيذ في الأيام القليلة القادمة. بموجب شروطه، فإن أطفالنا الذين يتخرجون من المرحلتين الإعدادية والثانوية في هذا العام الدراسي والعام القادم والذين درسوا وفق مناهج الإدارة الذاتية، سيحصلون على شهاداتهم من الدولة السورية. وجميع شهادات الإعدادية والثانوية الصادرة عن الإدارة الذاتية منذ البداية سيتم الاعتراف بها رسميا من قبل الدولة السورية.

***المونيتور: ماذا يحدث بعد العام الدراسي القادم؟ هل ستعود المدارس في منطقتكم إلى المناهج الوطنية للحكومة؟**

-مظلوم عبدي: يتم تشكيل لجنة مشتركة تضم مسؤولين من جانبنا ومن دمشق لمناقشة هذه القضية. مطلبنا الأهم هو أن يكون التعليم في المناطق ذات الأغلبية الكردية باللغة الكردية. سيتم تطبيق المنهج الوطني وترجمته إلى اللغة الكردية. ومن المتوقع أن ترفع هذه اللجنة رأيها إلى الحكومة في غضون الشهرين المقبلين.

***المونيتور: هل يمكنك التفضل بإخبارنا كم عدد الأشخاص الذين رشحتهم قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية لتولي مناصب في الحكومة وتم تعيينهم حتى الآن؟**

-مظلوم عبدي: هذه نقطة أخرى ننتقد دمشق عليها. كنا قد اتفقنا بشكل مشترك على أن ينضم شعبنا إلى الحكومة والجيش. لقد اقترحنا أكثر من ٢٠ اسما لمناصب مختلفة في الوزارات والمديريات، ومعظمهم موظفون سابقون في الإدارة الذاتية. لم نتلقَّ ردا حتى الآن.

***المونيتور: الرئيس الشرع قام للتو بتعديل وزاري. هل كنت تتوقع أن يحصل بعض رجالك على مناصب؟**

-مظلوم عبدي: لقد أرسلنا بعض الأسماء لتلك المناصب. يجب أن تكون دمشق أكثر شمولا لمكونات البلاد المتنوعة، وليس فقط للكرد.

***المونيتور: كيف يعمل وضع الميزانية؟ هل تقدم دمشق أي تمويل للإدارة الذاتية؟**

-مظلوم عبدي: القوات العسكرية التي تم دمجها مع الجيش السوري تتقاضى رواتبها من الحكومة. هناك ٣٠٠٠ عنصر في كل لواء. نحن نعمل على دمج جميع قوات سوريا الديمقراطية في الجيش السوري، وهذا موضوع قيد النقاش حاليا. في الوقت الحالي، تدفع الإدارة الذاتية رواتبهم [القوات غير المدمجة].

***المونيتور: كيف تولد الإدارة الذاتية الإيرادات؟ لا بد أن فقدان حقول النفط في دير الزور قد قلل من دخلكم.**

-مظلوم عبدي: حتى تكتمل عملية التكامل، ستظل بعض مصادر الإيرادات القديمة متاحة. نحن نجمع إيرادات الحدود والضرائب وبعض عائدات النفط.

***المونيتور: من يسيطر على حقول الرميلان وحقول النفط الأخرى في أراضيكم الآن؟**

-مظلوم عبدي: بموجب شروط الاتفاقية، أنشأت الدولة وجودا لها في الحقول. وشركتنا «شركة الجزيرة» التي كانت تدير تلك الحقول لا تزال موجودة. المفاوضات مستمرة للتوصل إلى اتفاق نهائي بشأن تقاسم الإنتاج. الحقول ملك للدولة السورية.

***المونيتور: كم عدد المسؤولين الحكوميين المتواجدين حاليا في المناطق الخاضعة لسيطرتكم؟**

-مظلوم عبدي: ليس لدي أرقام دقيقة، لكن لنقل العشرات من المسؤولين. لا نزال في البداية. أما بالنسبة لقوات الأمن، فهناك العدد المنصوص عليه في اتفاقية ٢٩ يناير. لم نواجه أي مشاكل معهم. أود أن أقول إنه في هذه المرحلة سيكون من الخطأ التمييز بين قواتنا وقوات الجيش السوري لأنهم جزء من الجيش نفسه الآن.

***المونيتور: التصور العام هو أنك والرئيس الشرع لم يحب أحدكما الآخر كثيرا في البداية، لكنكما تتفقان جيدا الآن.**

-مظلوم عبدي: كلانا يريد الشيء نفسه: أن تنجح عملية الاندماج.

***المونيتور: هل تعتقد أن حقيقة أنكما تنتميان لخلفيات عسكرية تساعدكما على فهم بعضكما البعض بشكل أفضل؟**

-مظلوم عبدي: نعم، هذا عامل مؤثر.

***المونيتور: هل سيزور منطقتكم؟ هل دعوته؟**

-مظلوم عبدي: كنا قد دعوناه العام الماضي. وسنجدد دعوتنا بمجرد اختتام عملية التكامل.

***المونيتور: متى سيكون ذلك؟**

-مظلوم عبدي: يعتمد ذلك على مدى سرعة تحرك الأطراف، وعلى مدى التزامهم بالتنفيذ الكامل بموجب الشروط التي تم الاتفاق عليها. نحن ملتزمون تماما.

***المونيتور: قضية المقاتلات — كيف سيتم حلها؟ يبدو الأمر صعبا للغاية بالنظر إلى أن العديد من قوات الجيش السوري الجديد لديها خلفيات جهادية وربما سيشعرون بالفزع من وجود نسويات راديكاليات في صفوفهم.**

-مظلوم عبدي: دمشق تقول إنه لا توجد نصوص قانونية تسمح للمرأة بالقيام بمهام قتالية نشطة أو مناصب أخرى في الجيش، وإنه يجب دمجهن في وزارة الداخلية كجزء من قوى الأمن الداخلي. الحقيقة هي أن نساءنا شجاعات وذكيات وكفؤات تماما مثل أي مقاتل أو قائد ذكر، إن لم يكن أكثر. المفاوضات جارية، ولكن يبدو أنه في ظل الظروف الحالية ستصبح مقاتلاتنا جزءا من قوى الأمن الداخلي.

***المونيتور: ننتقل إلى موضوع شائك آخر: عمليات تبادل الأسرى الجارية مع دمشق. كم عدد مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية وغيرهم من أبناء منطقتكم المحتجزين لدى الحكومة؟**

-مظلوم عبدي: أمهاتنا مستاءات للغاية من هذا الوضع، ومعهن حق. كان ينبغي أن يبدأ تبادل الأسرى في وقت أبكر بكثير. لقد أطلقت الحكومة سراح حوالي ٩٠٠ شخص إجمالا حتى الآن، ونحن أطلقنا سراح أكثر من ٥٠٠. هناك حوالي ٥٠٠ شخص تحتجزهم الحكومة في الوقت الحالي، مقسمين بالتساوي بين مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية والمدنيين الكرد. نأمل في حل هذه المسألة في أسرع وقت ممكن.

***المونيتور: يُقال إن بعض مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية هم من العلويين الذين انضموا إلى قواتكم.**

-مظلوم عبدي: هناك بضع مئات منهم. نحن لا نفرق بين من هو كردي ومن هو علوي.

هذه قضية إنسانية. لجأ الكثير من هؤلاء الأشخاص إلى منطقتنا في أعقاب أعمال العنف الجماعية التي ارتكبت ضد السكان العلويين في المناطق الساحلية في مارس من العام الماضي. كانوا يفرون بحياتهم، وبعضهم تولى وظائف

في الإدارة وفي قوات سوريا الديمقراطية لتأمين لقمة العيش، وهم مرحب بهم للبقاء. الحكومة تتفهم ذلك. نحن نعمل على تأمين حريتهم كمقاتلين في قوات سوريا الديمقراطية، وليس على أساس عرقهم أو عقيدتهم. نحن جميعا متساوون: عرب وكرد وعلويون ودروز ومسيحيون. ستجد أشخاصا من كل هذه الخلفيات في قوات سوريا الديمقراطية. هذه مسألة مبدأ بالنسبة لنا وكانت دائما كذلك.

***المونيتور: ما هي الحصيلة الرسمية للوفيات من صراع يناير؟ هناك شائعات بأن هناك مقاتلين من قوات سوريا الديمقراطية لا يزالون في عداد المفقودين وهذا يسبب غضبا بين الجمهور.**

-مظلوم عبدي: لقد قمنا بإعادة رفات جميع أبطالنا الذين سقطوا. العدد الإجمالي هو ٢٦٠. ونحن نواصل العمل على هذا الملف لضمان عدم بقاء أي شخص مجهول المصير. لقد شكلنا فريق عمل مع دمشق لهذا الغرض. هناك بعض الأسماء في ملفاتنا تعود إلى اشتباكات سبقت يناير، ونحن نحقق في أماكن وجودهم. نحن مصممون على ألا نترك حجرا دون قلبه حتى تحصل جميع العائلات على إجابة كاملة بخصوص أحبائهم.

***المونيتور: هناك مزاعم بأن أحد أسباب فقدان قوات سوريا الديمقراطية للكثير من الأراضي بهذه السرعة هو أن القادة تخلوا عن مواقعهم.**

-مظلوم عبدي: لا، هذا غير صحيح على الإطلاق. كان هناك اتفاق وقف إطلاق نار بيننا وبين دمشق بوساطة الأمريكيين بشأن دير حافر. وبينما كنا ننسحب كما تم الاتفاق عليه بموجب وقف إطلاق النار، انتهك الجيش السوري شروطه وتحرك نحو دير حافر. أدى ذلك إلى اندلاع اشتباكات، وأمرنا قواتنا بعدم القتال. كنا ملتزمين بوقف إطلاق النار وأردنا تجنب المزيد من الخسائر في الأرواح. شعبنا لم يرد الحرب. أولا قاتلنا جماعة بربرية مثل داعش ثم تعرضنا لهجوم من قبل الجيش التركي لسنوات. الناس سئموا الحرب. كنا نتصرف لصالح شعبنا. لا مجال للحديث عن تخلي القادة عن رفاقهم. لسوء الحظ، في حالات الصراع يتم اختلاق الكثير من الأساطير، خاصة من بعيد.

***المونيتور: كنت في روج آفا في يناير خلال الاشتباكات، وكان من الواضح أن الناس لا يريدون الصراع. ومع ذلك، هناك قدر كبير من الغضب الآن يوجه ضدك وضد زملائك القادة وكذلك ضد عبد الله أوجلان وحزب العمال الكردستاني (PKK). أنتم متهمون بالتصرف بشكل مشترك بموجب أوامر من تركيا لـ«تدمير» روج آفا، وإخضاعها. ويقول آخرون إنكم كان يجب أن تنسحبوا من الرقة ودير الزور قبل ذلك بكثير وبشروط أفضل، وما إلى ذلك. باختصار، الكثير من الانتقادات. هل أي منها مبرر؟**

-مظلوم عبدي: لا، ليس مبررا. الدولة التركية حاربتنا دون استفزاز لسنوات. أما بالنسبة للرقة ودير الزور... في البداية لم نكن مهتمين حقا بالذهاب إلى ذلك الحد. لكن الكثير من الهجمات ضدنا كانت تأتي من الرقة ومنبج ودير الزور. ومن أجل حماية مناطقنا الأساسية، أصبح من الضروري ملاحقة العدو في معاقله. كان هذا ضرورة عسكرية. علاوة على ذلك، كانت هناك مناشدات من الناس الذين يعيشون تحت ظل داعش في تلك المناطق لنأتي ونحررهم. لقد حررنا كل تلك المناطق بمساعدة السكان المحليين هناك. قاتلنا جنبا إلى جنب ومتنا في المعركة معا. وكان التحالف الذي تقوده

الولايات المتحدة يدعمنا بوضوح من الجو. عندما تحررت الرقة أخيرا، كانت ركاما. لقد رأيت ذلك بنفسك. لقد أعدنا الرقة إلى الحياة بوسائل محدودة للغاية وبينما كنا نواجه هجمات من تركيا في الوقت نفسه. معظم تمويل التحالف ذهب إلى الرقة ودير الزور. إذا كان الناس غير سعداء، فلماذا لم يغادروا الرقة وينتقلوا إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الأسد حتى بعد سقوط الأسد؟ العكس هو ما كان يحدث؛ كان العرب من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة يأتون إلينا. لذا من المدهش أن نجد أنفسنا متهمين بفعل «لا شيء». هذا لا يعني أنه لم تُرتكب أخطاء، أو لم تُنفذ سياسات خاطئة. لكن لا شيء أسود وأبيض كما يتم تصويره.

***المونيتور: وماذا عن صور الناس الذين يحتفلون بانسحابكم؟ وعن الأطفال الذين كانوا محتجزين في السجون؟**

-مظلوم عبدي: كانت تلك حالات معزولة. كما قلت، ارتكبت بعض الأخطاء.

***المونيتور: ولكن ماذا عن فشلكم في التفاوض على صفقة أفضل في وقت سابق بدلا من انتظار الحكومة لاستعادة الرقة ودير الزور بالقوة؟**

-مظلوم عبدي: هناك جزء من الحقيقة في هذا الانتقاد. اتفاق ١٠ مارس الموقع في عام ٢٠٢٥ مع دمشق كان يتوقع إعادة دمج تلك المناطق. أردنا اتفاقا نهائيا يضمن حقوق السكان المحليين بما يتماشى مع سوريا ديمقراطية يتم فيها الاعتراف بجميع المكونات وتمثيلها بشكل عادل قبل سحب قواتنا من هناك. كنا نتصور الشمال والشمال الشرقي كإقليم وليس كأرض يتم التنازل عنها تدريجيا. لماذا نهتم فقط بحقوق الشعب الكردي مع استبعاد جميع الأشخاص الذين عملنا معهم وقاتلنا معهم؟ كنا مدينين لهم بأكثر من ذلك. لقد عملنا بجد من أجل هذا، لكن لسوء الحظ لم ننجح.

***المونيتور: لماذا لا؟**

-مظلوم عبدي: أود أن أقول إن الطرفين كانا مسؤولين عن هذه النتيجة. واصلت الحكومة المماطلة وعدم الرد على أي من مقترحاتنا. وكان خطؤنا هو عدم السعي للتوصل إلى حل وسط. لم نظهر مرونة كافية. كان بإمكاننا بدء التكامل مع المناطق ذات الأغلبية العربية مثل الرقة ودير الزور. بدلا من ذلك، طالبنا بمعاملة كامل المنطقة الخاضعة لسيطرتنا ككل واحد، للأسباب التي وصفتها بالفعل.

***المونيتور: في غضون ذلك، كان الأمريكيون قد مالوا نحو دمشق. لم يقفوا وراءكم.**

-مظلوم عبدي: هذا صحيح أيضا. سياسة الأمريكيين فضلت الحكومة المركزية.

***المونيتور: ألم يكن ذلك صدمة بالنسبة لك؟**

-مظلوم عبدي: لم نكن نتوقع ذلك. عندما بدأت هذه الحرب، كان بإمكان الأمريكيين استخدام ثقلهم لإيقافها قبل تقدم قوات الحكومة المركزية إلى هذا الحد. كان بإمكانهم المساعدة في التوسط في اتفاق قبل أن يتدهور الوضع بهذا السوء. لقد تحركوا بعد فوات الأوان وفقط عندما أصبحت القوات الحكومية على مقربة من المناطق ذات الأغلبية الكردية. ما فعلوه بعد ذلك لإنهاء الحرب، كان بإمكانهم فعله في وقت أبكر. أنا طبعا أنتقد سياسة الإدارة. القادة والقوات الأمريكية الذين خدموا معنا هنا في روج آفا كانوا دائما داعمين لنا للغاية، ولا ينبغي أن نلومهم. كانوا

يتبعون الأوامر. وبطبيعة الحال نحن نفتقد صحبتهم. لقد كونّا الكثير من الأصدقاء الأعزاء والمخلصين، ولا نزال على اتصال بهم. وبالطبع استفدنا من معرفتهم وخبرتهم كما استفادوا من خبرتنا. إنها بيئة جديدة بدون الوجود العسكري الأمريكي هنا، ونحن نتكيف مع هذه البيئة الجديدة.

***المونيتور: هل لا تزال على اتصال بالمبعوث الأمريكي لسوريا، توم باراك؟**

-مظلوم عبدي: نعم، تحدثنا قبل حوالي أسبوعين عبر الهاتف. لا يزال هو وفريقه منخرطين في متابعة وتنفيذ اتفاقية التكامل.

***المونيتور: منذ فترة، يطلق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بعض التعليقات المهينة بحق الكرد، مدعيا أنهم احتفظوا بأسلحة مخصصة للمتظاهرين الإيرانيين لأنفسهم. كيف يجعلك ذلك تشعر، كقائد كردي عمل عن كثب مع الولايات المتحدة؟**

-مظلوم عبدي: لا يسعني إلا أن أتخيل أنه قد تم تضليله. كانت هناك بعض التعليقات التي أدلى بها حول قواتنا أيضا ملمحا إلى أننا كنا مرتزقة من نوع ما. نحن لم نأخذ أموالا من أحد أبدا. الأموال التي استخدمت في القتال ضد داعش خصصها البنتاغون لهذا الغرض، وقد قدنا تلك الحرب معا، ليس فقط لحماية أنفسنا ولكن لحماية العالم من هذه الآفة. تلك الأموال كانت تحت سيطرتهم.

***المونيتور: هل تواصلون تلقي التمويل من البنتاغون؟**

-مظلوم عبدي: هناك نقاش حول تقديم تمويل لـ«القوات المدمجة مع الجيش السوري» بدلا من قوات سوريا الديمقراطية. لم يتم الانتهاء من شيء. الأمر قيد المناقشة.

***المونيتور: إذا كان لديك أي نصيحة للكرد الإيرانيين، فماذا ستكون؟ هل يجب أن يثقوا بالأمريكيين؟**

-مظلوم عبدي: كرد «روجهلات» [كردستان إيران] لديهم مطالب مشروعة. لديهم كل الحق في السعي وراء حقوقهم. سواء كان ذلك من خلال الحوار أو المقاومة المسلحة، فهذا خيار سيحتاجون هم لاتخاذه. سنحترم قرارهم في كلتا الحالتين. لكن الأمريكيين لم يقدموا الضمانات اللازمة لهم للانخراط في حملة مسلحة لتغيير النظام الإيراني.

***المونيتور: بالانتقال إلى تركيا؛ من الواضح أن عملية السلام في تركيا متشابكة مع مفاوضاتكم مع دمشق. لقد كنتم تجرون محادثات غير رسمية مع مسؤولين أتراك بأنفسكم، بما في ذلك في نصيبين. هل اتصالاتكم مع المسؤولين الأتراك مستمرة؟ أُفيد بأنك التقيت بالسفير التركي في دمشق، نوح يلماز، قبل أسبوعين؟**

-مظلوم عبدي: التقارير في الصحافة لم تكن دقيقة. لكن اتصالاتنا مع المسؤولين الأتراك مستمرة. لن أدخل في التفاصيل. ومع ذلك، نعتقد أنه سيكون من المثمر أكثر أن تكون الحكومة السورية جزءا من أي نقاش نجريه مع تركيا. هذا هو موقفنا.

***المونيتور: هل حققتم أي تقدم فيما يتعلق بإعادة فتح معبر نصيبين-القامشلي الحدودي؟**

-مظلوم عبدي: كنا قد اتفقنا مع الحكومة المركزية خلال محادثاتي في دمشق قبل أسبوعين على إعادة فتح الحدود. حتى إنه تم تحديد موعد. ولكن بسبب الحوادث المتعلقة باللافتة فوق مبنى المحكمة في الحسكة، اضطررنا لتأجيل الافتتاح. لكننا نزعنا فتيل هذه الأزمة، ويجب أن يتم الافتتاح قريبا.

***المونيتور: هل تركيا موافقة على هذا؟ نحن نعلم أن تركيا أعربت عن مخاوفها بشأن وجود أسلحة ثقيلة على طول حدودكم المشتركة.**

-مظلوم عبدي: ليس لدى تركيا ما يدعو للقلق. لقد أوضحنا دائما أننا نريد علاقات حسن جوار سلمية. فضلا عن ذلك، نحن الآن جزء من الجيش السوري.

***المونيتور: في مقابلة حديثة، عندما سُئلت عما إذا كنت ستفكر في السفر إلى أنقرة، أجبت: «لماذا لا؟». هل تلقيت دعوة من الحكومة التركية؟**

-مظلوم عبدي: يمكننا القول إن مثل هذه الخطط قيد التحضير حاليا.

***المونيتور: إذا تأكدت رحلتك إلى تركيا، فهل قد يشمل ذلك اجتماعا مع عبد الله أوجلان؟**

-مظلوم عبدي: نعم، قد يشمل ذلك.

***المونيتور: متى كانت آخر مرة تحدثت فيها إلى أوجلان؟**

-مظلوم عبدي: لم أتحدث معه عبر الهاتف.

***المونيتور: ألم تكن هناك مراسلات معه على الإطلاق؟ أُفيد على نطاق واسع أنه أرسل لك عدة رسائل خطية.**

-مظلوم عبدي: لقد تلقينا رسائل. آخرها كانت قبل الحرب في يناير.

***المونيتور: هل يمكننا القول إن أوجلان لا يزال شخصية قيادية بالنسبة لكرد سوريا؟**

-مظلوم عبدي: هو شخصية قائد وطني، وهناك قاعدة جماهيرية كبيرة هنا في روج آفا تعتبره كذلك. لا يزال دوره مهما.

***المونيتور: في المستقبل، هل هناك خطر من التخلي عن المُثُل التي تبنتها ثورتكم جانبا لصالح الحصول على الربح والسلطة؟ الوضع في كردستان العراق مثال محزن لكيف يمكن أن تسوء الأمور. ماذا تفعلون لضمان عدم تكرار مثل هذه الأخطاء؟**

-مظلوم عبدي: تلك المخاطر كانت موجودة دائما، واحتمالات مثل هذه السيناريوهات نمت بالتأكيد. لهذا السبب أخبرتك أن أولويتنا هي إتمام صفقة التكامل بنجاح من جهة، مع تنظيم شعبنا وإعادة التفكير في مؤسساتنا واستراتيجياتنا من جهة أخرى. إن أفضل طريقة لتحصين شعبنا من الفساد والجشع هي إبقاء روحنا الثورية حية وترسيخ وحدتنا ككرد عبر الطيف السياسي. معا، تقع على عاتقنا مسؤولية إنشاء نظام شفاف وشامل بالكامل.

***المونيتور: أنت تقر بوقوع أخطاء. والاعتراف بهذا علنا أمر نادر في الشرق الأوسط. لذا، في التحليل النهائي، عندما تنظر إلى هذه السنوات الـ١٥ الماضية، ماذا ستقول عما حققه الشعب الكردي في روج آفا؟**

--مظلوم عبدي: من المهم جدا أن نتذكر من أين بدأنا. كنا على وشك أن نُباد من قبل داعش. كان شعبنا تحت الحصار من جميع الجوانب. وعلى عكس إخواننا في كردستان العراق، لم يكن لدينا مكان نتراجع إليه؛ كانت هناك تركيا من جانب وداعش من جانب آخر. دعونا نتذكر ما آلت إليه كوباني في عام ٢٠١٤؛ لقد تم تهجير غالبية السكان قسرا. لقد عدنا من حافة الإبادة. قاتلنا من أجل بقائنا، وبقينا. اليوم، وبفضل تضحيات شعبنا، من أروقة الكونجرس الأمريكي إلى أقاصي العالم، يعرف العالم عن مقاومتهم البطولية ضد واحدة من أكثر المنظمات شرا ودموية في التاريخ.

اليوم، في سوريا، حيث لم يكن الكرد يمنحون أوراق هوية رسمية ناهيك عن منحهم أي حقوق عرقية، نحن قادرون على التفاوض رسميا على تلك الحقوق مع الحكومة في دمشق، ومع الرئيس الشرع نفسه، ككرد وبالنيابة عن الكرد. صحيح أن آمال وأحلام شعبنا لم تتحقق بالطريقة التي كنا نتمناها، لكن هذا لا يعني أننا لن نواصل النضال من أجل حقوقنا، أو أن القصة تنتهي هنا، وأننا لن نفعل كل ما في وسعنا للمساعدة في بناء مستقبل ديمقراطي لسوريا. وحتى لو كان ذلك تحت القيادة العامة للجيش السوري، فإن للكرد قواتهم الخاصة التي ستدافع عنهم في أراضيهم. على مدار الخمسة عشر عاما الماضية، كان الأطفال الكرد يدرسون بلغتهم الأم، وسنضمن استمرارهم في القيام بذلك. تخيل أنه في ظل حكم الأسد، عندما كنت لا أزال صبيا صغيرا في المدرسة الإعدادية، سجنتني الحكومة بسبب حمل كتاب باللغة الكردية. سوريا اليوم لا تقارن بتلك التي كانت موجودة قبل عام ٢٠١١. روحنا لم تنكسر. صياغة التوافق سلميا، من خلال الحوار، دون المساس بكرامتنا، وبهويتنا الكردية المتميزة — هذا هو طريقنا. كرد سوريا حقيقة لا يمكن تجاهلها بعد الآن.

علي شمدين

الكرد شركاء في هذا الوطن، أم مشاركون؟

تحتدم النقاشات هذه الأيام حول آليات تنفيذ المرسوم الرئاسي رقم (١٤٣)، الصادر بتاريخ ١٩ آب ٢٠٢٥، والمتضمن النظام الانتخابي لمجلس الشعب السوري المؤقت، المؤلف من ٢١٠ أعضاء يُختارون بطريقة غير مباشرة. إذ يتولى الرئيس السوري المؤقت تسمية ثلث الأعضاء، فيما يُنتخب الثلثان الآخران بصورة غير مباشرة عبر هيئات ناخبة فرعية، بإشراف لجنة عليا للانتخابات كان الرئيس المؤقت نفسه قد قام بتشكيلها.

ولعلّ من أبرز القضايا الإشكالية التي تناولتها هذه النقاشات ــ والتي تكاد تبدو عقيمة بسبب العقلية الإقصائية التي تُدار بها آليات اختيار أعضاء مجلس الشعب السوري المؤقت ــ هي قضية تمثيل الشعب الكردي، الذي يُعدّ ثاني أكبر مكوّن قومي في البلاد، إذ تتجاوز نسبته ١٥٪ من السكان. وتبدو هذه الآليات أقرب إلى التعيينات منها إلى الانتخابات الديمقراطية التي يُفترض أن تفضي إلى اختيار ممثلين عن مكوّنات المجتمع السوري بصورة عادلة وشاملة ليكونوا شركاء حقيقيين في إدارة البلاء وليس مجرد مشاركين فقط.

بالرغم من غياب الإحصاءات الدقيقة التي من شأنها تحديد الحجم الحقيقي للوجود القومي الكردي في سوريا، وكذلك تعرّض هذا الوجود لأقسى سياسات التعريب والتغيير الديمغرافي على يد الأنظمة

> أمام هذه العقلية الإقصائية، لا بد من موقف كردي موحد

الشوفينية المتعاقبة على حكم البلاد، فإن الكرد لا يزالون يشكّلون الأغلبية في مناطقهم التاريخية، مثل الجزيرة وكوباني وعفرين، فضلاً عن وجود تجمعات كردية كبيرة في مدن ومناطق أخرى، كدمشق وحلب وحماة واللاذقية والرقة وغيرها. ومن هنا، فلا بدّ من أخذ هذا الوجود القومي بعين الاعتبار، إذ إن أيّ إقصاء أو تجاهل له سيقود هذه الانتخابات، كما غيرها من الانتخابات السابقة، إلى طريق مسدود، ولن يُفرز سوى مجلسٍ مشلول لا يمثل إلا لونًا واحدًا، ولا يعكس النسيج الوطني المتنوّع للبلاد.

وفي هذا الوقت الذي تمر فيه البلاد بمرحلة صعبة وكارثية، فإنها بأمسّ الحاجة إلى تشكيل برلمان حقيقي يمثل جميع مكونات الشعب السوري دون إقصاء، ويتولى إعادة العملية السياسية إلى مسارها الصحيح، إضافة إلى الاضطلاع بمهمة صياغة دستور عصري جديد يضع أسسًا ديمقراطية متينة لبناء سوريا الجديدة، التي تسودها العدالة والمساواة، وينتفي فيها القهر والظلم والاستبداد، ويقرّ دستورياً بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في سوريا.

ولكن المؤسف أن الآليات التي اتبعتها اللجان الانتخابية في المناطق الكردية لم تُراعِ خصوصيتها القومية، بل تجاهلت الحجم الحقيقي للشعب الكردي في سوريا، الذي يتجاوز تعداده خمسة ملايين نسمة. فقد جرى تخصيص عدد قليل من المقاعد للكرد في تلك المناطق، فضلاً عن تجاهل التجمعات الكردية الأخرى، وهو ما لا يتناسب مع وجودهم الفعلي في البلاد، ومع حجم التضحيات العظيمة التي قدموها في مواجهة الدكتاتورية والإرهاب. ومثل هذه الآليات المتوارثة من عهد البعث لن تؤدي إلاّ إلى إغلاق الأبواب أكثر أمام المشاركة الحقيقية للشعب الكردي في مجمل العملية السياسية، وإقصاء دوره المنشود في بناء سوريا الجديدة، والاكتفاء بمنحه مشاركة شكلية لا أكثر.

وأمام هذه العقلية الإقصائية، التي لا ترى الكرد شركاء في الوطن وإنما مجرد مشاركين، لا بدّ من موقف كردي موحّد يعيد إلى الحركة الكردية هيبتها السياسية واحترامها الجماهيري، اللذين تكاد تفقدهما بسبب تشتتها وانقسامها على نفسها، وتسابق بعض أطرافها على الفوز منفرداً بتلك المقاعد، رغم قلّتها، بدل العمل بشكل جماعي على تفعيل الوفد الكردي المشترك، المنبثق من كونفرانس ٢٦ نيسان ٢٠٢٥، والضغط معاً من أجل انتزاع تمثيل حقيقي يليق بحجم الشعب الكردي ودوره الوطني.

الحرب على ايران..
تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة

واشنطن وطهران :

تقدم في المحادثات
و وضع اللمسات الاخيرة على الاتفاق

***المرصد/ فريق الرصد والمتابعة**

اعلنت إيران والولايات المتحدة والوسيط بينهما باكستان يوم السبت إنه جرى إحراز تقدم في المحادثات الرامية إلى إنهاء الحرب المستمرة منذ نحو ثلاثة أشهر.

وقالت إيران إنها تركز على وضع اللمسات الأخيرة على مذكرة تفاهم بعد لقاء كبار مسؤوليها بقائد الجيش الباكستاني عاصم منير.وقال الجيش الباكستاني إن المفاوضات أسفرت عن تقدم «مشجع» نحو التوصل إلى تفاهم نهائي. وقال مصدران باكستانيان مشاركان في المفاوضات إن الاتفاق الذي يجري التفاوض عليه يُعد «شاملا إلى حد بعيد لإنهاء الحرب».

ثلاث مراحل

وأبلغت مصادر رويترز بأن الإطار المقترح سينفذ على ثلاث مراحل هي إنهاء الحرب رسميا وحل الأزمة في مضيق هرمز وإتاحة المجال لإجراء مفاوضات خلال ٣٠ يوما للتوصل إلى اتفاق أوسع قابل للتمديد.

ونقل موقع أكسيوس عن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قوله خلال مقابلة إنه سيناقش مسودة الاتفاق الأحدث بشأن إيران مع مستشاريه وربما يقرر غدا الأحد ما إذا كان سيستأنف الهجمات على إيران.

ونقل أيضا عنه قوله «إما أن نتوصل إلى اتفاق جيد، أو سأدمرهم تدميرا شاملا».

وقال أحد المصدرين الباكستانيين إنه لا يوجد ما يضمن قبول الولايات المتحدة لمذكرة التفاهم. وفي حال موافقة أمريكا وإيران، ستفضي المذكرة إلى إجراء مزيد من المحادثات بعد انتهاء عطلة عيد الأضحى يوم الجمعة.

ترامب: الاعلان عن تفاصيل الاتفاق قريباً

من جهته أعلن الرئيس الامريكي دونالد ترامب، من المكتب البيضاوي في البيت الأبيض، عن إجراء اتصال وصفه بالـ«جيد جداً» مع عدد من قادة دول المنطقة بشأن الاتفاق مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكل ما يتعلق بـ«مذكرة تفاهم تخص السلام».

وأوضح ترامب أن الاتصال شمل كلاً من «محمد بن سلمان آل سعود من السعودية، ومحمد بن زايد آل نهيان من الإمارات، وتميم بن حمد آل ثاني ورئيس الوزراء محمد بن عبد الرحمن آل ثاني والوزير علي الثوادي من قطر، والمشير سيد عاصم منير أحمد شاه من باكستان، والرئيس رجب طيب أردوغان من تركيا، والرئيس عبد الفتاح السيسي من مصر، والملك عبد الله الثاني من الأردن، والملك حمد بن عيسى آل خليفة من البحرين».

وقال الرئيس الامريكي إنه «تم التفاوض إلى حد كبير على اتفاق، بانتظار الصياغة النهائية، بين الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية ومختلف الدول الأخرى المذكورة».

وفي السّياق، أشار ترامب إلى أنه «أجرى اتصالاً منفصلاً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو»، قائلاً إنه «سار كذلك بشكل جيد جداً»، لافتاً إلى أنه «يتم حالياً مناقشة الجوانب والتفاصيل النهائية للاتفاق، وسيتم الإعلان عنها قريباً».

وأضاف ترامب أنه «بالإضافة إلى العديد من العناصر الأخرى في الاتفاق، سيتم فتح مضيق هرمز».

نيويورك تايمز عن مسؤولين إيرانيين: وافقنا على مذكرة تفاهم

١٤ بنداً و٦٠ يوماً.. إيران تكشف تفاصيل مذكرة إنهاء الحرب

من جهته كشف إسماعيل بقائي، المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، أن بلاده باتت على بُعد خطوات من إنجاز مذكرة تفاهم من ١٤ بنداً لوقف الحرب، مؤكداً أن باكستان تلعب دوراً محورياً في التواصل مع واشنطن رغم استمرار التناقض في المواقف الأمريكية.

وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي، يوم السبت، بأن مذكرة التفاهم المطروحة لإنهاء الحرب تتضمن ١٤ بنداً، فيما أشار إلى أن التفاصيل ستُبحث خلال مدة تتراوح بين ٣٠ إلى ٦٠ يوماً.

وأكد بقائي أن باكستان أدت دوراً محورياً بصفتها الوسيط الرئيسي في المباحثات، موضحاً أن الهدف من الزيارة الأخيرة (لقائد الجيش الباكستاني) هو استكمال ومواصلة تبادل الرسائل بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

وأضاف: «تركيزنا في هذه المرحلة منصبّ بالكامل على إنهاء الحرب المفروضة، وذلك بناءً على المقترح الإيراني المكون من ١٤ بنداً، والذي جرى تبادل وجهات النظر والردود حوله بين الطرفين». وأشار إلى أنه تم خلال الأيام القليلة الماضية مناقشة بعض النقاط وطرح مقترحات جديدة لا تزال قيد الدراسة والمراجعة.

وحول مدى القرب من إبرام الاتفاق، قال بقائي: «يمكن القول إننا قريبون جداً وبعيدون جداً في آن واحد؛ فمن جهة، لدينا تجربة مريرة مع التناقض والتقلب في المواقف الأمريكية، ولا يمكننا الوثوق تماماً بثبات توجهاتهم. ولكن من جهة أخرى، تسير المباحثات الثنائية نحو تقريب وجهات النظر، ليس بمعنى التوافق التام على هذه القضايا الحساسة، بل بمعنى القدرة على التوصل إلى حل يرضي الطرفين بناءً على مجموعة من المعايير والمحددات».

آلية التنفيذ والمدى الزمني (مذكرة تفاهم ثم اتفاق نهائي)

وأوضح المتحدث أن الإستراتيجية الإيرانية تقوم على التوافق أولاً على «مذكرة تفاهم» تتضمن ١٤ بنداً تشمل القضايا الجوهرية اللازمة لإنهاء الحرب والمواضيع ذات الأهمية الأساسية لطهران، على أن يتم بعد ذلك تمديد المهلة لفترة تتراوح بين ٣٠ إلى ٦٠ يوماً لمناقشة التفاصيل الدقيقة والوصول إلى الاتفاق النهائي.

محاور المذكرة (الأموال المجمدة والأمن البحري)

واختتم بقائي تصريحاته بالقول: «نحن الآن في مرحلة اللمسات الأخيرة لصياغة هذه المذكرة. القضايا التي تُناقش حالياً تركز على وقف الحرب، إلى جانب إنهاء الاعتداءات البحرية الأمريكية، وملف الإفراج عن الأموال الإيرانية المجمدة».

هل تلاشت احتمالات التصعيد العسكري؟

رغم الأجواء الإيجابية، فإن لغة التهديدات لم تختف بين الطرفين حيث تحضر في أذهانهما تجارب سابقة، وقد نشر الرئيس الأمريكي دونالد ترمب خريطة لإيران مظللة بالعلم الأمريكي، مرفقة بعبارة «الولايات المتحدة الشرق أوسطية». ونقل موقع أكسيوس عن ترمب أنه متردد بنسبة ٥٠ في المئة بين الاتفاق مع إيران والقصف.

وكشف ترمب عن اجتماع مع كبار مستشاريه اليوم لبحث المسودة الأخيرة للاتفاق، وقال إن القرار قد يُتخذ غدا، موضحا أنه سيلتقي في وقت لاحق اليوم ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر لمناقشة المقترح الإيراني، وقد ينضم إليهم نائب الرئيس جيه دي فانس.

وأضاف ترمب «لن أقبل إلا باتفاق يتناول قضايا مثل تخصيب اليورانيوم ومصير المخزون الإيراني الحالي»، مضيفا «إما أن نوقع اتفاقا أو أضربهم بقوة».

وفي إشارة إلى وجود تباين داخل فريقه، أوضح ترمب أن بعضهم يفضل إبرام اتفاق والبعض الآخر يفضل استئناف الحرب.

وطبقا لشبكة «سي بي إس»، قال ترمب مهددا «لن تتعرض أي دولة لضربة بالقسوة التي ستتعرض لها إيران إذا لم يُتوصل إلى اتفاق.

ترامب بين مكاسب وخسائر الحرب مع إيران

***تحليل-وكالة رويترز**

واشنطن – مات سبيتالنيك:ربما يكون الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد انتصر في كل معركة خاضها ضد إيران تقريبا، لكن بعد مرور ثلاثة أشهر على بدء هجومه على الجمهورية الإسلامية، يواجه الآن سؤالا أكبر: هل هو يخسر الحرب؟

مع سيطرة إيران على مضيق هرمز ورفضها لتقديم تنازلات في القضية النووية وبقاء حكم رجال الدين دون مساس إلى حد كبير، تتزايد الشكوك حول قدرة ترامب على ترجمة النجاحات التكتيكية للجيش الأمريكي إلى نتيجة يمكن تصويرها بشكل مقنع على أنها انتصار جيوسياسي.

تقدم لكم وكالة رويترز عبر نشرتها البريدية اليومية تغطية إخبارية موثوقة وشاملة لأهم المستجدات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية والعالم. تسجيل الاشتراك هنا.

يقول بعض المحللين إن أحاديثه المتكررة عن النصر الكامل تبدو جوفاء إذ حيث يتأرجح الطرفان بين دبلوماسية غير مؤكدة وتهديداته المتكررة باستئناف الضربات، الأمر الذي من شأنه أن يدفع إيران إلى الرد دون شك بشن هجمات على دول بالمنطقة.

يواجه ترامب الآن خطر خروج الولايات المتحدة

وحلفائها العرب في الخليج من الصراع في وضع أسوأ، في حين أن إيران، على الرغم من تعرضها لضربات عسكرية واقتصادية، قد تنتهي بامتلاك نفوذ أكبر بعد أن أظهرت قدرتها على احتجاز خُمس إمدادات العالم من النفط والغاز.

لم تنته الأزمة بعد، ويرى بعض الخبراء احتمالا بأن يجد ترامب مخرجا يحفظ ماء وجهه إذا سارت المفاوضات لصالحه.لكن آخرين يتنبأون بمستقبل قاتم لترامب بعد الحرب.

وقال آرون ديفيد ميلر المفاوض السابق لشؤون الشرق الأوسط في إدارات جمهورية وديمقراطية «مرت ثلاثة أشهر ويبدو أن الحرب التي صُممت لتكون مغامرة قصيرة الأمـد لترامب تتحول إلى فشل استراتيجي طويل الأمد».

بالنسبة لترامب، هذا أمر مهم خاصة بالنظر إلى حساسيته المعروفة تجاه اعتباره خاسرا، وهي إهانة غالبا ما يصف بها خصومه. وفي أزمة إيران، يرى نفسه القائد الأعلى لأقوى جيش في العالم الذي يخوض مواجهة أمام قوة من الدرجة الثانية تبدو مقتنعة بأن لديها اليد العليا.

ويقول المحللون إن هذا المأزق قد يجعل ترامب، الذي لم يحدد بعد خطة واضحة لإنهاء الأزمة، أكثر ميلا لرفض أي تسوية تبدو وكأنها تراجع عن مواقفه المتطرفة أو تكرار للاتفاق النووي مع إيران الذي أبرم في عهد الرئيس السابق باراك أوباما عام ٢٠١٥ وانسحب منه ترامب في ولايته الأولى.

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض أوليفيا ويلز إن الولايات المتحدة «حققت أو تجاوزت جميع أهدافنا العسكرية في ‹عملية ملحمة الغضب›».

* ضغط وإحباط

خاض ترامب حملته الانتخابية للولاية الثانية متعهدا بالإحجام عن أي تدخلات عسكرية غير ضرورية، لكنه أدخل الولايات المتحدة في مأزق قد يلحق ضررا دائما بسجله في السياسة الخارجية ومصداقيته في الخارج.

وتشهد الأزمة هذا الجمود المستمر في وقت يواجه فيه ضغوطا داخلية بسبب ارتفاع أسعار البنزين في الولايات المتحدة وانخفاض معدلات تأييده بعد أن شن حربا لا تحظى بدعم واسـع قبل انتخابات الـتـجـديـد النصفي فـي نوفمبر تشرين الثاني. ويسعى الحزب الجمهوري الذي ينتمي إليه ترامب للحفاظ على أغلبيته في الكونجرس.

> **ترامب بين النصر العسكري والفشل الاستراتيجي**

ونتيجة لذلك وبعد مرور أكثر من ستة أسابيع على سريان وقف إطلاق النار، يعتقد بعض المحللين أن ترامب يواجه خيارا صعبا: إما قبول اتفاق قد يكون معيبا كمنفذ للخروج من الأزمة، أو التصعيد عسكريا والمخاطرة بإطالة أمد الحرب. ويقولون إن من بين خياراته في حال انهيار الدبلوماسية شن جولة من الضربات الموجعة لكن المحدودة وتصويرها على أنها انتصار نهائي وينهي الحرب.

ويقول المحللون إن هناك احتمالا آخر وهو أن يحاول ترامب تحويل التركيز إلى كوبا، كما اقترح، على أمل تغيير الموضوع ومحاولة تحقيق انتصار قد يكون أسهل.

إذا كان الأمر كذلك، فقد ينتهي به الأمر إلى إساءة تقدير التحديات من هافانا، تماما كما يقر بعض مساعدي ترامب في أحاديث خاصة بأنه أساء تقدير العملية ضد إيران معتقدا أنها ستشبه المداهمة العسكرية التي أمر بها في الثالث من يناير كانون الثاني وانتهت باعتقال رئيس فنزويلا وتولي نائبته شؤون البلاد.

ومع ذلك، فإن المدافعين عن ترامب ما زالوا موجودين.

فقد رفض ألكسندر جراي المستشار السابق في ولاية ترامب الأولى والرئيس التنفيذي الحالي لشركة (أمريكان جلوبال ستراتيجيز) للاستشارات فكرة أن حملة الرئيس ضد إيران على وشك أن تفشل.

وقال إن الضربة القوية التي تلقتها القدرات العسكرية الإيرانية تعد في حد ذاتها «نجاحا استراتيجيا»، وإن الحرب قربت دول الخليج من الولايات المتحدة وأبعدتها عن الصين، وإن مصير البرنامج النووي الإيراني لم يتحدد بعد.

ومع ذلك فإن هناك دلائل على شعور ترامب بالإحباط حيال عجزه عن التحكم في سردية الصراع وهاجم منتقديه واتهم وسائل الإعلام «بالخيانة».

وتجاوز الصراع مثلي المدة القصوى التي حددها ترامب عند ستة أسابيع عندما انضم إلى إسرائيل في شن الحرب يوم ٢٨ فبراير شباط. وعلى الرغم من أن القاعدة السياسية لحركته «فلنجعل أمريكا عظيمة مجددا» أيدته في شن الحرب، ظهرت تصدعات في الدعم الذي كان يحظى به بالإجماع تقريبا من جانب المشرعين الجمهوريين.

في البداية أدت موجات من الغارات الجوية إلى تدمير سريع لمخزون إيران من الصواريخ الباليستية وإغراق جزء كبير من أسطولها البحري ومقتل الكثير من كبار قادتها.

لكن طهران ردت بإغلاق مضيق هرمز لترتفع أسعار الطاقة بشكل حاد، وبشن هجمات على إسرائيل وعلى دول في منطقة الخليج. ثم أمر ترامب بفرض حصار على موانئ إيران، لكن ذلك فشل أيضا في إخضاع طهران لإرادته.

ورد قادة إيران على ادعاءات ترامب بالانتصار بدعاية تصور حملته على أنها «هزيمة ساحقة»، رغم أنه من الواضح أن المسؤولين الإيرانيين بالغوا في تقدير براعتهم العسكرية.

> **إيران بعد الحرب: نفوذ أكبر رغم الضربات**

* أهداف متغيرة لم تتحقق بعد

قال ترامب إن أهدافه من الدخول في الحرب هي قطع الطريق أمام إيران لامتلاك سلاح نووي، وإنهاء قدرتها على تهديد المنطقة والمصالح الأمريكية، ومساعدة الإيرانيين على الإطاحة بحكامهم.

ولا توجد مؤشرات على أن أهدافه المتغيرة باستمرار قد تحققت، ويستبعد كثير من المحللين تحقيقها.

ويرى جوناثان بانيكوف، نائب مسؤول بالمخابرات الوطنية لشؤون الشرق الأوسط سابقا، أنه على الرغم من أن إيران تلقت ضربات مدمرة فإن حكامها يرون أن مجرد النجاة من الهجوم الأمريكي وإدراك مدى السيطرة التي يمكنهم ممارستها على الملاحة البحرية

في الخليج نجاح في حد ذاته.

وقال بانيكوف، الذي يعمل حاليا في مركز المجلس الأطلسي للأبحاث إن «ما اكتشفوه هو أنهم يمكنهم ممارسة هذا النفوذ مع القليل من العواقب عليهم»، مضيفا أن إيران بدت واثقة من قدرتها على تحمل المزيد من الألم الاقتصادي أكثر من ترامب والصمود لفترة أطول.

كما أن الهدف الرئيسي الذي أعلنه ترامب – وهو القضاء على قدرات إيران النووية – لم يتحقق بعد ولم تبد طهران استعدادا يذكر لكبح برنامجها النووي.

ويُعتقد أن هناك مخزونا من اليورانيوم عالي التخصيب لا يزال مدفونا في أعقاب الغارات الجوية الأمريكية والإسرائيلية في يونيو حزيران العام الماضي، ويمكن استخراجه ومعالجته ليصبح صالحا لصنع قنابل. وتطالب إيران الولايات المتحدة بالاعتراف بحقها في تخصيب اليورانيوم لما تقول إنها أغراض سلمية.

وقال مسؤولان إيرانيان كبيران لرويترز إن الزعيم الأعلى مجتبى خامنئي أصدر توجيها بعدم إرسال اليورانيوم المخصب بدرجة تقارب المستوى اللازم لصنع الأسلحة النووية إلى الخارج، مما يزيد الأمور تعقيدا.

وأشار بعض المحللين إلى أن الحرب قد تجعل إيران أكثر ميلا، وليس أقل، لتكثيف جهودها لتطوير سلاح نووي لحماية نفسها، على غرار كوريا الشمالية المسلحة نوويا.

وأحد الأهداف المعلنة الأخرى لترامب – وهو إجبار إيران على وقف دعم الجماعات المسلحة المتحالفة معها – لم يتحقق بعد أيضا.

ومما يزيد من التحديات التي يواجهها ترامب تعامله الآن مع قادة إيرانيين جدد يعدون أكثر تشددا من أسلافهم الذين قُتلوا. ومن المرجح أن يكون لدى إيران بعد الحرب ما يكفي من الصواريخ والطائرات المسيرة لتشكيل خطر مستمر على جيرانها.

ويواجه ترامب أيضا تداعيات من التدهور المتزايد في العلاقات مع الحلفاء الأوروبيين التقليديين، الذين رفض أغلبهم طلباته لدعمه في حرب لم يتم التشاور معهم بشأنها.

مضيق هرمز وسلاح الطاقة: الورقة التي أربكت واشنطن

في الوقت نفسه، يقول المحللون إن الصين وروسيا استخلصتا دروسا من أوجه القصور في الجيش الأمريكي في مواجهة الأساليب الإيرانية غير المتكافئة، وكيف استنفدت الحرب بعض إمداداته من الأسلحة.

ويرى روبرت كاجان الزميل في مركز بروكنجز للأبحاث أن النتيجة ستكون انتكاسة أكبر لمكانة الولايات المتحدة مقارنة مع انسحابها المخزي من صراعي فيتنام وأفغانستان الأطول أمدا والأكثر دموية لأنهما «كانتا بعيدتين عن ساحات المنافسة العالمية الرئيسية».

وكتب في مقال حديث بعنوان (كش ملك في إيران) لموقع مجلة أتلانتيك «لن تكون هناك عودة إلى الوضع السابق، ولن يكون هناك انتصار أمريكي نهائي من شأنه محو أو تجاوز الضرر الذي حدث».

ديفيد غولدمان:

اضرار حرب إيران على الاقتصاد الامريكي

شبكة(CNN)/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

يشعر الاقتصاد الامريكي وكأنه يمر بأزمة.فقد دفعت الحرب مع إيران أسعار النفط والغاز إلى أعلى مستوياتها خلال أربع سنوات، ما أعاد إشعال التضخم وأدى إلى محو الزيادات التي حصل عليها الامريكيون في أجورهم خلال العام الماضي. كما وصلت ثقة المستهلك إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق.

لكن الاقتصاد الامريكي هو اقتصاد ضخم تبلغ قيمته ٣١ تريليون دولار. وعلى الرغم من تزايد المخاوف المتعلقة بارتفاع تكاليف المعيشة، والتي حولت مزاج المستهلكين الامريكيين من القلق إلى الغضب، فإن الحرب الإيرانية لم تؤثر بشكل جوهري على إنفاقهم أو فرص العمل المتاحة لهم.

في الواقع، يجب التدقيق جيدا لاكتشاف أي ضرر واضح في المؤشرات الاقتصادية الامريكية التقليدية والأوسع نطاقا. ومع ذلك، فما زلنا بعيدين عن تجاوز الخطر، إذ لا توجد مؤشرات على إعادة فتح مضيق هرمز، وقد يصل بعض الامريكيين قريبا إلى نقطة الانهيار الاقتصادي الشخصي.

النمو الاقتصادي

لنبدأ بأوسع مقياس للاقتصاد: الناتج المحلي الإجمالي، الذي ما يزال ينمو بشكل جيد. لكن المشكلة أن هذا المؤشر يعكس الماضي لا الحاضر، لأن أحدث البيانات تعود إلى الربع الأول من العام، والذي تضمن شهرا كاملا واحدا فقط من فترة الحرب مع إيران.

الوظائف

استمرت الوظائف بالنمو بثبات خلال أول شهرين من الحرب، وبقي معدل البطالة منخفضا. بل إن نمو الوظائف في شهر مارس كان الأعلى منذ عامين، متجاوزا توقعات الاقتصاديين.

لكن خبراء الاقتصاد أشاروا إلى أن سوق العمل بدأ يتباطأ مؤخرا، وأن بيانات الشهرين الماضيين تأثرت بعوامل مؤقتة، مثل التعافي بعد الإغلاق الحكومي وبعض الإضرابات العمالية الكبرى.

> ارتفاع التكاليف ، حولت مزاج المستهلكين من القلق إلى الغضب

مبيعات التجزئة

ارتفعت مبيعات التجزئة بشكل كبير في مارس، مدفوعة بارتفاع أسعار الوقود، قبل أن تستقر في أبريل. وحتى عند استبعاد أسعار البنزين، ظل المستهلكون ينفقون أكثر بقليل من المتوقع كل شهر.

وفي أبريل، سجل ما يُعرف بـ»مجموعة التحكم» — التي تستبعد الفئات المتقلبة مثل الوقود — نموا يقارب ٠٫٥٪. وهذا يدل على أن المستهلكين ما زالوا يشترون رغم ارتفاع أسعار الطاقة.

تضخم المستهلك

هنا تبدأ المشكلات بالظهور فعليا،فقد ارتفع التضخم في أبريل إلى أعلى مستوى له خلال ثلاث سنوات، مدفوعا بشكل أساسي بارتفاع أسعار الوقود، لكن آثار التضخم بدأت تمتد إلى بقية الاقتصاد أيضا.

فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة ٣٫٢٪ خلال العام الماضي، بينما قفزت أسعار تذاكر الطيران بنسبة ٢٠٫٧٪.

ثقة المستهلك

خرج الامريكيون للتو من أسوأ أزمة تضخم منذ أربعة عقود، لذلك ليس من المستغرب أن يكره كثيرون هذا الاقتصاد، حتى وإن لم يعد التضخم بمستويات عام ٢٠٢٢.

لكن الامريكيين لم يتكيفوا بعد مع الصدمة الاقتصادية. فما يزال دفع ١٥ دولارا مقابل شطيرة أمرا مزعجا نفسيا، حتى لو كانت الرواتب خلال السنوات الثلاث الماضية ترتفع بوتيرة أسرع من التضخم.

نمو الأجور مقابل التضخم

لكن هذا الوضع توقف الشهر الماضي فقد ارتفع التضخم بوتيرة أسرع من نمو متوسط الأجور الامريكية خلال العام الماضي. بمعنى آخر: التضخم التهم الزيادة السنوية في الرواتب لأول مرة منذ عام ٢٠٢٣.

وهذا يعني أن الناس باتوا مضطرين للسحب أكثر من مدخراتهم أو اللجوء إلى الديون لشراء نفس السلع التي كانوا يشترونها قبل عام.

لكن هذه المشكلة تؤثر بشكل أساسي على أصحاب الدخل المتوسط والمنخفض، بينما ما تزال أجور الفئات الأكثر ثراء ترتفع بوتيرة تتجاوز التضخم بكثير.

ووفقا لمعهد بنك أوف امريكا، فإن زيادات أجور الأثرياء كانت كافية لتغطية ارتفاع أسعار الوقود ١٧ مرة، في حين أن زيادات أجور ذوي الدخل المحدود بالكاد غطت الزيادة في تكاليف الوقود وحدها.

عوائد السندات

أدى الطلب القوي على تقنيات الذكاء الاصطناعي وارتفاع أرباح الشركات إلى دفع الأسهم نحو مستويات قياسية، لكن السندات تعرضت للبيع بسبب تزايد المخاوف من التضخم.

وقد دفع ذلك عائد سندات الخزانة الامريكية لأجل ١٠ سنوات إلى أعلى مستوى له منذ أكثر من عام.

وارتفاع العوائد قد يؤدي إلى زيادة معدلات الرهن العقاري بشكل أكبر، ما يُبقي سوق الإسكان في حالة جمود، ويمنع الكثير من الامريكيين غير القادرين ماليا من تحقيق «الحلم الامريكي» المتمثل بامتلاك منزل.

كيف عصفت الحرب الإيرانية بأسواق السندات العالمية؟

زلزال التضخم..

أفادت وكالة «بلومبرغ» الأمريكية، بأن سوق الديون السيادية لمجموعة السبع، البالغ حجمها ٥٠ تريليون دولار، تشهد حالة من الاضطراب الشديد جراء الحرب الأمريكية على إيران، حيث يطالب المستثمرون بحماية أكبر ضد موجة تضخمية جديدة تهدد الاقتصاد العالمي، مشيرة إلى أن قناعة بدأت تترسخ في الأسواق بأن طفرة التضخم في العقد الحالي لم تكن مجرد حادث عارض، بل تحولت إلى اتجاه جديد ومقلق يستدعي بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول.

صدمات العرض وارتفاع التكاليف

بحسب «بلومبرغ»، تسببت الحرب في موجة جديدة من ارتفاع الأسعار في وقت لم يتعافَ فيه الاقتصاد العالمي تماماً من الصدمة السابقة، حيث بات جزء كبير من الوقود والأسمدة محاصراً داخل مضيق هرمز،

وأوضحت الوكالة أن التداعيات امتدت لتشمل إلغاء رحلات جوية في أوروبا، وزيادة إنفاق الأمريكيين على الوقود بنحو ٢٠ مليار دولار، وسط توقعات بأن تزداد الأوضاع سوءاً قبل أن تبدأ في التحسن، مما دفع عوائد السندات طويلة الأجل في دول مجموعة السبع إلى أعلى مستوياتها منذ عقدين.

تحديات البنوك المركزية والضغوط السياسية

ذكرت «بلومبرغ» أن التحدي الأكبر الذي يواجه صناع السياسات النقدية هو الحفاظ على استقرار توقعات التضخم، وهو أمر يزداد صعوبة مع توالي الصدمات، مشيرة إلى أن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، تحت قيادة كيفين وارش المرشح من قبل الرئيس دونالد ترامب، قد يضطر لرفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم الناتج عن الحرب، رغم ضغوط البيت الأبيض المستمرة لخفض تكاليف الاقتراض لتخفيف أعباء الديون الحكومية المتراكمة.

الإنفاق الحكومي وأزمة الديون

وفقاً لوكالة «بلومبرغ»، تدفع أزمة الطاقة الحالية الحكومات إلى زيادة الإنفاق لتخفيف العبء عن مواطنيها، حيث أعلنت دول مثل ألمانيا والبرازيل عن دعم للوقود، بينما قدم الاتحاد الأوروبي وأستراليا مساعدات للمزارعين المتضررين من ارتفاع تكاليف الديزل والأسمدة، وحذر خبراء من أن استمرار العجز المالي والإنفاق الحكومي المرتفع يغذي نيران التضخم، مؤكدين أن خفض عوائد السندات يتطلب من الحكومات تقليص إنفاقها، وهو ما يبدو صعباً في ظل الظروف الراهنة.

عوامل هيكلية ومستقبل غامض

أشارت «بلومبرغ» إلى وجود عوامل هيكلية أخرى تزيد من الضغوط التضخمية، منها سباق التسلح العالمي، وتفتت سلاسل الإمداد، والتغيرات المناخية التي تهدد المحاصيل الزراعية، ورغم أن البعض يراهن على أن الذكاء الاصطناعي قد يساهم في خفض الأسعار على المدى الطويل من خلال زيادة الإنتاجية، إلا أن الطلب الهائل على مراكز البيانات والرقائق يساهم حالياً في رفع التكاليف.

الآثار السياسية وصعود الشعبوية

اختتمت «بلومبرغ» تقريرها بالتحذير من أن ارتفاع التضخم يؤدي إلى تآكل مستويات المعيشة، مما يعزز من قوة الأحزاب الشعبوية والمعادية للنظام، وأكدت الوكالة أن هناك خطراً حقيقياً من دخول العالم في «دائرة مفرغة» تجمع بين التضخم المرتفع والاضطرابات السياسية، خاصة مع تزايد هشاشة الوضع العالمي واستخدام الأسلحة الاقتصادية مثل العقوبات والتعريفات الجمركية بشكل مكثف.

بيمان صالحي:

الخليج ينتقل من استراتيجية عزل إيران إلى إدارة التعايش معها

The Cradle*

على مدى سنوات، استند جزء كبير من النقاش الأمني في الخليج الفارسي إلى الاعتقاد بإمكانية تطويق إيـران. فالعقوبات من شأنها أن تُضعفها، والضغط الإقليمي سيحدّ من نفوذها، والردع الامريكي سيُبقيها تحت السيطرة. ومع مرور الوقت، شكّل هذا المنطق ترتيبات الأمن في الخليج، واعتماده على واشنطن، وتنامي اصطفافه مع تل أبيب. غير أنّ الحرب جعلت من الصعب الحفاظ على تلك الثقة القديمة.

لقد تلقت إيران ضربات قاسية. اقتصادها مُنهك، ونقاط ضعفها العسكرية أصبحت أوضـح، وموقعها الإقليمي خضع لاختبار شديد تحت ضغط هائل. ومع ذلك، لم تختفِ من الخريطة. فقد صمدت الجمهورية الإسلامية. ولم يُمحَ ردعها. ولا تزال قدرتها على تعطيل الخليج، ومضيق هرمز، والمنطقة الأوسع، حقيقة لا يمكن لأي عاصمة تجاهلها.

وهذا ما يمنح التقارير الأخيرة لصحيفة فايننشال تايمز بشأن إطار إقليمي لعدم الاعتداء مدعوم من السعودية وزنها. فحتى في غياب مفاوضات رسمية أو مسودة اتفاق معلنة، يشير المقترح إلى تحوّل في طريقة تفكير أجزاء من العالم العربي حيال إيران بعد الحرب.

السؤال الـذي يتبلور بهدوء في عواصم مجلس التعاون الخليجي لم يعد يتمحور حول كيفية إخراج إيران من المعادلة الإقليمية، بل حول كيفية التعامل مع إيران التي نجت من الحرب، واستوعبت ضغوطا هائلة، ولا تزال إحدى القوى المركزية في غرب آسيا.

حدود الاحتواء

وفقا لصحيفة فايننشال تايمز، طرحت الرياض فكرة ميثاق إقليمي لعدم الاعتداء مستوحى من عملية هلسنكي خلال حقبة الحرب الباردة. ونقلت الصحيفة عن دبلوماسي عربي قوله إن «الدول العربية والإسلامية سترحب بميثاق عدم اعتداء على غرار عملية هلسنكي». كما أبدت حكومات أوروبية دعمها للفكرة باعتبارها

> إدارة التعايش مع إيران بدل عزلها في صلب الحسابات الخليجية الجديدة

آلية لخفض التوترات ومنع اندلاع حرب إقليمية كارثية أخرى.

إلا أنه، وعلى الرغم من أهمية المقترح، لا توجد حتى الآن أدلة على انطلاق عملية تفاوض رسمية، ولا اجتماعات معروفة علنا مخصصة لهذا الإطار، ولا مسودة اتفاق رسمية. وهذه نقطة جوهرية.

في هذه المرحلة، ما هو قائم ليس مبادرة دبلوماسية منظّمة، بل إشارة سياسية استكشافية — إشارة خرجت من صدمة الحرب الأخيرة، ومن الإدراك المتزايد في أنحاء المنطقة بأن البنية الأمنية القديمة قد لا تعود قابلة للاستمرار.

بالنسبة إلى السعودية وعدد من دول الخليج، غيّرت الحرب الحسابات. فقد كشفت نقاط ضعف إيران، لكنها أظهرت أيضا قدرتها على فرض كلفة هائلة على المنطقة بأكملها. الضربات الصاروخية، وهجمات الطائرات المسيّرة، والاضطرابات حول مضيق هرمز، وخطر التصعيد المطوّل، كلها أظهرت مدى هشاشة استقرار الخليج عندما تُستدرج إيران وإسرائيل والولايات المتحدة إلى مواجهة مباشرة.

والأهم من ذلك، أن الحرب تبدو وكأنها أقنعت العديد من الفاعلين الإقليميين بأن إيران، حتى وهي أضعف، لا يمكن ببساطة محوها من الخريطة الجيوسياسية.

وقد يكون هذا هو الاستنتاج الاستراتيجي الأهم في بيئة ما بعد الحرب.

فعلى مدى سنوات، عملت دول عديدة في المنطقة — علنا أو ضمنا — على افتراض أن تصاعد الضغوط على إيران سيؤدي في نهاية المطاف إلى تقليص دورها الإقليمي أو حتى زعزعة استقرارها داخليا.

لكن الحرب أفضت إلى نتيجة أكثر تعقيدا. خرجت إيران متضررة، ومثقلة اقتصاديا، ومُتحدّاة استراتيجيا، لكنها لم تنهَر. النظام السياسي صمد. البنية العسكرية بقيت قائمة. النفوذ الإقليمي تراجع في بعض الساحات لكنه ظل قائما في ساحات أخرى. وربما الأهم، أن إيران واصلت إظهار قدرتها على تعطيل الاستقرار الإقليمي إذا ما حوصرت.

ولهذا يكتسب الطرح السعودي دلالته حتى قبل أن يتحول إلى مبادرة رسمية. فهو يعكس إدراكا بأن إيران أكبر من أن تُدار بسياسة الاحتواء وحدها، وأكثر تشابكا وتجذرا في المنطقة مما يسمح بتهميشها.

طهران سمعت هذا من قبل

الفكرة في حد ذاتها ليست جديدة تماما من منظور طهران. ففي عام ٢٠١٩، طرحت إيران مبادرة «السلام في هرمز» المعروفة باسم مبادرة HOPE، والتي دعت إلى ترتيبات أمنية في الخليج تقودها دول المنطقة بدلا من القوى الخارجية. آنذاك، نظرت حكومات عربية عدة إلى المقترح بريبة، معتبرة أنه ليس مشروعا أمنيا حقيقيا بقدر ما هو محاولة إيرانية لإضعاف الدور الامريكي في الخليج.

وكما جادل وزير الخارجية الإيراني آنذاك محمد جواد ظريف خلال تلك الفترة: «يمكن لمنطقة الخليج الفارسي ويجب عليها أن تؤمّن نفسها بنفسها».

غير أن الأجـواء الإقليمية اليوم تغيّرت بصورة دراماتيكية.

لقد سرّعت الحرب مسارا كـان قد بـدأ بالفعل منذ التقارب السعودي–الإيراني برعاية صينية عام ٢٠٢٣. فدول الخليج بدأت تميل تدريجيا نحو موازنة

استراتيجية بدل الاصطفاف الصارم. وتبدو الرياض، على وجه الخصوص، مهتمة بتوسيع خياراتها، وتقليل اعتمادها على راعٍ أمني واحد، وتجنّب الانخراط في حروب إقليمية مفتوحة الأمد.

لدى الصين وروسيا دوافع قوية لدعم هذا المسار. فكلا القوتين طالما فضّلتا ترتيبات أمنية تقودها دول المنطقة بدل الهيمنة العسكرية الغربية. وبالنسبة إلى بكين، يرتبط الاستقرار طويل الأمد في الخليج مباشرة بأمن الطاقة وحماية الممرات التجارية الاستراتيجية. أما موسكو، فقد دعت مرارا إلى آليات أمن جماعي في الخليج من شأنها تقليص النفوذ الامريكي المباشر على ترتيبات الأمن الإقليمي.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التحولات، ثمة أسباب جوهرية تجعل من غير المرجّح أن تنظر إيران إلى المقترح الحالي كأولوية فورية.

أول هذه الأسباب وأوضحها هو التوقيت.

من منظور طهران، لم تنتهِ الحرب فعليا. فظلّ التصعيد لا يزال مخيّما على المنطقة. المسؤولون الإيرانيون يواصلون حساب احتمالات تجدد المواجهة مع إسرائيل أو الولايات المتحدة. مستقبل مضيق هرمز لا يزال غير محسوم. ضغط العقوبات مستمر. والتوترات العسكرية مرتفعة.

في ظل هذه الظروف، يهيمن الردع الفوري على التفكير الاستراتيجي الإيراني أكثر من بناء مؤسسات إقليمية بعيدة المدى. ولو ظهر هذا المقترح بعد استقرار أوضح في بيئة ما بعد الحرب، لربما حظي باهتمام أكبر داخل طهران. أما الآن، فما زال صانعو القرار الإيرانيون يركزون على تحديد مآلات الحرب نفسها قبل إعادة تصميم النظام الذي قد يليها.

إسرائيل في الخلفية

تشكل بنية أي ترتيب مستقبلي مشكلة إضافية. في

> **سؤال خليجي حول كيفية التعامل مع إيران التي نجت من الحرب**

هذه المرحلة، لا أحد يعلم كيف سيبدو مثل هذا الإطار، أو من سيشارك فيه، أو ما الالتزامات التي سيفرضها. وبالنسبة إلى طهران، فإن هذا الغموض ليس تفصيلا ثانويا.

إحدى الهواجس المركزية لإيران ستكون دور إسرائيل. وحتى إن لم تُدرج إسرائيل رسميا ضمن مثل هذا الإطار — وهو أمر يبدو غير مرجّح في الوقت الراهن — فإن طهران ستطرح أسئلة أساسية حول موقع الدول الوثيقة الاصطفاف مع تل أبيب.

هل ستبقى الدول التي تدعم العمليات العسكرية الإسرائيلية ضمن الإطار؟ هل ستواصل دول خليجية مشاركة في ترتيبات أمنية إقليمية التنسيق الاستخباراتي أو العسكري مع إسرائيل خلال نزاعات مستقبلية؟ وهل يمكن أن يتحول هذا الإطار إلى أداة لضبط إيران بدل أن يكون آلية حقيقية لاستقرار المنطقة؟

بالنسبة إلى طهران، هذه ليست هواجس ثانوية، بل من المرجّح أن تكون في صلب الحسابات التي تفسّر حذرها.

وقد يفسّر ذلك غياب أي تعليق علني حتى الآن من مسؤول إيراني رفيع بشأن المقترح. فالصمت في حد ذاته دالّ. ولو كانت مفاوضات رسمية أو اتفاقات ملموسة قد انطلقت بالفعل، لكان من المرجّح صدور إشارات علنية أقوى من أحد الأطراف. وبدلا من ذلك، يبدو أن المرحلة الحالية هي مرحلة اختبار هادئ، واستكشاف عبر قنوات خلفية، ومراقبة استراتيجية.

> يكتسب الطرح السعودي دلالته حتى قبل أن يتحول إلى مبادرة رسمية

في الوقت الراهن، تبدو طهران في موقع المراقب الحذر للمقترح، أكثر من كونها تنظر إليه كأساس لإعادة اصطفاف دبلوماسي وشيك. ويقول مصدر إيراني مطّلع لـ«ذا كريدل» إن النقاشات المحيطة بالمقترح السعودي وصلت إلى الأوساط السياسية في إيران، إلا أن قدرا كبيرا من الشك لا يزال قائما داخل طهران حيال ما إذا كانت الرياض قد تحوّلت فعلا نحو السعي إلى إطار إقليمي حقيقي وطويل الأمد لعدم الاعتداء.

وبحسب المصدر، فإن الكثير سيتوقف على كيفية تصرّف السعودية ودول خليجية أخرى في حال تجدد التصعيد العسكري ضد إيران.

كما أن حذر الرياض مقصود بدوره.فلدى السعودية أسباب تدفعها إلى التحرك بحذر. فالدفع علنا نحو إطار أمني إقليمي يشمل إيران فيما لا تزال تداعيات الحرب تتكشف قد يثير توترا مع واشنطن، أو يعرّض الرياض لاتهامات بأنها تبتعد عن المظلة الأمنية الامريكية. لذلك يُرجّح أن تكون المملكة في طور استكشاف الخيارات من دون تحويلها سريعا إلى التزامات علنية.

وفي الوقت نفسه، يعكس الدعم الأوروبي للفكرة قلقا متزايدا حيال مسار المنطقة. وكما أشارت «فايننشال تايمز»، فإن «أشهر الحرب خلقت شعورا جديدا بالإلحاح لدى الدول العربية والإسلامية لإعادة التفكير في تحالفاتها وفي جهاز الأمن الإقليمي».

ومن بروكسل إلى باريس، لم تعد الأولوية إعادة تشكيل إيران من الداخل، بل منع انهيار أوسع في غرب آسيا قد يدمّر أسواق الطاقة، ويزعزع طرق الشحن، ويعمّق الأزمات الاقتصادية، ويفجّر مزيدا من التفكك الإقليمي.

تعايش حذر

شهدت البيئة الإقليمية تحولا مهما آخر. فإسرائيل باتت تُنظر إليها، في أجـزاء من العالمين العربي والإسلامي، ليس فقط كشريك استراتيجي في مواجهة إيران، بل أيضا كعامل زعزعة قادر على جرّ المنطقة إلى مواجهة مستمرة.

هذا لا يعني أن دول الخليج باتت تثق بإيران فجأة. فهي لا تفعل. إذ لا يزال انعدام الثقة العميق، والمنافسة الأمنية، والصراع قائما. غير أن المنطق الثنائي الذي كان يحدّد السياسة الإقليمية — إيران في جهة، واصطفاف عربي–امريكي–إسرائيلي في الجهة الأخرى — يبدو أقل ثباتا مما كان عليه.

وقد يكون نظام أكثر براغماتية آخذا في التشكّل، يقوم بدرجة أقل على الكتل الأيديولوجية، وبدرجة أكبر على تعايش مضطرب قائم على الحسابات والمصالح المتبادلة.

ومع ذلك، يبقى السؤال مفتوحا حول قدرة مثل هذا النظام على النجاح فعليا.فغرب آسيا ليست أوروبا السبعينيات. ولا يوجد توازن مماثل للحرب الباردة كالذي صاغ عملية هلسنكي. التنافسات الإقليمية حادّة. الصراعات بالوكالة مستمرة. مسألة إسرائيل لا تزال بلا حل. واحتمال اندلاع مواجهة مباشرة أخرى تشمل إيران لم يتلاشَ.

ومع ذلك، فإن أهمية الطرح السعودي لا تكمن بقدر ما هو عليه اليوم، بل بما يكشفه. فللمرة الأولى منذ سنوات، تتبلور نقاشات جدية لا تتمحور حول عزل إيران، بل حول إدارة التعايش معها. وقد يكون ذلك وحده المؤشر الأول على حقبة إقليمية جديدة.

ندیم حوري:

ما بعد الحرب: إعادة النظر في الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط

*المدير التنفيذي لمبادرة الإصلاح العربي/مركز كارنيغي للسلام

يمر الشرق الأوسط بمرحلة ينهار فيها النظام الأمني القديم، والبديل لم يظهر بعد. في السنوات الأخيرة، سعت الدول العربية إلى البقاء من خلال صفقات منفصلة؛ فاعتمد بعضها على الحماية الأمريكية، وقام بعضها الآخر بتطبيع علاقاته مع إسرائيل، وتردد عدد منها بين واشنطن وإيران، وسعت أخرى، كسوريا في عهد الأسد، إلى تحالفات مع روسيا. لكن هذا المزيج من الاعتماد الخارجي والتحالفات التنافسية والدبلوماسية الإقليمية المجزأة

فشل في تحقيق الأمن أو الاستقرار.

بل ترك المنطقة أكثر عسكرة، وأكثر تفككا اقتصاديا، وأضعف أمام ضغوطات الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. في عام ٢٠٢٤، بلغت النفقات العسكرية في الشرق الأوسط ما يقدر بـ ٢٤٣ مليار دولار، بزيادة قدرها ١٥٪ في عام واحد، وإنْ ظلت المنطقة من بين الأقل تكاملا اقتصاديا والأكثر تضررا من النزوح في العالم.

لذلك، تبرز الحاجة إلى نظام إقليمي جديد: ليس تحالفا هجوميا، ولا إحياء للعروبة الخطابية التي خذلت شعوب المنطقة، بل عقيدة أمنية إقليمية عملية مبنية على الدفاع عن السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية والرفاهية الاقتصادية. وعقيدة كهذه لا بد أن تضعها الدول العربية الأكثر تأثرا بالفوضى الحالية – دول مجلس التعاون الخليجي وسوريا ولبنان والأردن ومصر – بالتنسيق مع تركيا. ويمكن ضم دول عربية أخرى، كالعراق وليبيا واليمن والسودان، تدريجيا إذا كان ذلك سيساعدها على التوصل إلى تسوية سياسية دائمة وفعالة. تركيا ليست دولة عربية، لكنها الآن ضالعة بعمق في الأمن والاقتصاد في سوريا والعراق وشرق المتوسط والتوازن الإقليمي الأوسع نطاقا بدرجة لا يمكن معها تجاهلها في أي هيكل جديد. لن يكون الغرض من هذا الحلف شن هجمات، بل احتواؤها: معارضة العدوانية العسكرية الإسرائيلية وإفلاتها من العقاب، ووقف استراتيجيات التدخل الخارجي الإيراني، والحد من التنافسات داخل المنطقة، ودعم نتيجة عادلة للفلسطينيين، ومنح المنطقة فاعلية جماعية أكبر في عالم يزداد تشكّله عن طريق المنافسة بين الولايات المتحدة والصين والاتجاه الأوسع نحو التعددية القطبية.

بيد أن على أي نظام إقليمي جديد أن يواجه أيضا مشكلة أعمق لا يمكن معالجتها بالدبلوماسية بين الدول وحدها: أزمة الشرعية التي تواجه العديد من الدول العربية في المنطقة. فالاستقرار الحقيقي لا يمكن أن يرتكز على مجرد تحالفات جديدة بين الحكومات أو تحسين الردع ضد إسرائيل وإيران، بل يتطلب أيضا المزيد من التمثيل الشرعي، وتجديد العقود الاجتماعية، وأشكالا من الحكم قادرة على توفير الكرامة والحماية والأمن الاقتصادي للمواطنين.

وبالتالي، النظام الإقليمي الدفاعي هنا ليس غاية في حد ذاته، بل شرطا ضروريا لتمكين المجتمعات من رسم مساراتها الخاصة. وبهذا المعنى، سيساعد اتفاق إقليمي جديد على إتاحة المجال للدول لاستعادة فاعليتها، لكنه لن يدوم إلا إذا ترافقت إعادة التوازن الخارجية مع أنظمة سياسية داخلية أكثر مصداقية.

وتقوم الحجة المؤيدة لإعادة التفكير هذه على ٣ قضايا. أولا، لقد ثبت للدول العربية فشل النظام الإقليمي الحالي. وكان هذا الفشل واضحا بالفعل في حالة الدول المجاورة لإسرائيل، لكن من الواضح الآن أن دول مجلس التعاون الخليجي لن تنجو منه هي الأخرى. ثانيا، يمكن التوصل إلى حلف إقليمي أكثر تماسكا إذا قام على الردع وعدم الاعتداء والتعاون الاقتصادي بدلا من سياسات الكتل الأيديولوجية. ثالثا، سيكون الطريق إلى هكذا حلف صعبا، لكن تكاليف الحفاظ على الوضع الراهن أصبحت الآن أعلى من مخاطر محاولة تغييره.

أولا: فشل النظام الإقليمي الحالي

كان للنظام الإقليمي الذي تبلور خلال العقد الماضي ٣ ركائز أساسية. كانت الركيزة الأولى نظاما تهيمن عليه الولايات المتحدة وإسرائيل، يُمنح فيه التفوق الاستراتيجي لإسرائيل، وتُنظم الدبلوماسية الإقليمية حول تلبية مصالحها وطموحاتها العدوانية. وكانت الاتفاقيات الإبراهيمية أوضح تعبير عن هذا النهج. فقد انطلقت من مقدمة مفادها أن التطبيع والتجارة والتكنولوجيا والتعاون الاستخباراتي يمكن لها الإسهام في استقرار المنطقة مع تجاهل القضية

الفلسطينية. وكانت الإمارات العربية المتحدة في طليعة المروجين العرب لهذا النموذج، إذ قدمت الاتفاقيات على أنها إطار كفيل بإحداث تغيير جذري لتوسيع التجارة والتبادل التجاري. وربما ذروة هذا النهج كانت خطاب بنيامين نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٢٣، حيث رفع خريطة «الشرق الأوسط الجديد» بلا فلسطين مع استبعاد لبنان وسوريا وعمان واليمن والعراق.

لم يفشل هذا النظام في تحقيق السلام فحسب، بل جرَّأ إسرائيل على السعي لفرض الحقائق بالقوة الغاشمة وغير المشروعة، مع عواقب وخيمة على جميع جيرانها المباشرين. فالإبادة الجماعية في غزة، وتسريع توسيع المستوطنات وسياسات الضم في الضفة الغربية، لم تهدد وجود الفلسطينيين كشعب فحسب، بل هددت أيضا المصلحة الحيوية للأردن في الحفاظ على الأساس الإقليمي لدولة فلسطينية، وعرضت الأمن القومي المصري للخطر من خلال السعي إلى طرد سكان غزة إلى سيناء قسرا وإلى الأبد. وقد دفع لبنان مرة أخرى ثمن الهجمات المتكررة على أراضيه، حيث ارتكبت إسرائيل أكثر من ١٠ آلاف انتهاك جوي وبري لاتفاق وقف إطلاق النار في لبنان المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ في جو من الإفلات التام من العقاب. وفي الوقت نفسه، تعرضت سوريا لمزيد من الغزو الإسرائيلي لأراضيها ولضربات جوية متكررة، بما في ذلك تدمير أصول أساسية للجيش، وهجمات على دمشق، وتحذيرات صريحة بعدم السماح للقوات السورية بالانتشار جنوب العاصمة من دون موافقة إسرائيلية.

لقد بُني هذا «الشرق الأوسط الجديد» في الواقع على جغرافيا الإقصاء. كان التصور الاقتصادي وراءه ممرات تربط الخليج وإسرائيل وأوروبا، بكون المستفيد الأساسي منه تل أبيب ودبي، في حين عُومل جزء كبير من بلاد الشام كالمشكلة الأمنية الواجب تجاوزها والسيطرة عليها وقصفها جوا، بدلا من إعادة بنائها. أما الدول التي يُطلق عليها اسم «الدول المهمشة» – فلسطين ولبنان وسوريا وإلى حد ما الأردن –، فلطالما كان هذا نموذجا فاشلا على الدوام.

كانت الركيزة الثانية للنظام الحالي المنافسة داخل المنطقة. شهدت فترة ما بعد الربيع العربي تنافسا بين المملكة العربية السعودية والإمارات ومصر من جهة، وتركيا وقطر من جهة أخرى، عبر عدد من ساحات الصراع بالوكالة، أسفرت عن مقاطعة قطر من جيرانها لمدة ٣ سنوات. ولا تزال اليمن وليبيا والسودان تعاني من هذه المنافسة والتفكك الإقليمي.

أما الركيزة الثالثة، فكانت سعي إيران نفسها إلى بسط نفوذها الإقليمي، المتأسس لا من خلال تحالفات رسمية بين الدول، بل من خلال جهات مسلحة غير حكومية. بل إن المسؤولين الإيرانيين تفاخروا في عام ٢٠١٥ بأن «ثلاث عواصم عربية – بغداد ودمشق وبيروت – قد وقعت في قبضة إيران»، مع اقتراب صنعاء من الدخول في فلكها. وفي حين أن اعتماد إيران على الجهات الفاعلة غير الحكومية لتوسيع نفوذها جاء بكلفة منخفضة نسبيا لطهران، فقد أضعف الدول العربية المتأثرة، وأدخلها في دوامات من انعدام الأمن وضعف الحكم لا تزال تعيقها. لم يقتصر دور حزب الله والحوثيين والفصائل العراقية الموالية لإيران على توسيع نفوذ إيران في بلدانهم فحسب، بل عملوا أيضا كأدوات يمكن لإيران من خلالها بسط نفوذها إقليميا وتهديد نقاط الضعف في النظام الإقليمي والدولي: طرق الطاقة وممرات الشحن ونقاط الضعف في البنية التحتية لاقتصادات الخليج.

إن فشل هذا النظام الإقليمي صارخ. إذ لم يسبق للشرق الأوسط أن أنفق هذا القدر على الدفاع، بيد أنه من النادر أن شعر بهذا القدر من انعدام الأمن والهشاشة. تُظهر أحدث أرقام معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) ارتفاعا إقليميا كبيرا في الإنفاق العسكري في عام ٢٠٢٤، بما في ذلك زيادات حادة من جانب إسرائيل وتركيا، فضلا عن

استمرار الإنفاق المرتفع من جانب دول الخليج. وفي الوقت نفسه، لا تزال المنطقة تعاني من نقص شديد في التكامل الاقتصادي، إذ تُظهر بيانات صندوق النقد الدولي أن التجارة داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تمثل سوى ١٧٫٨٪ من إجمالي التجارة في عام ٢٠٢١، على الرغم من القرب الجغرافي واللغة المشتركة في معظم أنحاء المنطقة. وقد شددت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مؤخرا على أن نقاط الضعف الهيكلية المعلقة لا تزال تجعل الاقتصادات العربية عرضة للصدمات الخارجية، في حين أن سلاسل التوريد غير الملائمة والتنسيق الإقليمي الضعيف يكشفان عن هشاشة أنماط التجارة والأمن الغذائي الحالية. ولكن الأهم من ذلك أن البؤس والمعاناة الإنسانية بلغا مستويات قياسية في المنطقة، فقد أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه بحلول منتصف عام ٢٠٢٥، كان هناك أكثر من ١٧٫٨ مليون شخص لا يزالون نازحين قسرا أو عديمي الجنسية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

فشل النظام الحالي ليس فشلا جيوسياسيا فحسب، بل فشل داخلي أيضا. في معظم أنحاء المنطقة، دفعت ضعف الشرعية الأنظمة إلى السعي للحصول على دعم من قوى خارجية، ليس لمجرد الدفاع عن الدولة من التهديدات الخارجية، بل لحماية نفسها من شعوبها. فقد اعتمد بقاء نظام الأسد اعتمادا كبيرا على التدخل الروسي والإيراني ضد انتفاضة شعبية، واعتمدت مصر في عهد مبارك لعقود على الدعم الأمريكي كمصدر لاستقرار النظام وسط تزايد السخط الداخلي. في هذا السياق، كان الاعتماد الخارجي أحد أعراض الهشاشة الداخلية وضعف الشرعية المحلية، كما كان نتيجة لهما. وبناء على ذلك، فإن أي محاولة لإقامة نظام إقليمي جديد يعمل على استقرار الحدود، ويترك الدول فارغة من الداخل وقمعية ومثيرة للريبة وغير قادرة على توفير نتائج اجتماعية عادلة، سيظل هشا في صلبه؛ وبالتالي سوف تصبح نقطة الضعف هذه بوابة لتدخل خارجي متجدد.

حتى دول مجلس التعاون الخليجي التي طالما اعتقدت أنها قادرة على التحوط وتنويع مصادرها وشراء الأمن، تواجه الآن حدود النظام القديم. فقد شكّل الهجوم الصاروخي الإسرائيلي على الدوحة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ نقطة تحول بالفعل، إذ انتهك الهجوم التفاهمات الراسخة بشأن الأمن الإقليمي والمظلة الأمريكية، وأبرز حقيقة أن التهديدات التي تواجه الخليج لا تنبع من إيران فحسب، بل من إسرائيل أيضا. ويحمل القرار اللاحق الذي اتخذته الولايات المتحدة وإسرائيل بمهاجمة إيران، على الرغم من تحفظات دول الخليج، والدعم المحدود الذي تلقته هذه الدول من الولايات المتحدة حين بدأت إيران بمهاجمتها، درسا قاسيا مؤداه أن تحالفات دول الخليج مع الولايات المتحدة وإسرائيل لا تقضي على الضعف الاستراتيجي. بل إنها قد تولد، في الواقع، أشكالا جديدة من الضعف.

ثانيا: الركائز المحتملة لحلف إقليمي جديد

لا بد أن ينطلق النظام الإقليمي الجديد من مقدمة واقعية: تواجه المنطقة تهديدات من كل من إسرائيل وإيران، لكن هذه التهديدات ليست متطابقة، وبالتالي لا يمكن معالجتها بأدوات متطابقة. فالمشروع الإسرائيلي اليوم مشروع للهيمنة العسكرية والتوسع الإقليمي والاعتداء ومحاولة لإعادة ترتيب المنطقة بالقوة، ولا سيما من خلال الإجهاز على المطالبات الفلسطينية بإقامة دولة وربما ضم أجزاء من لبنان وسوريا. أما النهج الإيراني، فنهج قوة التخريب غير المتكافئ، والحرب بالوكالة، وتصدير الضغوط الداخلية والاستراتيجية. ولذلك يجب أن يكون الاتفاق الإقليمي الجديد دفاعيا، ومحددا حسب السياق، وشديدة الدقة في مقارباته.

ولا بد أن تكون ركيزته الأولى المعارضة الجماعية للعدوان الإسرائيلي. يعني هذا تجاوز مجرد إصدار الإدانات إلى

إعادة بناء موقف إقليمي حول مبدأ كانت الدول العربية نفسها قد عبرت عنه بوضوح في السابق، لكنه تعرض للتمييع منذ ذلك الحين بفعل الاتفاقيات الإبراهيمية: مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢. فقد عرضت تلك المبادرة على إسرائيل التطبيع الكامل مقابل الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والتسوية العادلة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. وتظل هذه المبادرة أفضل أساس متاح. والهدف ليس تكرار صيغة عام ٢٠٠٢ كطقس شكلي فحسب، بل استعادة المنطق القائل بأن التطبيع يجب أن يتبع التسوية العادلة، لا أن يحل محلها، لا سيما أن مبدأ الأرض مقابل السلام هذا أصبح أكثر إلحاحا مع توسيع إسرائيل لطموحاتها الإقليمية لتشمل سوريا ولبنان. ويعني هذا بذل جهد جماعي أقوى من قبل الدول العربية لدعم المبادرة السعودية-الأوروبية الجارية بشأن فلسطين (التي أسست التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين)، وكذلك دعم لبنان وسوريا في جهودهما لصد الغزو الإسرائيلي لأراضيهما، بما في ذلك اقتراح ترتيبات أمنية لضمان وقف إطلاق نار دائم ومستدام يشمل وقف الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لسيادة هذين البلدين.

ولا بد أن تكون الركيزة الثانية اعتماد عقيدة إقليمية للتعامل مع إيران التي أصيبت بجراح لكن من المرجح أن تظل عدوانية. وهنا، يختلف التحدي. إذ يبدو النظام الإيراني، بصرف النظر عن مآل الصراع الحالي، في طريقه إلى النجاة من الهجمات الحالية التي تشنها الولايات المتحدة وإسرائيل، لكنه سيخرج على الأرجح محاطا بالعقوبات وغير آمن داخليا. وهذا يخلق حافزا قويا لطهران لتصدير الضغط، بدلا من استيعابه داخليا. قال المرشد الأعلى الجديد لإيران، مجتبى خامنئي، إن مضيق هرمز يجب أن يظل مغلقا كأداة للضغط، ودعا إلى إغلاق القواعد الأمريكية في المنطقة، محذرا من أنها ستكون هدفا للهجمات. تدرك دول الخليج ودول عربية أخرى كالعراق ولبنان واليمن أنها تظل نقاط الضغط التي يمكن لإيران من خلالها تهديد النظام الإقليمي والدولي الأوسع.

على أي حال، لا يجب أن يكون الرد بالعداء المفتوح تجاه إيران، كما أدركت دول الخليج بحكمة حتى الآن. فالاستراتيجية الأفضل تتمثّل في السعي إلى إبرام اتفاق رسمي لعدم التعدي مع إيران، يركز على عدم التدخل وخفض التصعيد البحري وحماية البنية التحتية الأساسية (لا سيما الطاقة والنقل وتحلية المياه)، والتخلي عن الهجمات بالوكالة من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية. لن يقضي هذا الإطار على الصراع ولن يعالج مسألة وجود القواعد الأمريكية في العديد من الدول العربية، لكنه سيخلق قناة أفضل لخفض التصعيد عند ظهور مصادر جديدة للتوتر.

يجب أن تكون الركيزة الثالثة البدء في تطوير القدرة على التفاوض ككتلة إقليمية، من أجل تعزيز الموقف التفاوضي للمنطقة في عالم تتنافس فيه القوى العظمى. فالنظام الذي أعقب الحرب الباردة آخذ في التلاشي، ولم تعد الولايات المتحدة ضامنة للاستقرار، وتعمل القوى الصاعدة في جميع المجالات على توسيع هامش مناورتها في فترة الفراغ السياسي الحالية. وقد بدأت بالفعل الدول العربية، أو على الأقل مَن يملك منها مؤسسات حكومية قوية، تُكيّف سلوكها، فهي تحاول التوفيق بين واشنطن وبكين، وتطوير علاقات اقتصادية قوية مع الهند مع الحفاظ على علاقات استراتيجية مع باكستان، وإدارة العلاقات مع روسيا بناء على كل حالة على حدة، وتنويع الشراكات الدفاعية والتكنولوجية. لكن التوفيق بغياب تنسيق جماعي ينطوي على مخاطر إعادة إنتاج التشرذم أو على الأقل إضعاف الموقف التفاوضي للدول العربية. لذلك، يجب أن يتضمن أي حلف جديد مشاورات استراتيجية منتظمة حول التحالفات خارج المنطقة، ومنابر لمناقشة التعاون بشأن التحديات الاستراتيجية التي تواجه المنطقة. لا يتعلق الأمر بالاختيار بين الولايات المتحدة والصين، بل بضمان ألا تُجبر المنطقة على اتباع أولويات القوى الخارجية.

كما سيحتاج أي حلف قابل للتطبيق إلى بُعد اقتصادي وبيئي حقيقي. فلا بد أن يتضمن أجندة إقليمية بشأن الترابط في مجال الطاقة وتمويل إعادة الإعمار في بلاد الشام والتكامل التجاري بين الخليج والأردن وسوريا ولبنان ومصر وتركيا. ويجب التعامل مع القضايا البيئية، بما فيها أمن المياه والسيادة الغذائية، معاملة القضايا الاستراتيجية والوجودية الجوهرية. لم يعد اعتماد الخليج على تحلية المياه خطرا افتراضيا؛ بل أصبح نقطة ضعف استراتيجية في الخطوط الأمامية.

في نهاية المطاف، لا يجب التعامل مع هكذا حلف على أنه مسعى عسكري بحت. بل على العكس، ستأتي مصداقيته من الجمع بين المكونات الصلبة والناعمة: حوار عربي-تركي حول الدفاع الجوي والصاروخي؛ مراقبة بحرية مشتركة في الخليج والبحر الأحمر؛ خطوط حمراء منسقة ضد الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية؛ مبادرات مشتركة للنازحين؛ صندوق إقليمي جديد للتكيف البيئي؛ الدعم العربي والتركي لتحقيق الاستقرار وإعادة إعمار سوريا ولبنان وغزة؛ وضغط إقليمي متجدد لإنهاء الحروب في اليمن وليبيا والسودان. والغرض من ذلك تضييق المناطق التي يمكن للجهات الخارجية والميليشيات غير الحكومية استغلال التشرذم فيها.

ثالثا: كيفية الوصول إلى ذلك

هذا هو الجزء الأصعب، لأن مكونات النظام الجديد موجودة بالفعل، لكن الجهات الفاعلة والعادات التي حالت دون إقامته حتى الآن لا تزال قائمة. فالريبة بين السعودية وتركيا لم تختفِ. والتطبيع بين مصر وتركيا لا يزال حديث العهد نسبيا. والتنافس بين السعودية والإمارات لا يزال حادا. وسوريا في حالة هشاشة شديدة. ودولة لبنان لا تزال في غاية الضعف. ولا يزال مجلس التعاون الخليجي نفسه يعاني من تنافسات داخلية حدّت من قدرته على التعاون الاستراتيجي. وربما الأهم من ذلك، أن واشنطن وتل أبيب ستنظران على الأرجح إلى أي إطار إقليمي لا يخضع لتفضيلاتهما على أنه تهديد، حتى وإن صيغ هذا الإطار بعبارات دفاعية.

لكن ثمّة أيضا علامات على النضج. فقد شكلت زيارة أردوغان إلى مصر عام ٢٠٢٤ نهاية عقد من القطيعة المريرة، ووصفها الجانبان صراحة بنقطة تحول في العلاقات الثنائية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، أصدر وزيرا الخارجية التركي والمصري بيانا مشتركا يضفي الطابع المؤسسي على التنسيق الاستراتيجي. وبحسب ما ورد، أخبر أردوغان محمد بن سلمان في شباط/فبراير ٢٠٢٦ أن أنقرة ستواصل دعم الاستقرار في سوريا والعمل بالتعاون مع السعودية هناك. وقد أظهر سجل مجلس التعاون الخليجي نفسه منذ إعلان العلا في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، حين أنهت دول مجلس التعاون الخليجي ومصر الخلاف حول قطر، أنه يمكن احتواء حتى الانقسامات الكبرى سياسيا حين يدرك القادة أن البديل مكلف للغاية. وأخيرا، على الرغم من عقود من عدم الثقة، يُظهر لبنان وسوريا بعض المؤشرات المشجعة نحو علاقة أكثر تعاونا ونضجا.

والمسار الأكثر واقعية ليس إبرام معاهدة كبرى في البداية، بل السير في عملية تدريجية. يمكن أن تبدأ بمجموعة أساسية من الدول، مع انضمام دول أخرى تدريجيا حسبما تسمح به أوضاعها. ولا بد أن تكون المرحلة الأولى عملية وليس إعلانية: منتدى أمني إقليمي حول الدفاع الجوي والأمن البحري وحماية البنية التحتية المدنية والحيوية. يجب أن تركز المرحلة الثانية على ملفات طال انتظار التنسيق بشأنها بغية ردع أي عدوان إسرائيلي جديد (سوريا ولبنان وفلسطين) أو كبح المنافسة الإقليمية الضارة (السودان واليمن وليبيا). أما المرحلة الثالثة فلا بد أن تمأسس ركيزة اقتصادية من خلال تمويل إعادة الإعمار وتيسير التجارة وربط البنية التحتية التي تشمل بلاد الشام بدلا من

تجاوزها.

إحدى العقبات الرئيسة سوف تكون الضغط الأجنبي من الولايات المتحدة وإسرائيل. وعقبة أخرى هي الافتقار إلى الثقة السياسية وإغراء كل دولة بمواصلة لعب لعبتها التوازنية الخاصة، كما رأينا في اليمن أو السودان. ولكن توجد أيضا عقبة أعمق: لا تزال العديد من دول المنطقة هشة، مع شرعية داخلية ضعيفة، ومؤسسات هشة، وعقود اجتماعية متوترة. هذه الهشاشة تُصَعِّب التنسيق الاستراتيجي، لأن الحكومات التي تشعر بعدم الأمان في الداخل تفضل في الغالب الصفقات الخارجية قصيرة الأجل على الأطر الإقليمية طويلة الأجل. لذلك يجب أن يصاحب أي اتفاق جديد جهود لتعزيز شرعية الدولة وإشراك الجميع والاستجابة في الداخل.

والمأمول أن هذه الحكومات بعد سنوات افترضت فيها أنها تستطيع إدارة انعدام الأمن من خلال العلاقات الثنائية مع واشنطن، أو التطبيع الانتقائي مع إسرائيل، أو التفاهمات الظرفية مع طهران، قد وصلت الآن إلى لحظة إدراك أن حتى أقوى الدول بينها تظل، في اللحظات الحاسمة، شركاء من الدرجة الثانية يمكن للقوى الأكبر التنازل عن أمنها وأولوياتها. إن وجود عقيدة إقليمية أكثر تنسيقا، تقوم على شرعية داخلية أقوى وتنسيق إقليمي أفضل، لن تقضي على التبعية بين عشية وضحاها، لكنها ستعالج بعض التفاوت الذي تستغله الأطراف الخارجية حاليا في تشكيل المنطقة.

خاتمة

هذه لحظة من الاضطراب العميق، وتتطلب إعادة تفكير عميقة بالقدر نفسه. لقد تحملت المنطقة تكاليف بشرية واقتصادية وبيئية هائلة على مدى العقدين الماضيين: الغزو الأمريكي للعراق؛ والحرب الطويلة في سوريا؛ وانهيار الدولة في أجزاء من ليبيا واليمن والسودان؛ والإبادة الجماعية في غزة؛ والحروب المتكررة في لبنان؛ والنزوح الجماعي عبر جبهات متعددة، ونوبات متكررة من انعدام الأمن في الخليج والبحر الأحمر. لم يتمكن النظام القديم من احتواء هذه الأزمات. بل في معظم النواحي فاقمها.

لقد حاولت الدول العربية لفترة طويلة جدا النجاة من خلال الاستعانة بمصادر خارجية لتأمين أمنها: واشنطن، أو تفاهمات ضمنية مع إسرائيل، أو خفض مؤقت للتصعيد وتسويات مع إيران. كان هذا المنطق قد انهار بالفعل لدى العديد من دول المنطقة، لكنه عانى الآن من انهيار كامل. والسؤال الآن: أبإمكان المنطقة صياغة وإنتاج بديل أكثر جدية قبل أن يعيد الآخرون تنظيمها مرة أخرى؟

لكن بالمقابل من الخطأ تصور أن اتفاقا جديدا على مستوى الدول يكفي بحد ذاته. فالمنطقة لا تحتاج إلى توازن جديد بين الدول فحسب؛ بل تحتاج أيضا إلى دول تتمتع بقدر أكبر من الشرعية وإشراك جميع الفئات وقادرة على توفير الأمن والرفاه لشعوبها. وإذا لم تتحقق دول المنطقة هذا، فقد تعيد إنتاج نقاط الضعف القديمة وإنْ توصلت إلى إطار إقليمي أكثر استقلالية. إذا، لا تكمن قيمة النظام الإقليمي الجديد في أنه قد يجعل المنطقة أكثر أمانا للدول فحسب، بل في أنه قد يخلق الفضاء السياسي والاستراتيجي لتحسين العلاقات بين الدولة والمجتمع، وإدارة أكثر مصداقية، ومفهوم مناسب للأمن البشري يستجيب للاحتياجات المحلية.

يتضح بشكل متزايد من خلال التفاعلات في الشوارع أو قاعات المؤتمرات انتشار إدراك متزايد – بين النخب والجمهور العام على حد سواء – بأن النظام الحالي لا يحمي المصالح الجوهرية للمنطقة. والتحدي الآن يتمثّل في تحويل هذا الإدراك إلى مشروع: مشروع يدافع عن السيادة، ويقاوم الإكراه الخارجي، ويبدأ في إعادة بناء العلاقة بين الدول والمجتمعات على أرضية أصلب.

د. علي الدين هلال:

سيناريوهات إعادة تشكيل النظام العالمي بعد حرب إيران

*مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية

قبل الحديث عن التغيرات المحتملة في النظام العالمي بفعل الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى منذ ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، تنبغي الإشارة إلى ثلاث ملاحظات منهاجية: الأولى، أنه لا يوجد مستقبل واحد حتمي للنظام العالمي؛ بل يوجد أكثر من سيناريو لهذا المستقبل. والثانية، أن الحرب لم تنتهِ بعد، وأن تأثيراتها في شكل النظام العالمي ستختلف بحسب كيفية وشكل انتهائها؛ أي هل تنتهي بانتصار أمريكي واضح أم بتسوية تفاوضية أم باستنزاف متبادل طويل الأجل؟

أما الملاحظة الثالثة، فتتمثل في أن تأثير الحرب يحدث في سياق يشمل متغيرات وعوامل أخرى، مثل استمرار الصعود الصيني في سائر المجالات، ودخول الحرب الروسية على أوكرانيا عامها الخامس في فبراير ٢٠٢٦، واهتزاز نموذج الهيمنة الأمريكية في العالم، والأزمة المزمنة للاقتصاد العالمي، والتنافس بين الدول الكبرى بخصوص الذكاء الاصطناعي والحروب السيبرانية والهجينة، وتأثير هذه التطورات في توازن القوى بينها، ومـدى تأثرها بتطورات الحرب في الشرق الأوسـط، وخصوصا تعطيل الملاحة في مضيق هرمز، وتوقف الجزء الأكبر من صادرات النفط والغاز من دول المنطقة، واضطراب سلاسل الإمداد.

ومن ثم، فإن الحرب ليست مجرد مواجهة أمريكية إسرائيلية إيرانية؛ بل ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنافس الجيواقتصادي الأمريكي الصيني، والجيوستراتيجي الأمريكي الروسي؛ وهو ما يجعل مسار هذه المواجهة يتصل اتصالا مباشرا بإعادة تشكيل التوازنات الدولية. وأيا كان الأمر؛ فإن هذه الحرب ليست مجرد حدث إقليمي؛ بل إنها أوجدت بالفعل عدة مسارات للتأثير في النظام

العالمي، وعلاقة القوى الكبرى فيه بمنطقة الشرق الأوسط، وسوف تؤثر في إعادة ترتيب التوازنات بين الدول الكبرى؛ لأن ما يحدث في المنطقة يؤثر في أوضاع الطاقة، والممرات البحرية، والتحالفات الأمنية والسياسية.

تأثير الحرب:

تُعد الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية اختبارا لشكل النظام الدولي القادم؛ حيث أدت إلى تبلور العديد من الانقسامات بين القوى الكبرى، فأعلنت الصين وروسيا رفضهما للحرب. وعندما ناقش مجلس الأمن الدولي مشروع قرار حول حرية الملاحة في المضايق في ٧ إبريل الماضي، يتضمن إمكانية مرافقة قوة مسلحة لحماية السفن التجارية، استخدمت بكين وموسكو حق النقض «الفيتو»، فيما امتنعت باكستان وكولومبيا عن التصويت.

واختلفت مواقف دول التحالف الغربي حول الحرب أيضا، فحث بيان الاتحاد الأوروبـي في مطلع مارس الماضي على احترام قواعد القانون الدولي دون إدانة مباشرة لأي طرف. ورفضت الدول الأوروبية أعضاء حلف الناتو الاستجابة لطلب الرئيس دونالد ترامب للمشاركة العسكرية في فتح مضيق هرمز بالقوة، كما أدانت إسبانيا الهجمات الأمريكية الإسرائيلية على إيران. أما الهند، فقد تبنت موقفا حذرا، فدعت إلى التهدئة، بحكم مصالحها مع كل الأطراف. ولكن بعد تصاعد الاعتداءات الإيرانية الإرهابية ضد دول الخليج، قام رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، بزيارة إلى دولة الإمـارات يوم ١٥ مايو الجاري، موقعا عدة اتفاقيات للشراكة الاستراتيجية بين البلدين في مجالي الدفاع والطاقة.

وفي هذا الشأن، فإن المسألة الرئيسة هي: كيف تؤثر الطريقة التي تنتهي بها الحرب في وضع الهيمنة الأمريكية في العالم؟ فأي نهاية أو تسوية لهذه الحرب سوف تؤثر في صورة القوة الأمريكية، وهل يستمر تراجعها الذي تجلى في الانسحاب من أفغانستان؟ أم أن سعي

> **الصين وروسيا أمام اختبار الهيمنة الأمريكية**

الرئيس ترامب لتجديد شباب هذه القوة سوف يؤتي ثماره من خلال زيادة الإنفاق العسكري الأمريكي الهائل، وأفكاره عن تحقيق «السلام من خلال القوة»، ونجاحه في تغيير نظام الحكم في فنزويلا؟

فإذا خرجت واشنطن من حرب إيـران وقد حققت أهدافها العسكرية والسياسية، مثل احتواء طهران أو فرض تسوية عليها بشروط أمريكية، فسوف تتعزز صورة الولايات المتحدة كأكبر قوة عسكرية تستطيع إلحاق الأذى بخصومها، ورفع تكلفة معارضة سياساتها، وحماية حلفائها وأصدقائها في مسارح متعددة؛ وهو ما سوف يدعم موقعها العالمي تجاه الصين وروسيا. وفي المقابل، سوف تنشأ مصلحة مشتركة بين موسكو وبكين في مواجهة الضغوط الأمريكية، ويزداد التنسيق بينهما لموازنة نفوذ واشنطن.

لكن لو انتهت الحرب باتفاق تفاوضي لا يحسم كل قضايا الخلاف بين واشنطن وطهران، أو بعد مرحلة استنزاف ممتدة، ففي هذه الحالة قد تهتز صورة الولايات المتحدة، وتتآكل قدرتها على الردع، وتتضح حدود قوتها.

وإذا انتقلنا إلى العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، يمكن القول إنه تجمعهما المصلحة في إنهاء حرب إيران، وعودة الملاحة التجارية إلى طبيعتها، باعتبار أن بكين أكبر مستورد للطاقة من الخليج. ولكن الصين ليست متعاطفة مع المطالب الأمريكية، وليست مستعدة للضغط على إيران لقبولها؛ وهو ما اتضح في زيارة الرئيس ترامب إلى بكين خلال الفترة بين ١٣ و١٥ مايو الجاري. ويمكن تفسير هذا الموقف الصيني بعلاقاتها الوثيقة مع إيران، والتي وقّعت معها اتفاقية الشراكة الاستراتيجية

ثلاثة سيناريوهات لمستقبل النظام الدولي بعد الحرب

الشاملة في عام ٢٠٢١؛ ومع ذلك، فإن بكين أدانت الاعتداءات الإيرانية الإرهابية على المدنيين في دول الخليج. وتجمعهما أيضا المصلحة في الحفاظ على استقرار النظام الاقتصادي العالمي، وعدم حدوث تقلبات حادة فيه.

وبالتالي، إذا انتهت حرب إيران عن طريق الاتفاق أو عبر استنزاف طويل؛ فإن الدرس الذي سوف تتعلمه الصين هو أن الولايات المتحدة ما زالت تمتلك قدرات عسكرية هائلة؛ ولكنها قابلة للاستنزاف، ولا تستطيع دائما أن تفرض إرادتها؛ فتقوم بالعمل على توسيع وجودها ونفوذها الاقتصادي في الشرق الأوسط.

وبخصوص العلاقات مع روسيا، فإن موسكو تبدو لأول وهلة مستفيدة من ارتفاع أسعار النفط وقيام واشنطن برفع جزئي للعقوبات المفروضة على قطاع الطاقة الروسي، وانشغالها عما يحدث في حرب أوكرانيا. ولكن في حالة حسم حرب إيران لصالح الولايات المتحدة؛ سوف تفقد روسيا أهم حلفائها في المنطقة، بعد خسارة الحليف السوري.

وإذا انتهت حرب إيران عن طريق التفاوض والاستنزاف طويل الأمد؛ فإن ذلك سوف يعطي فرصة أكبر لدور روسيا الإقليمي والعالمي، خاصة وأنها أدانت الهجوم الأمريكي على إيـران، وسط تقارير تفيد بأنها دعمتها سياسيا واستخباراتيا، وربما عسكريا.

ومن أهم نتائج الحرب، اهتزاز مفهوم السوق العالمية الواحدة، واستبداله بإجراءات أخرى فيما يمكن تسميته بـ»العولمة المجزأة». ففي مواجهة نقص إمدادات النفط الخليجي، لجأت الدول الأوروبية إلى شراء النفط الأمريكي، بينما قام الكثير من الدول النامية بالاعتماد على الصين، التي استخدمت جزءا من مخزونها الاستراتيجي لتوفير احتياجات هذه الدول من بعض مصادر الطاقة. وقد تستخدم بكين هذا الموقف لتطوير علاقاتها مع الدول الصديقة، وبلورة مجموعة اقتصادية تعتمد في تبادلاتها التجارية على عملة غير الدولار الأمريكي.

ثلاثة سيناريوهات:

من هذا التحليل، يبدو أن النظام العالمي يمكن أن يأخذ شكل أحد السيناريوهات التالية:

١- سيناريو الأحادية القطبية وتكريس الهيمنة الأمريكية:

إن تحقيق الولايات المتحدة نصرا حاسما سوف يدعم دورها العالمي، ويعزز مصداقية المظلة الأمنية الأمريكية لدى حلفائها، وتوسيع صفقات التسليح والتعاون الدفاعي، وتجديد ارتباط الحلفاء بها اقتصاديا وتقنيا. وقد يدفع ذلك واشنطن إلى إعادة هندسة الترتيبات الإقليمية في منطقة الخليج والبحر الأحمر؛ ومن المرجح أن تبحث مع حلفائها سُبل تقليل الاعتماد على التكنولوجيا والاستثمارات الصينية، ويصاحب ذلك ممارسة ضغوط سياسية أكبر على الصين وروسيا، والسعي إلى احتواء نفوذهما. وفي هذا الحالة، سوف تخسر كل من بكين وموسكو حليفا إقليميا في موازنة النفوذ الأمريكي؛ ومع ذلك، فإن هذا السيناريو يؤكد أن الأحادية القطبية ستظل نسبية وليست مطلقة؛ إذ ستبقى واشنطن مطالبة بأداء دورها ضمن بيئة دولية تتسم بالتنافسية والتعددية في موازين القوى.

٢- سيناريو تسريع الانتقال إلى التعددية القطبية:

إذا انتهت حرب إيران من دون أن تحقق الولايات المتحدة نصرا حاسما؛ فإن وضعها العالمي قد يهتز،

وإن بقي قويا، ولكن مع ازدياد أدوار الصين وروسيا، واستمرار عملية التحول إلى نظام عالمي متعدد الأقطاب، والذي بدأ فعليا منذ فترة. وسوف توسع الصين علاقاتها التجارية والاستثمارية، وتشارك في جهود إعادة الإعمار، وتعطي دفعة لمشروعات مبادرة «الحزام والطريق». كما قد تقوم بكين بدور سياسي أكبر يتجاوز إصدار البيانات والتصريحات، وتطرح نفسها كقوة استقرار ووسيط موثوق به غير منخرط عسكريا في الصراعات الإقليمية.

وفي هذا السياق، قد تواجه الصين مفارقة استراتيجية تتمثل في اعتمادها الكبير على استقرار منطقة الشرق الأوسط لضمان مصالحها الاقتصادية والطاقة، مقابل عدم رغبتها في تحمل أعباء الحماية العسكرية للممرات البحرية؛ وهو ما يكشف استمرار اعتمادها البنيوي على النظام الأمني الذي تقوده الولايات المتحدة في المنطقة. وفي الإطار ذاته، سوف يزداد الدور الروسي في مجال بيع الأسلحة ونقل التكنولوجيات المتقدمة، وتعميق التحالفات المناهضة للغرب، وتوسيع التعاون الاستراتيجي مع الصين وإيـران. أما الدول الوسطى، فسوف تستفيد من حالة السيولة الدولية لتعزيز استقلالها الاستراتيجي، وبناء تحالفات إقليمية أكثر مرونة وتوازنا.

٣- سيناريو الاضطراب ونظام عالمي فوضوي وغير مستقر:

في حالة عودة القتال، وتدمير البنى التحتية، وتوسع نطاق الحرب، واستمرار منع الملاحة في مضيق هرمز؛ فقد يؤدي ذلك إلى تفاقم الصراعات والتنافسات بين الدول الكبرى، وكذلك بين القوى الإقليمية، واضطراب الأسواق، وارتفاع أسعار النفط، وحدوث موجات تضخم عالمية، وتراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وتدهور اقتصادات الدول النامية بشكل حاد. ويرافق هذا السيناريو تراجع فعالية مؤسسات النظام الدولي، واتساع نطاق الصراعات الدولية والإقليمية، وتزايد اعتماد الدول على استخدام القوة العسكرية لتحقيق

> **من الأحادية القطبية إلى عالم متعدد الأزمات**

أهدافها. وفي ظل هذه البيئة المضطربة؛ يصبح تحقيق الأمن قائما بدرجة أكبر على منطق الردع المتبادل وإدارة الأزمات.

وفي ضوء ما سبق، لا يستطيع أحد التكهن بشكل حاسم بالشكل الذي سوف يتخذه النظام العالمي في المرحلة المقبلة، ولكن إذا أخذنا في الاعتبار التوجهات القائمة بالفعل منذ بداية القرن الحادي والعشرين؛ فإن الأرجح هو الاتجاه إلى نظام متعدد الأقطاب يتسم بالاضطراب وعدم الاستقرار؛ بمعنى تعدد مراكز النفوذ والسيطرة، الذي تصبح فيه القوة أكثر تشتتا؛ بحيث يقوم كل قطب باجتذاب أكبر عدد من الدول إلى دائرة نفوذه، بعضها سوف يكون جزءا من النواة الصلبة حوله، وبعضها الآخر يبقى في منطقة محيطه أو هامشه، له علاقات تعاون مع هذا القطب دون قطع علاقاته مع الأقطاب الأخرى. وتكون هذه الدول الهامشية مجالا للتنافس بين الدول الأقطاب؛ فتسعى كل منها لاستقطابها في فلكها، ويكون هذا التنافس مصدرا لعدم استقرار النظام العالمي؛ مما يؤدي إلى تصاعد الأزمات الإقليمية، واستمرار حالة اللايقين في العالم.

ختاما، قد يسجل تاريخ هذا القرن أن الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية مثّلت الاختبار الأخير لقدرة الولايات المتحدة على قيادة النظام العالمي، وأنها شكّلت نقطة تحول في مسار تشكل نظام دولي جديد أكثر تعقيدا وأقل استقرارا.

*أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

الفيلسوف الروسي ألكسندر دوغين:

تولسـي غابـارد ونهـاية «مـاغـا»

Arktos / الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

غادرت تولسي غابارد، مديرة الاستخبارات الوطنية الأمريكية، منصبها. وكانت آخر شخصية في فريق دونالد ترامب لا تزال مخلصة للمثل والمبادئ التي بدأت عليها الولاية الرئاسية الثانية لترامب. فقد عارضت الحرب في أوكرانيا، كما عارضت الحرب مع إيران.

لقد كـان هـذا متوقعا منذ فترة طويلة، وها هو قد حدث الآن. فبعد هزيمة توماس ماسي في الانتخابات التمهيدية بولاية كنتاكي، لم يعد هناك فعليا أي شخص داخل الحزب الجمهوري من فريق «ماغا» الأصلي.

لقد أصبح انتصار الدولة العميقة وشبكة إبستين على السياسة الأمريكية انتصارا كاملا وشاملا. وكانت استقالة تولسي غابارد القشة التي قصمت الظهر. فكل الآمال التي كانت معلقة على ترامب قد تبخرت بالكامل.

ويبدو أن ترامب يستعد لجولة جديدة من التصعيد في الشرق الأوسط، وربما لشن هجوم على إيران.

ومن المؤكد أن الجمهوريين سيخسرون انتخابات منتصف الولاية، لكن الديمقراطيين يمثلون الدولة العميقة نفسها والطبقة المرتبطة بإبستين ذاتها. بل إن الديمقراطيين يكرهون روسيا والعالم متعدد الأقطاب

بدرجة أكبر. وهذه هي النهاية المخزية لمحاولة الشعب الأمريكي طرد النخبة الشيطانية من السلطة.

وقبل انتخابات منتصف الولاية، من المرجح أن يقدم ترامب على خطوة أخرى واسعة وعنيفة؛ كشن ضربات ضد إيران، أو غزو كوبا، وربما شيء مختلف تماما. وبعد ذلك، سيبدأ بجمع حقائبه والتفاوض مع الديمقراطيين حتى لا ينتهي به الأمر هو وعائلته خلف القضبان. ومع ذلك، يمكن خلال الأشهر الستة المقبلة توقع المزيد من الانفجارات العنيفة وتصاعد التوترات.

إنني أرى حالة استياء صامتة لكنها متنامية تنتشر بهدوء داخل مجتمعنا. ومن الواضح أن الجميع يريد التغيير. لكن الذين يريدون تغييرات ليبرالية يشكلون هذه المرة أقلية مطلقة. فهم يريدون أن تأتي هذه التغييرات من الخارج، وهذا لا قيمة له.

أما الأغلبية الساحقة، فهي تريد تغييرا وطنيا وقوميا، وقدرا أكبر بكثير من العدالة. والقضية لا تتعلق حتى بالاتجاه نفسه بقدر ما تتعلق بسرعة العملية ومضمونها. إن الاتجاه نحو «الدولة الحضارية» صحيح بالكامل. لكنه يتضمن أيضا مجتمعا قائما على التضامن والعدالة الاجتماعية، والوفاء للقيم التقليدية، وتعليما تاريخيا حقيقيا وأصيلا.

كل هذا قد أُعلن بالفعل. وما تبقى هو وضعه موضع التنفيذ. وهنا تكمن القضية الحقيقية: السرعة. يجب أن نبدأ بتنفيذ كل ذلك الآن وبشكل عاجل. فلم يعد هناك أي وقت للتردد. إطلاقا.

إن سيناريو الجمود يصبح أكثر خطورة مع كل يوم يمر. فهو لم يعد يعمل كما كان، بل يتجه نحو مسار أكثر سلبية يوما بعد يوم. ولذلك نحن بحاجة إلى سرعات مختلفة، وأساليب مختلفة، وأحجام مختلفة، وهياكل مختلفة.

وفي عدد من المجالات أصبحت المشكلات أكثر حدة، وخاصة في التكنولوجيا، والفساد، والثقافة. ومع غياب أي بوادر، ولو بعيدة، لتخفيف الصراع مع الغرب أو خفض التصعيد، لم يعد هناك خيار سوى وضع المجتمع على أساس تعبوي شامل.

كان ينبغي القيام بكل هذا منذ زمن بعيد. صحيح أن بعض الخطوات قد أُنجزت وما يزال يجري تنفيذ بعضها، لكن بوتيرة بطيئة تثير القلق.

> **من المرجح أن يقدم ترامب على خطوة أخرى واسعة وعنيفة**

ويجب تطهير روسيا من الليبرالية بالكامل وبيد حازمة، لأنها عقلية استعمارية فرضها الغرب علينا لخدمة مصالحه الخاصة ولتدمير هويتنا.

فالناس يريدون النظام والعدالة. إنهم لا يريدونهما فقط، بل يتوقون إليهما بشدة. أما التسويات، فقد توقفت عن العمل. والآن يجب أن تُنفذ الأمور بصورة حقيقية. لقد استُنفد تماما زمن المحاكاة والأوهام السياسية.

* Arktos دار نشر ومنصة إعلامية ومركز فكري مكرس لخدمة الحضارة الأوروبية عبر الأدب النوعي، والأفكار الأصيلة، والثقافة الرفيعة.وعبر تاريخها الحافل وأعمالها المتنوعة، بقيت «أركتوس» متمسكة بمهمتها الأساسية المتمثلة في إلهام وإحياء الفكر والثقافة والروح الأوروبية للأجيال الحالية والمستقبلية.

الموسم الثاني للإنصات المركزي

marsaddaily.com

marsaddaily

almrsd1994

marsad daily

marsaddaily